



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

**أثر الاحتياطي القانوني و معايير لجنة بازل على الأداء المصرفي**

**دراسة مقارنة بين مصارف القطاع الخاص العراقية والقطرية**

**للمدة من (2006-2010)**

**رسالة مقدمة**

**إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء**

**كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم إدارة الأعمال**

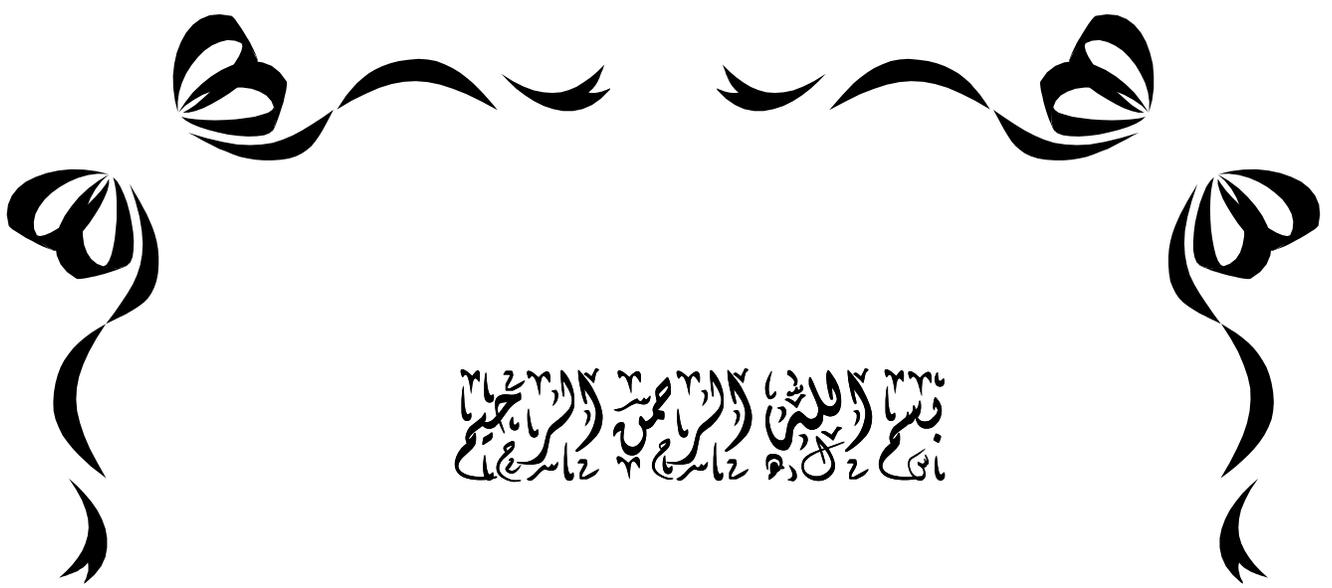
**تقدم بها الطالب**

**حيدر عبد الله عبد الحسين السويدي**

**بإشراف**

**الأستاذ الدكتور**

**حاجم عيسى عبد الرقيب**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (الذَّكَاةُ) وَأَمْ مَنْ يُنْفِقْ مِمَّا رَزَقْنَاهُ رَهْوًا فَلَهُ أُجْرًا كَثِيرًا (الزُّكَاةُ)

لِللَّعِينِ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (الزُّكَاةُ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْأَنْبِيَاءُ، الْآيَةُ بِمَنْزِلِ الْعَشْرِ زَيْنًا

# الأهداء

إلى العراق أرضاً وسعباً

والى من لى أنسى فضله بعد الله سبحانه وتعالى عليه طموال حياتي  
والسري العزيز والسري العزيزة أوالهما الله لنا بالصحة  
والسلامة والى أخمي العزيز (نجم) نعمه الله برحمته ولاسكنه فسيح  
جناته.

الباحث

## الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر على ما به علينا من نعمة والصلاة والسلام على خير خلقه الأمين محمد وعلى اله الأئمة وأصحابه الغر الميامين.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى (الأساذ الدكتور حاكم محسن محمد الربيعي) على ما بذله من جهد ووقت

لغرض الإشراف على رسالتي ومتابعتها بأرائه القيمة وأفكاره الخلاقة جزاه الله عني خير الجزاء. وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحملهم عناء السفر وشكري وتقديري للأساتذة المقوم العلمي والمدقق اللغوي على جهودهم في أظهار الرسالة بشكلها اللائق لغوياً وعلمياً وخالص شكري وتقديري إلى جميع أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور (علاء فرحان طالب) عميد الكلية والى معاون العميد للشؤون العلمية الأستاذ المساعد الدكتور (مهدي سهر غيلان الجبوري) والى رئيس قسم إدارة الأعمال الأستاذ المساعد الدكتور (أكرم الياسري) والى كل رؤساء أقسام كلية الإدارة والاقتصاد ومن كان لي الشرف أن ادرس على يديهم ومن ساعدني بالتوجيه والنصيحة والكلمة الطيبة الصادقة.

واشكر جميع منتسبي المكتبة لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وكل من ساعدني على أظهار هذه الرسالة بشكلها النهائي. ويسرني أن أتقدم بوافر شكري وتقديري واعتزازي إلى جميع أساتذتي الذين لم ييخلوا عليه بجهد أو معلومة وأخص منهم بالذكر (أ.د. عواد كاظم شعلان) (أ.م. صلاح مهدي الكواز) (م. ميثاق هاتف عبد السادة) (م.م. علي احمد فارس).

وأخيراً شكري وتقديري إلى أخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا من جميع الاختصاصات, شكري لأخلاقهم ونبلهم ولتعاونهم, والأخص بالذكر طلبة قسم إدارة الأعمال كل من (حسين , احمد , سهاد , ابتسام , بشرى , إيناس , رويده).

وكما بدأت اختتم شكري لله العلي القدير

الباحث

## المستخلص

سعت هذه الدراسة إلى إبراز أثر نسبة الاحتياطي القانوني في الأداء المصرفي من جهة ومعايير لجنة بازل من جهة أخرى وقد أجريت هذه الدراسة على عينتين من مصارف القطاع الخاص في كل من العراق وقطر وللمدة من 2006 ولغاية 2010 وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي على المستوى المحلي والدولي إلا هو الأداء المصرفي والدور الأساس لمقررا □ لجنة بازل في ذلك , وتحليل العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والأداء المصرفي ومعايير لجنة بازل , فضلاً عن المقارنة بين البيئة المستقرة القطرية والبيئة غير المستقرة العراقية , واعتمد □ الدراسة على مجموعة من الميزانينا □ العامة والتقارير السنوية للمصارف والأسواق المالية العراقية والقطرية , واستند □ الدراسة على فرضيتين رئيسيتين وهما:

1- لا يتأثر الأداء المصرفي بارتفاع وانخفاض نسبة الاحتياطي القانوني.

2- لا يتأثر الأداء المصرفي بارتفاع وانخفاض نسبة كفاية رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجا □ ومن أهمها:

1- تعد المصارف القطرية أفضل وأكفاً مقدرة من المصارف العراقية في إدارتها للمخاطر وتحقيق الربحية.

2- إن العمل المصرفي دائماً محاط بمجموعة من المخاطر المصرفية التي تعكس أثارها بشكل سلبي في الأداء المصرفي إذا ما تم إدارتها بشكل صحيح.

3- أظهر □ نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام عدم وجود علاقة تأثير ذا □ معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرا □ الأداء المصرفي.

وتضمنت الدراسة عدة توصيا □ ومن أهمها:

1- إن يقوم البنك المركزي العراقي باستخدام أداة أخرى مع نسبة الاحتياطي القانوني لامتناس السيولة من المصارف الخاصة ولتكون السياسة النقدية أكثر فاعلية.

2- حث إدارة المصارف العراقية على إيجاد آلية للسيطرة على نسبة كفاية رأس المال وجعلها على وفق المقررا □ الصادرة عن لجنة بازل.

3- تحقيق المبادلة المناسبة بين المخاطرة والعائد من أجل تعظيم ثروة المساهمين بالمصرف من خلال الاستثمار الناجح.

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان	ت
أ	الآية	1
ب	الإهداء	2
ج	شكر و تقدير	3
د	المستخلص	4
هـ	قائمة المحتويات	5
و	قائمة الأشكال	6
و-ط	قائمة الجداول	7
ط	قائمة الملاحق	8
2-1	المقدمة	9
18-3	الفصل الأول/منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة	10
10-4	المبحث الأول/ منهجية الدراسة	11
18-11	المبحث الثاني/بعض الدراسات السابقة	12
67-19	الفصل الثاني/الجانب النظري للدراسة	13
34-20	المبحث الأول/مفهوم وأهمية الاحتياطي القانوني	14
53-35	المبحث الثاني/ مضامين معايير لجنة بازل	15
67-54	المبحث الثالث/ مؤشرات الأداء المصرفي	16
142-68	الفصل الثالث/تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي	17
92-69	المبحث الأول/تحليل الاحتياطي	18
117-93	المبحث الثاني/تحليل مؤشرات الأداء المصرفي	19
142-118	المبحث الثالث/تحليل علاقة الارتباط والتأثير	20
146-143	الفصل الرابع/الاستنتاجات والتوصيات	21
146-144	المبحث الأول/الاستنتاجات	22
148-147	المبحث الثاني/التوصيات	23
160-149	المصادر	24
	الملاحق	25
	المستخلص باللغة الانجليزية	26

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
24	عمليات السوق المفتوح	1-2
26	سعر إعادة الخصم	2-2
31	متطلبات الاحتياطي القانوني	3-2

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
41	أوزان الموجودات المرجحة بالمخاطرة	1-2
42	أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية	2-2
47	الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم	3-2
75-74	نسبة الاحتياطي القانوني وحجم الاستثمار للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	4-3
76	نسبة الاحتياطي القانوني وحجم الاستثمار للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	5-3
89	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف بغداد وللمدة من 2006 ولغاية 2010	6-3
80	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الائتمان وللمدة من 2006 ولغاية 2010	7-3
82	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الشرق الأوسط وللمدة من 2006 ولغاية 2010	8-3
83	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف بابل وللمدة من 2006 ولغاية 2010	9-3
84	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الاستثمار وللمدة من 2006 ولغاية 2010	10-3

86-85	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الاتحاد وللمدة من 2006 ولغاية 2010	11-3
87-86	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الخليج وللمدة من 2006 ولغاية 2010	12-3
88	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار للمصرف الأهلي وللمدة من 2006 ولغاية 2010	13-3
89	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار للمصرف التجاري وللمدة من 2006 ولغاية 2010	14-3
90	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار للمصرف الوطني وللمدة من 2006 ولغاية 2010	15-3
92-91	نسبة كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الدوحة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	16-3
95	معدل العائد على حق الملكية للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	17-3
96	معدل العائد على حق الملكية للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	18-3
98	معدل العائد على الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	19-3
99	معدل العائد على الموجودات للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	20-3
101	صافي هامش الفائدة للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	21-3
102	صافي هامش الفائدة للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	22-3
104	صافي هامش الربح التشغيلي للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	23-3
105	صافي هامش الربح التشغيلي للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010	24-3

107	ربحية السهم للمصارف العراقية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010	25-3
108	ربحية السهم للمصارف القطرية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010	26-3
110-109	صافي هامش الربح للمصارف العراقية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010	27-3
111	صافي هامش الربح للمصارف القطرية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010	28-3
113-112	استغلال الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010	29-3
114	استغلال الموجودات للمصارف القطرية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010	30-3
116-115	مضاعف حق الملكية للمصارف العراقية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010	31-3
117-116	مضاعف حق الملكية للمصارف القطرية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010	32-3
121	نتائج علاقات الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي للمصارف العراقية	33-3
123	نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المصرفي للمصارف العراقية	34-3
126	نتائج علاقات الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي للمصارف القطرية	35-3
129	نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المصرفي للمصارف القطرية	36-3
133	نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة الاحتياطي القانوني و مؤشرات الأداء المصرفي للمصارف العراقية	37-3
136	نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة كفاية رأس المال و مؤشرات الأداء المصرفي للمصارف العراقية	38-3

139	نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة الاحتياطي القانوني و مؤشرات الأداء المصرفي للمصارف القطرية	39-3
142	نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة كفاية رأس المال و مؤشرات الأداء المصرفي للمصارف القطرية	40-3

### قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق
1	بيانات مصرف بغداد
2	بيانات مصرف الائتمان
3	بيانات مصرف الشرق الأوسط
4	بيانات مصرف بابل
5	بيانات مصرف الاستثمار
6	بيانات مصرف الاتحاد
7	بيانات مصرف الخليج
8	بيانات المصرف الأهلي
9	بيانات المصرف التجاري
10	بيانات المصرف الوطني
11	بيانات مصرف الدوحة

## المقدمة

تعد إدارة السياسة النقدية من أهم وظائف البنك المركزي ومن أهم السياسات الاقتصادية إذ إنها تؤثر مباشرة في النشاط الاقتصادي، وتعد نسبة الاحتياطي القانوني إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المستخدمة من لدن البنوك المركزية وهذه النسبة محددة بموجب القانون إذ تزيد هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض السيولة في المصارف ومن ثم زيادة الفائدة المطلوبة على منح الائتمانات وهذا يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن طلب القروض أي البنك المركزي قام باتباع سياسة انكماشية لعرض النقد في السوق، أما في حالة انخفاض هذه النسبة فيؤدي إلى زيادة السيولة في المصارف ومن ثم انخفاض الفائدة المطلوبة على منح الائتمانات وينتج عنه إقبال المستثمرين على طلب الائتمانات أي البنك المركزي قام باتباع سياسة توسعية لعرض النقد، وبالمحصلة تستخدم هذه الأداة لمعالجة التضخم (مستوى الأسعار).

يواجه القطاع المصرفي ضغوطاً تقف عائقاً أمام تحقيق أهدافه ومن أبرز مصاريفه هذه الضغوط هي التشريعات القانونية الصادرة عن السلطات المحلية أو المركزية مثل هذه التشريعات تنعكس على الأداء المصرفي على سبيل المثال زيادة نسبة الاحتياطي القانوني ارتفاع هذه النسبة يقلل من حجم الأموال (السيولة لدى المصارف) التي يمكن إقراضها أو استثمارها ومن ثم ينعكس على ربحية المصارف وهذا ينعكس على الأداء الكلي للمصرف.

وتعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاديين وظائفه في أي بلد، ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها أسواق النقد والمال العالمية، وما ترتب على ذلك من تجاوز المصارف للدور الذي تمارسه فما عدا يقتصر على الوساطة بل تعداه إلى الصيرفة الشاملة مما تطلب من الصناعة المصرفية الدولية تمتلاك القدرة على مواكبة التطورات وممارسة الدور المنوط بها من خلال راسية علمية دقيقة لما يمكن أن تتضمنه الصناعة المصرفية من مخاطر يمكن تفاديها بالتحوط لها فموضوع كفاية رأس المال المصرفي حظي بالاهتمام المتزايد ولاسيما في ظل ما شهده العالم من أزمات مالية ومصرفية وما ترتب على تلك الأزمات من آثار اقتصادية سلبية ناتجة عن أزمات مصرفية ومالية، وظل هذا الاهتمام يتزايد بصورة مستمرة من لدن المؤسسات المصرفية والمالية الدولية ومن أبرزها لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية التي سعت إلى إرساء أسس وقواعد رقابية من شأنها تدعيم هيكل النظام المالي العالمي بهدف إقرار السلامة المصرفية للأطراف المرتبطة بالصناعة المصرفية كافة.

لذا جاءت هذه الدراسة للربط بين هذين المتغيرين وبيبا أثرهما على الأء المصرفي كمحدّات أو قيو تفرض على المصارف ومن هنا برزت أهمية راسة هذا الموضوع للأهمية الكبيرة للقطاع المصرفي ولغرض تحقيق هدف البحث فقد قسمت الدراسة على أربعة فصول تناول الفصل الأول منهجية الدراسة و بعض الدراسات السابقة وتناول الفصل الثاني الجانب النظري للدراسة الذي يضم ثلاثة مباحث يتضمن الأول مفهوم وأهمية الاحتياطي القانوني و الثاني مضامين معايير لجنة بازل و الثالث مؤشرات الأء المصرفي وتناول الفصل الثالث تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأء المصرفي الذي يضم ثلاثة مباحث الأول تحليل الاحتياطي والثاني تحليل مؤشرات الأء المصرفي و الثالث تحليل علاقات الارتباط والتأثير ويعرض الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات في مبحثين الأول للاستنتاجات والآخر للتوصيات.

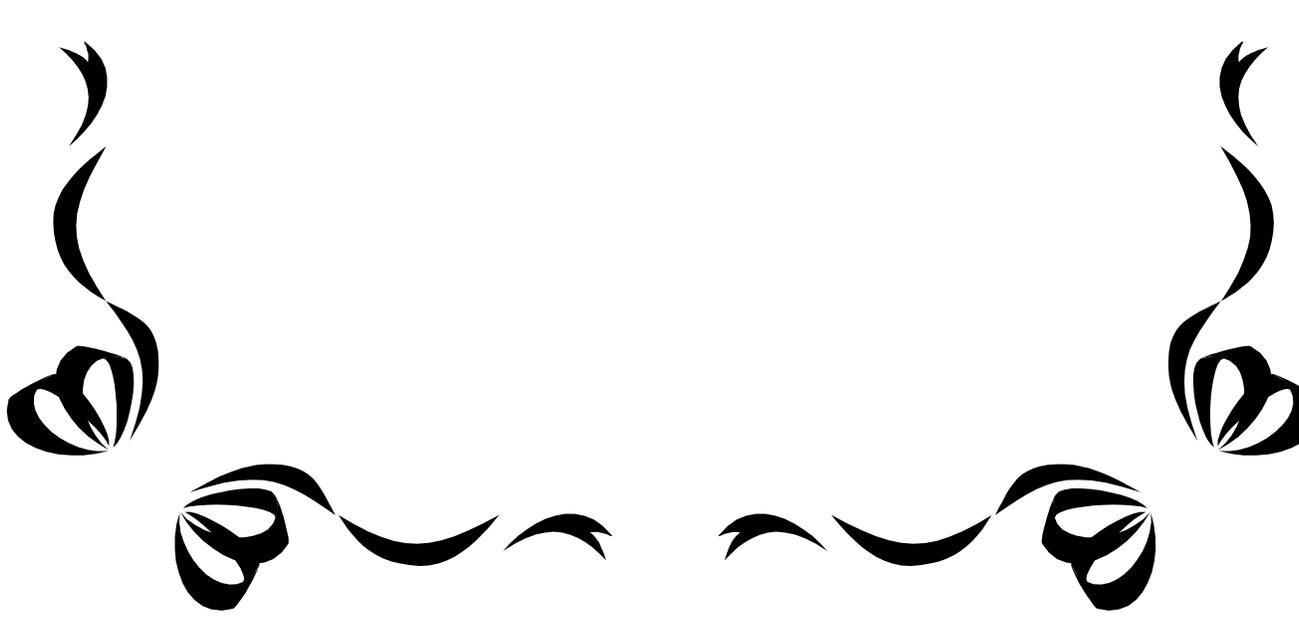


## الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول  
منهجية الدراسة

المبحث الثاني  
بعض الدراسات السابقة



## **المبحث الأول**

### **منهجية الدراسة**

#### **أولاً- مشكلة الدراسة**

تواجه مصارف القطاع الخاص في أي اقتصاد وطني تحديات عديدة ومن بينها ما تتضمنه التشريعات القانونية و تحديداً ما يتعلق بالاحتياطي القانوني الذي يشكل نسبة من الودائع يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي لكل بلد مما يؤثر على القدرة الائتمانية لهذه المصارف ومن ثم حجم الأموال التي يتم إقراضها إلى المقترضين والمستثمرين ورجال الأعمال مما ينعكس بشكل سلبي على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من تأكيدات لجنة بازل في قواعدها المحددة على كفاية رأس المال في المصارف ألا إن نسبة كفاية رأس المال في المصارف العراقية تفوق النسبة المقررة من لدن لجنة بازل وهي 8% والبنك المركزي وهي 15% بعشرة أضعاف أو أكثر .

وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:.

- 1- هل لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني أثر في الأداء المصرفي؟
- 2- هل لارتفاع نسبة كفاية رأس المال أثر في الأداء المصرفي؟
- 3- ما سبب ارتفاع نسبة كفاية رأس المال؟

#### **ثانياً- أهمية الدراسة**

تتبع أهمية الدراسة من التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي أحدثتها التحديات والمتغيرات الدولية وما ينتج عن ذلك من تحولات وتطورات متواصلة ومتجددة في أسواق النقد والمال العالمية مما تطلب من الصناعة المصرفية أن تمتلك القدرة على مواكبة تلك التحولات والتطورات وتؤدي مصارف القطاع الخاص دوراً ريادياً و استراتيجياً في تنفيذ السياسات العامة للدولة ذات العلاقة بالاستثمار والتنمية الاقتصادية وتعد عملية تقييم أداء المصارف الخاصة من أهم العمليات التي تساعد على الوصول إلى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه مصارف القطاع الخاص, لذلك تبرز أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والأداء المصرفي من جهة والعلاقة بين الأداء المصرفي ومقررات لجنة بازل من جهة أخرى.

## الهدف الأول.....منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

### ثالثاً- أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي:.

- 1- تحديد أثر الاحتياطي القانوني على الاستثمارات المصرفية من خلال قياس الأداء المصرفي.
- 2- تسليط الضوء على جانب معرفي و أكاديمي حيوي ومهم في العمل المصرفي على المستوى المحلي والدولي إلا وهو الأداء المصرفي والدور الأساس لمقررات أو معايير لجنة بازل في ذلك.
- 3- قياس كفاية رأس المال في ضوء معايير لجنة بازل.
- 4- تحليل العلاقة بين الاحتياطي القانوني و معايير لجنة بازل والأداء المصرفي.

### رابعاً- فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضيتين رئيسيتين وفرضيات فرعية لكل منهما:.

- أ- لا يتأثر الأداء المصرفي بارتفاع و انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني.  
ويتفرع منها الفرضيات الآتية :.

- 1- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على حق الملكية.
- 2- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على الموجودات.
- 3- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الفائدة.
- 4- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و صافي هامش الربح التشغيلي.
- 5- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و ربحية السهم.
- 6- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و صافي هامش الربح.
- 7- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و استغلال الموجودات.
- 8- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و مضاعف حق الملكية.

## الخصم الأول.....منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

□- لا يتأثر الأداء المصرفي بارتفاع و انخفاض نسبة كفاية رأس المال.

ويتفرع منها الفرضيات الآتية .:

- 1- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية.
- 2- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات.
- 3- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة.
- 4- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح التشغيلي.
- 5- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم.
- 6- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح.
- 7- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات.
- 8- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية.

### خامساً- مجتمع الدراسة

#### أ- العراق

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي يبلغ عددها (21) مصرفاً لغاية 2010 وهي : مصرف بغداد , المصرف التجاري العراقي , مصرف الوركاء للاستثمار , مصرف الشرق الأوسط , مصرف الاستثمار العراقي , مصرف المتحد للاستثمار , مصرف دار السلام , مصرف الموصل للتنمية , مصرف بابل , المصرف الأهلي العراقي , مصرف الائتمان العراقي , مصرف الاقتصاد للاستثمار , مصرف سومر التجاري , مصرف الخليج التجاري , مصرف الاتحاد , مصرف آشور الدولي , مصرف الشمال , مصرف المنصور للاستثمار,المصرف الإسلامي ,مصرف كردستان الدولي , مصرف دجلة والفرات , وتعد المدة من 2006 ولغاية 2010 مرحلة مهمة في تطور الواقع المصرفي في العراق إذ قام بتطبيق مقررات لجنة بازل(2).

## الخصم الأول.....منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

### ب- قطر

يتكون مجتمع الدراسة ايضاً من المصارف الخاصة المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية والتي يبلغ عددها (14) مصرفاً وهي .:

أ-المصارف الوطنية وهي مصرف قطر الوطني , المصرف التجاري القطري , مصرف الدوحة , المصرف الأهلي القطري , مصرف قطر الدولي , مصرف الريان , مصرف بروة.  
□ - المصارف العربية وهي المصرف العربي , مصرف المشرق.

ج-المصارف الأجنبية وهي مصرف ستاندرد تشارترد , مصرف صادرات إيران , مصرف بي أن بي باريبا , مصرف يونائيد المحدودة , مصرف HSBC الشرق الأوسط .

### سادساً- عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من سبعة مصارف عراقية وهي (مصرف بغداد , مصرف الائتمان , مصرف الشرق الأوسط , مصرف بابل , مصرف الاستثمار , مصرف الاتحاد , مصرف الخليج). و أربعة مصارف قطرية وهي (المصرف الوطني , المصرف الأهلي , مصرف الدوحة , المصرف التجاري).

و قد تم اختيار هذه المصارف للأسباب الآتية:.

لأنها مدرجة في سوق الأوراق المالية وذلك بسبب حداثة البيانات التي يتم أدرجها ودقتها و المصارف التي تكون مدرجة في سوق الأوراق المالية وبمقتضى ذلك يجب أن تقدم التقارير المالية السنوية إلى البنك المركزي وسوق الأوراق المالية أي يكون فيها إفصاح مالي فضلاً عن دقة المعلومات التي تقدمها وكان أسلوب □ الاختيار عشوائياً .

### سابعاً- أساليب جمع البيانات

#### 1-الجانب النظري

تم الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري من المصادر الآتية .:

- 1- الكتب العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
- 2-الرسائل و الاطاريح الجامعية والبحوث القريبة من الدراسة.
- 3- الدوريات والمقالات العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
- 4- المؤتمرات العلمية للجامعات.
- 5- شبكة الانترنت.

## الفصل الأول.....منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

### 2-الجانب العملي

تعد التقارير السنوية أو الميزانيات العمومية للمصارف العراقية و القطرية عينة الدراسة مصدرآ للبيانات اللازمة للتحليل وللمدة من 2006 ولغاية 2010 فضلاً عن المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض المتخصصين بالقطاع المصرفي .

### ثامناً- الأساليب المالية و الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأساليب المالية والإحصائية في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وعلى النحو الآتي :

#### أ- الأساليب المالية

صافي الربح

$$1- \text{ معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

Y1

صافي الربح

$$2- \text{ معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

Y2

الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة

$$3- \text{ صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

Y3

الإيرادات التشغيلية – المصاريف التشغيلية

$$4- \text{ صافي هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{الإيرادات التشغيلية – المصاريف التشغيلية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

Y4

## الفصل الأول.....منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

صافي الربح

5- ربحية السهم = -----

عدد الأسهم Y5

صافي الربح

6- صافي هامش الربح = ----- × 100

أجمالي الإيرادات التشغيلية Y6

أجمالي الإيرادات التشغيلية

7- استغلال (منفعة) الموجودات = ----- × 100

مجموع الموجودات Y7

مجموع الموجودات

8- مضاعف حق الملكية = -----

حق الملكية Y8

### ب- الأساليب الإحصائية

استعان الباحث في تحليل نتائجه بالوسائل الإحصائية الآتية :

أ- الوسط الحسابي

ويستخرج الوسط الحسابي بموجب الصيغة الآتية :

$$\bar{X} = \frac{\sum X_i}{n}$$

## الفصل الأول.....منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

□ - معامل الارتباط  $r$

هو مقياس لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرين وقيمة  $r$  تنحصر ما بين  $(+1, -1)$  ويستخرج بموجب الصيغة الآتية:

$$r = \frac{n\sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n\sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{n\sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

ج- معامل التفسير (التحديد, التوضيح)  $R^2$

هو مقياس لمعرفة نسبة التغيير الحاصل في قيمة المتغير التابع نتيجة التغيير الحاصل في المتغير المستقل.

$$R^2 = r^2$$

### □ اسعاً – الصعوبات التي واجهها الباحث

هنالك بعض الصعوبات التي واجهت الباحث وهي تتعلق بالآتي .:

1- عدم الحصول على البيانات التفصيلية من المصارف عينة الدراسة بسبب سرية العمل المصرفي.

2- عدم الحصول على بعض نماذج كفاية رأس المال لمصارف عينة الدراسة.

3- عدم الحصول على سلسلة زمنية كما كان الباحث يرغب.

## **المبحث الثاني**

### **بعض الدراسات السابقة**

يتناول هذا المبحث عدداً من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث التي أجراها الباحثون.

#### أولاً- الدراسات العربية

##### 1- دراسة المشهدي (2002)

كان عنوان هذه الدراسة (نظام الحوافز و أثره على الأداء المصرفي) دراسة تطبيقية مقارنة لعينة من مصارف القطاع الحكومي, وهدفت الدراسة إلى تحديد أثر نظام الحوافز في رفع مستوى كفاءة الأداء المصرفي وتقويم واقع أداء الخدمة المصرفية الحكومية وتناولت هذه الدراسة نوعين من أنواع الحوافز وهي (الحوافز الايجابية والحوافز السلبية). واستخدمت مجموعة مؤشرات لقياس الأداء وهي ( السيولة والربحية والمديونية وملاءة رأس المال) واستنتج الباحث بأن هنالك ثباتاً في السياسات والإجراءات المتبعة من قبل المصرفين عينة البحث (الرافدين والرشد) واستنتج ايضاً من خلال التحليل الإحصائي وجود أثر لحوافز الإنتاج في مؤشر الملاءة الإنتاجية لمصرف الرافدين فقط وهذا يعني أن للنظام القدرة على دفع الإدارة المصرفية إلى بعض الإجراءات التي لها الدور الكبير في التأثير بالمقرضين من خلال زيادة الضمانات المقدمة لهم هذا بالنسبة لمؤشر الملاءة أما ما يخص مؤشر الإنتاجية فأن لهذا النظام الدور الكبير في رفع معدلات الإنتاجية المصرفية من زيادة كفاءة العاملين وإسهاماتهم في مجال اجتذاب الودائع وتوظيفها والمساهمة في تحقيق الأرباح وهذه النتيجة تعد منطقية إذ إن مبالغ الحوافز المدفوعة لها القدرة على رفع إنتاجية المصرف.

##### 2- دراسة المخلافي (2004)

كان عنوان هذه الدراسة (تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية) دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية وهدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معايير كفاية رأس المال المصرفي ومؤشرات كل من المخاطرة والعائد للمصارف

## الخصم الأول..... منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

عينة الدراسة وتأثير ذلك في قيمة المصرف. وذلك عبر اختيار عينة عمدية من المصارف التجارية اليمنية بلغ عددها (5) مصارف . واستغرقت الدراسة المدة من عام 1998 إلى عام 2002. وقد استخدمت (9) مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات ، رأس المال إلى الائتمانات العرضية، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة. وقد تم إجراء تحليل هذه المؤشرات بهدف إبراز الدور الذي تمارسه هذه المؤشرات في تدعيم مصداقية النظام المالي والمصرفي اليمني وما يترتب على ذلك من تحقيق المبادلة المناسبة بين المخاطرة المصرفية والعائد وانعكاس ذلك في تعظيم قيمة المصرف. إذ تم استخدام (3) مؤشرات للمخاطرة المصرفية هي المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة. أما مؤشرات العائد المصرفي التي تشير إلى قدرة المصارف على توليد العوائد، فقد استخدمت (9) مؤشرات هي: هامش الفائدة الصافي، وهامش صافي الدخل ، ومعدل دوران الموجودات ، ومعدل العائد على الموجودات ، ومضاعف الرافعة المالية ، ومعدل العائد على حق الملكية ، ومعدل العائد على الودائع ، ومعدل العائد على الأموال المتاحة ، ومعدل القوة الايرادية للموارد المتاحة. كما استنتج الباحث صعوبة التوازن بين أحكام السلطات الرقابية وقراراتها (المستندة إلى معايير رأس المال) و اجتهادات الإدارات المصرفية إذ إن التفاصيل المفروضة عند حساب المعايير تؤدي إلى زيادة تدخل السلطات الرقابية.

### 3- دراسة محمد 1 (2005)

كان عنوان هذه الدراسة (تحليل الأداء المصرفي) دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين وهدفت الدراسة إلى دراسة واقع الأداء لمصرف الرافدين للمدة من (1990-2000)م من خلال استخدام بعض المؤشرات المالية من أجل الخروج باستنتاجات وتوصيات تساهم في دفع مستوى الأداء إلى الأفضل وقد استخدم الباحث مؤشرات الربحية لقياس الأداء لمصرف الرافدين، واستنتج الباحث إن العلاقة كانت بين المؤشرات المعيرة عن مستوى الأداء ضعيفة وهي لا تشير إلى تأثير المؤشرات ببعضها و أشار التحليل الإحصائي إلى ارتفاع المخاطرة لبعض المؤشرات وانخفاضها لمؤشرات أخرى من خلال ما تقدم يعد أداء مصرف الرافدين خلال المدة من (1990-2000) ضعيفاً.

## الخصم الأول..... منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

### 4- دراسة المزوري (2005)

كان عنوان هذه الدراسة (أثر تحديث لجنة بازل لمعايير كفاية رأس المال في إدارة أموال المصارف) دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية, وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار النظري لمعايير كفاية رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل (1 و2) وبيان إمكانية تطبيق معايير كفاية رأس المال طبقاً لمقررات بازل 2 على المصارف العراقية علماً إن عينة البحث تتكون من أربعة مصارف وهي (الرشيد, الرافدين, التجاري, الشرق الأوسط) ومدة الدراسة كانت من 1994 ولغاية 2002, إذ استنتج الباحث إن التبويب الذي أقرته لجنة بازل فيما يخص تصنيف دول العالم من حيث مخاطرتها لا يتسم بالموضوعية لأنه استبعد دول ذات مراكز ائتمانية ومصارف متينة محققة معدل كفاية رأس المال المصرفي على وفق معيار بازل في حين وضع دول ذات مخاطر أدنى في المجموعة الأولى على الرغم من إنها مدينة بقروض عالية. وحرصت لجنة بازل على شمول أدوات المشتقات المالية ضمن مقرراتها لكفاية رأس المال المصرفي بسبب حجم الاستثمار والتداول المتزايد لتلك الأدوات وما أفرزه ذلك من تنوع للمخاطر وتعزيز لفرص تحقيق العوائد.

### 5- دراسة محمد 2 (2009)

كان عنوان هذه الدراسة (أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية) دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني وللمدة من 1997 ولغاية 2004 إذ هدفت الدراسة إلى قياس نسبة الاحتياطي القانوني في البنك العربي وبيان مدى تأثير هذه السياسة على أدائه, إذ تعد سياسة الاحتياطي القانوني من أدوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة المؤثرة على أداء المصارف التجارية بحسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية لذا قام الباحث بتحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على كل مؤشرات الربحية والسيولة وملاءة رأس المال, واستنتج الباحث إن لنسبة الاحتياطي القانوني تأثيراً معنوياً على مؤشري الربحية وملاءة رأس المال في حين تؤثر معنوياً على مؤشر واحد من مؤشرات السيولة فقط دون غيرها والمتمثلة بنسبة السيولة القانونية.

### 1- دراسة Roy (2005)

The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study

كان عنوان هذه الدراسة (الأثار المترتبة على اتفاق بازل 1988 بشأن نسب رأسمال البنوك و مخاطر الائتمان : دراسة دولية) الغرض من هذه الدراسة هو لمعرفة ما إذا وكيف بنوك G-10 امتثلت إلى اتفاق بازل عام 1988. والفائدة من هذه الدراسة تكمن في مخاطر الائتمان في اتفاق بازل الجديد هو مماثل لاتفاق عام 1988 . ومع ذلك لا توجد سوى القليل جداً من ردود الفعل من البنوك خارج الولايات المتحدة لفرض الحد الأدنى من متطلبات رأس المال التي تعتمد على الاستفادة من مخاطر وزن الفئات. وتستخدم هذه الدراسة نموذج المعادلات الأنية لتحليل التعديلات في رأس المال ومخاطر الائتمان في المصارف من دول G-10 خلال المدة من 1985-1995. و بينت الاستنتاجات إن الضغوط التنظيمية كانت ناجحة في زيادة رأس المال في كندا، واليابان، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ولكن ليس في فرنسا وإيطاليا. فضلاً عن ذلك لا يوجد أي دليل على إن رأس المال كافي لبنوك G-10 يزيد أو ينقص من مخاطر الائتمان خلال المدة التي شملتها الدراسة. فإن النتائج تشير إلى إن عام 1988 كانت معايير بازل فعال في ذلك الوقت، وتضمنت الدراسة المفردات التالية اتفاق بازل لعام 1988، ومتطلبات رأس المال، ومخاطر الائتمان.

### 2- دراسة Rymanowska (2006)

The Basel I and Basel II Accords: Comparison of the models and economical conclusions.

كان عنوان هذه الدراسة (اتفاق بازل 1 و بازل 2: مقارنة بين النماذج والاستنتاجات الاقتصادية). في هذه الرسالة تم المقارنة بين بازل 1 (1988) واتفاق بازل 2 (2004) بما في ذلك القواعد التي تنظم العمليات التي تقوم بها البنوك و الشركات المالية في ضوء التطوير الدائم للأسواق المالية وبشكل مستمر تغيير وضع السوق والبنوك والشركات المالية الأخرى في حاجة إلى القواعد التي تنظم الاتفاقات المالية بينها وبين عملائها. عادة يتم وضع شروط مثل هذه الاتفاقات في شكل عقد بين المصرف والعميل وقبول العقد يعني التزام

## الخصم الأول..... منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

العميل بشروط العقد وهو ما يعني إن البنك يقرض العميل المال والعميل يلتزم بالدفع لهم مرة أخرى , ومع ذلك في بعض الأحيان يتعرض العميل إلى خسائر السيولة المالية , ومن ثم هذا ينعكس بشكل تلقائي على الاتفاق (العقد) , بالنسبة لجميع المؤسسات المالية أنه من الصعب جداً معرفة فيما إذا كان الزبون جيداً أو سيئاً عما إذا كان ملتزماً في التسديد خلال مدة العقد. وأهم استنتاج في الواقع اتفاق بازل الثاني يعرض أفضل نهج لكن على الرغم من ذلك لا تجعل اتفاق بازل الثاني يصل إلى الكمال , بازل2 أفضل من بازل1 ولكن لا يزال هناك بعض نقاط الضعف, الافتراضات والنماذج التي اتخذتها هي أكثر تقييداً.

### **3- دراسة Chu (2006)**

Reserve requirements and money multiplier predictability :The Canadian experience.

كان عنوان هذه الدراسة هو (متطلبات الاحتياطي و إمكانية التنبؤ بالمضاعف النقدي : التجربة الكندية) مجادلة ضد إلغاء متطلبات الاحتياطي القانوني هو إن مضاعفات المال ستصبح أكثر تقلباً وغير متوقعة في ظل غياب متطلبات الاحتياطي ومن ثم إضعاف فعالية البنك المركزي في السيطرة على العرض النقدي . تبحث هذه الدراسة التجربة الكندية خلال المدة 1970-2004 إذ أصبحت فعالية نظام الاحتياطي صفراً تماماً منذ يونيو 1994 . لقد أصبح هذا النظام الحالي أقل تقلباً من ذي قبل فأن النتائج لا تعطي دعماً قوياً للرقابة النقدية لفرض متطلبات الاحتياطي . وقد تضمنت الدراسة المفردات الآتية متطلبات الاحتياطي، ومضاعفات المال، ومراقبة النقد، والهدف الرئيس من جعل متطلبات الاحتياطي صفراً هو الحد من التقلبات في تسوية الأرصدة على حد سواء وأسعار الفائدة على المدى القصير وذلك لتعزيز فعالية السياسة النقدية، وهذه الدراسة وجدت أنه في ظل نظام الاحتياطي الحالي (صفر) مضاعفات المال أصبحت أقل تقلباً من ذي قبل ولكن أصبحت مضاعفات المال عملياً لا يمكن التنبؤ بها أكثر من ذي قبل.

### **4- دراسة Tarawneh (2006)**

A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector :Some Evidence from Omani Commercial Banks

كان عنوان هذه الدراسة (المقارنة بين الأداء المالي في القطاع المصرفي : بعض الأدلة من البنوك التجارية العمانية) الغرض من هذه الدراسة هو لتصنيف المصارف التجارية في سلطنة

## الخصم الأول..... منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

عمان وكشف الفئات على أساس خصائصها المالية من خلال النسب المالية وكان التحليل يتضمن (5) من البنوك العمانية التجارية مع أكثر من (260) فرعاً مالياً، وكان يستخدم الانحدار البسيط لتقدير تأثير إدارة الأصول، الكفاءة التشغيلية، وحجم البنك على الأداء المالي لهذه البنوك. ووجدت الدراسة إن البنك برأسمال أكبر من مجموع الودائع، و الائتمانات، أو مجموع الموجودات لا يعني دائماً إن لديه أفضل أداء لتحقيق الربحية. وتضمنت الدراسة المفردات الآتية البنك التجاري، الكفاءة التشغيلية، وإدارة الأصول.

### 5- دراسة (Lin & Zhang) (2006)

Bank ownership reform and bank performance in China

كان عنوان هذه الدراسة (إصلاح ملكية البنوك و أداء البنك في الصين) والغرض من هذه الدراسة هو لتقييم مدى تأثير أداء البنك بسبب التغيرات في الملكية و في هذه الدراسة تم استخدام عينة من البنوك الصينية خلال المدة من 1997-2004 لتقييم تأثير ملكية البنك على الأداء. وقد وجدت إن المصارف التجارية الأربعة الكبار المملوكة للدولة هي أقل ربحاً وأقل كفاءة وتتمتلك أسوأ نوعية من الأصول مقارنة بالأنواع الأخرى من البنوك واستنتج إن البنوك التي تخضع إلى استحواد أجنبي أو للقطاع الخاص قد حققت أداء أفضل من البنوك المملوكة للدولة وتضمنت الدراسة المفردات الآتية: الملكية، أداء البنك.

### 6- دراسة Makwiramiti (2008)

The Implementation of The New Capital Accord (BASEL II): A comparative Study of South Africa, Switzerland, Brazil and The United States.

كان عنوان هذه الدراسة ( تنفيذ اتفاقية رأس المال الجديدة (بازل 2): دراسة مقارنة بين جنوب أفريقيا وسويسرا والبرازيل والولايات المتحدة)، وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إجراء تحليل مقارنة على تنفيذ اتفاق رأس المال الجديد في جنوب إفريقيا، سويسرا، البرازيل، والولايات المتحدة، فيما يتعلق بالتنفيذ النوعي والكمي والتي تشمل الجداول الزمنية للتنفيذ ومراحل التقدم المحرز في التنفيذ والمواعيد والتحديات التي تواجهها المصارف والمشرفين ومعدلات كفاية رأس المال وهيكل الميزانية العمومية من أنواع الإقراض المصرفي. وقد تم اختيار هذه الدول على أساس إن سويسرا والولايات المتحدة هي أعضاء في دول G10 في حين

## الخصم الأول..... منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

إن البرازيل وجنوب أفريقيا هي بلدان تعد ذات اقتصاديات ناشئة سريعة النمو. ونتيجة لذلك، فإنها تختلف من حيث مدى اقترابها من قضايا التنفيذ. وبالنظر لظروفها الخاصة فمن الممكن لاستكشاف تجارب هذه البلدان من خلال إجراء دراسة مقارنة. إذ أصبحت خطورة البيئة المصرفية الدولية محتملة بسبب التطورات الأخيرة في مجال الخدمات المالية والمنتجات التي غيرت الطريقة التي تعمل البنوك بها من يوم إلى آخر. فرض حد أدنى لكفاية رأس المال هو أحد السبل لتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي العالمي. وقد بدأ عدد من البلدان بتنفيذ القواعد الجديدة لكفاية رأس المال (بازل II) بعد توافق في الآراء في جميع أنحاء العالم بين محافظي البنوك المركزية التي ينبغي أن تنظم مستويات رأس مال لتعزيز الاستقرار المالي العالمي. وفي هذه الدراسة من خلال تحليل مقارن لقضايا التنفيذ العامة التي أسست بأن الدول الناشئة (النامية) تطبق جميع قواعد بازل II بشكل موحد في جميع المؤسسات المصرفية إذ تعمل في أراضيها أما الدول المتقدمة فتطبق هذه القواعد على البنوك الكبيرة والنشطة فقط على الصعيد الدولي ونظراً لتنوع الصناعات المصرفية وأنها تنطبق أيضاً على قواعد معدلة محلياً للبنوك القائمة محلياً. وتستننتج الدراسة إن الاضطراب المالي العالمي الحالي لا يزال يشكل تهديداً لفعالية قواعد بازل الثانية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي العالمي، وتتضمن الدراسة المفردات الآتية: كفاية رأس المال، والاستقرار المالي، والأصول المرجحة بالمخاطر، و بازل (1 و2).

### 7- دراسة (Glocker&Towbin) (2011)

Reserve requirements for price and financial stability-when are they effective?

كان عنوان هذه الدراسة (متطلبات الاحتياطي للأسعار والاستقرار المالي- متى تطبق؟) متطلبات الاحتياطي هي أداة من أدوات السياسة النقدية البارزة في العديد من الدول الناشئة. في الصين على سبيل المثال رفعت متطلبات الاحتياط لديه ست مرات في عام 2010، في حين تتحرك أسعار الفائدة مرة واحدة فقط وقد خفض البنك المركزي لتركيا في الآونة الأخيرة لها سياسة سعر الفائدة وزيادة متطلبات الاحتياطي في الوقت نفسه. وهدف هذه الدراسة التحقق من خصائص متطلبات الاحتياطي كأداة سياسية نقدية مناسبة لاستقرار الأسعار، القطاع المصرفي يخضع إلى متطلبات الاحتياطي القانوني وحساب الأمثل لسعر الفائدة وقواعد الاحتياطي الإلزامي. النتائج تشير إلى إن متطلبات الاحتياطي يمكن إن تدعم هدف استقرار الأسعار إلا إن الاختلاف في متطلبات الاحتياطي مهمة وتؤدي إلى تحسينات كبيرة في حال

## الفصل الأول..... منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

وجود استقرار على عكس سياسة سعر الفائدة التقليدية، ومتطلبات الاحتياطي تصبح أكثر نشاطاً عندما تكون هناك ديون بالعملة الأجنبية.

و أخيراً استفاد الباحث من جميع الدراسات العربية وتم الوقوف على النتائج التي توصل إليها الباحثون إذ بدأ من حيث انتهوا, أما الدراسات الأجنبية فقد استخدمت في الجانب النظري للدراسة وفي بعض الدراسات العربية والأجنبية تم التطرق إلى أحد متغيرات الدراسة بشكل منفصل عن المتغيرات الأخرى في حين بعض آخر من الباحثين جمع بين متغيرين من متغيرات الدراسة. وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها عمدت إلى الربط بين ثلاثة متغيرات ومعرفة أثر الاحتياطي القانوني ومعايير لجنة بازل على الأداء المصرفي واختلفت أيضاً من حيث نوع العينة المختارة إذ إن أغلب الدراسات تناولت مصارف من البلد الأم إلا إن الدراسة الحالية انصب جهدها على مصارف من البلد الأم ومقارنتها مع مصارف من بلد أجنبي وأيضاً اختلفت من حيث المدة التي يدرسها الباحث.

## الفصل الثاني

### الجانب النظري للدراسة

#### المبحث الأول

مفهوم وأهمية الاحتياطي القانوني

#### المبحث الثاني

مضامين معايير لجنة بازل

#### المبحث الثالث

مؤشرات الأداء المصرفي

## المبحث الأول

### مفهوم وأهمية الاحتياطي القانونى

تعد الاحتياطيات القانونية (Legal Reserves) وسيله من وسائل الحماية للمودعين والمصارف وذلك لما لها من دور مهم فى دعم المركز المالى ، إذ إنها تعد من متطلبات السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي فى الدولة.

#### أولاً : مفهوم الاحتياطيات. (Reserves concept)

وهى عبارة عن مبالغ يقتطعها البنك من إرباحه سنة بعد أخرى ويحتفظ فيها فى حساب خاص لتدعيم حساب رأس المال وحماية المودعين . (عوض الله والفولى،2003، 119 – 120 ) وهناك من عرفها بأنها عبارة عن مبالغ يقتطعها البنك من إرباحه سنة بعد أخرى ويحتفظ بها لتدعيم حساب رأس المال وحماية المودعين وقد يتدخل المشرع بإلزام البنك بالاحتفاظ بنسبة معينة من إرباحه السنوية.(كامل و حامد،2006، 110 ) وعرفت أيضاً بأنها إرباح محتجزه من السنوات السابقة تستقطع من نصيب المساهمين وهى تتكون من □ فى الإرباح المتحققة أو من فائض الأموال وذلك من أجل تدعيم وتقوية المركز المالى للمصرف.(النجار،2009، 209 ) ويمكن تعريفها بأنها مبلغ يحتجز من إرباح المصرف أو المصرف القابلة للتوزيع لتحقيق أهداف معينه مثل تدعيم المركز المالى للمصرف أو لتنفيذ سياسة إدارية أو تنفيذاً للسياسة العامة للدولة وعلى ذلك يعد الاحتياطي توزيعاً للربح ومن ثم يتوقف تكوينه على شرط تحقيق المنشأة إرباح. وتنقسم الاحتياطيات إلى نوعين و هما:.

#### 1-الاحتياطي القانونى. (Legal reserve)

ويعرف بأنه احتياطي مطلوب غير موزع يتم وضعه على وفق قانون خاص لكل دولة فمثلاً القانون الفرنسى يطلب من المصارف حجز ماقيمة 5% من الأرباح السنوية حتى يصل إلى 10% من رأس المال المدفوع.(Alexander&Nobes,2007,230) أو هو الاحتياطيات التي يشترط القانون احتجازها بنسبة من □ فى الأرباح السنوية وذلك من أجل تدعيم المركز المالى

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

للمصرف وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين.(رمضان وجودة,1995, 54) أو هو النسبة التي يقتطعها المصرف من أرباحه السنوية ويحتفظ بها كاحتياطي لرأس المال وهذه النسبة تحدد بحسب القانون وهي تختلف من بلد إلى آخر والهدف من ذلك الاحتياطي هو لاستخدامه كوسيلة للوقاية ضد أي من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف , ويجب على القارئ أن يفرق بين الاحتياطي القانوني بحسب قانون الشركات والاحتياطي القانوني بـ□فه أحد أدوات السياسة النقدية.

### 2-الاحتياطي الخاص (الاختياري) (Special reserve)

هو كمية من الأموال التي يحتفظ بها المصرف وبموجبه يكون المصرف مخيراً في تكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة المصرف. (أبو حمد وقُدوري,2005, 111) ويخصص هذا الاحتياطي لتغطية مصروفات أو نفقات غير متوقعة الوقوع كاحتياطي خسائر القروض لمواجهة الخسائر التي يتكبدها المصرف نتيجة لعدم استلام مبلغ القرض الممنوح منه سواء كان السبب هو امتناع المقترض عن السداد أم عدم قدرته على السداد.(السيد علي والعيسي,2004, 182) أما الغرض من هذا النوع من الاحتياطي فهو تحقيق هدفين رئيسين هما:.

(الصيرفي,2007, 34)

1-تدعيم المركز المالي للمصرف وكسب ثقة المتعاملين معه.

2-مواجهة أي خسارة طارئة تواجه المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني كانهخفاض قيمة الأ□ول وغيرها.

### ثانياً:السياسة النقدية وأدواتها

#### أ-مفهوم السياسة النقدية

تنصرف السياسة النقدية في مفهومها العام إلى مجموعة من التدابير والإجراءات التي يقتضي تنفيذها بقصد التأثير في مسار الأنشطة الاقتصادية وجعلها تأخذ اتجاهاً يختلف عن الاتجاه الذي كانت ستأخذه لولا هذه التدابير والإجراءات.(الدليمي والرفيعي,2011, 111) والسياسة النقدية تعني مراقبة وتنظيم عرض النقد(النقد لدى الجمهور واحتياطات المصارف)بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة.(Surajb,1996,356) وللسياسة النقدية معنيان إذ تعرف بالمعنى الضيق بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض

## الخصم الثاني.....الجانب النظري للدراسة

النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة, فقد عرفها الاقتصادي كنت (Kent) بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد لتحقيق هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل, ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محددة كما عرفها الاقتصادي (Shaw) بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه, أما السياسة النقدية بالمعنى الواسع فتتمثل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وهي بذلك تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من لدن الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان ومن ثم يمكننا أن نعرفها بأنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي.(حداد و هذلول, 2008, 183) وايضاً عرفت بأنها السيطرة على معدل النمو المعروض من النقود لتعزيز العمالة الكاملة نسبياً واستقرار الأسعار ومعدل النمو الاقتصادي.(Mishkin&Eakins,2009,171) ومن خلال ذلك نجد السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم الائتمان المقدم من لدن المصارف الحكومية ومصارف القطاع الخاص وبمعنى آخر السيطرة على العرض النقدي.

### ب-أدوات السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية إلى إدارة عرض النقد والائتمان المصرفي بالاعتماد على نوعين من الوسائل الكمية أو غير مباشرة والوسائل النوعية أو المباشرة وهذه الأدوات تكون مختلفة من بلد إلى آخر بحسب الأهداف التي تروم تحقيقها من هذه الأدوات والبناء الاقتصادي للبلاد.

### أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية (غير المباشرة)

هي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقد والائتمان ومن ابرز الأدوات الكمية للسياسة النقدية هي:..

### 1-عمليات السوق المفتوح

هي عملية قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة والبنك المركزي لا يصدر أوراقاً جديدة وإنما يقوم بشراء وبيع الأوراق المالية المصدرة أساساً من وزارة المالية.(Slavin,2002,382) وتستخدم للتأثير في أسعار الفائدة وعرض النقد فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات يؤدي إلى زيادة عرض النقد وانخفاض أسعار الفائدة

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

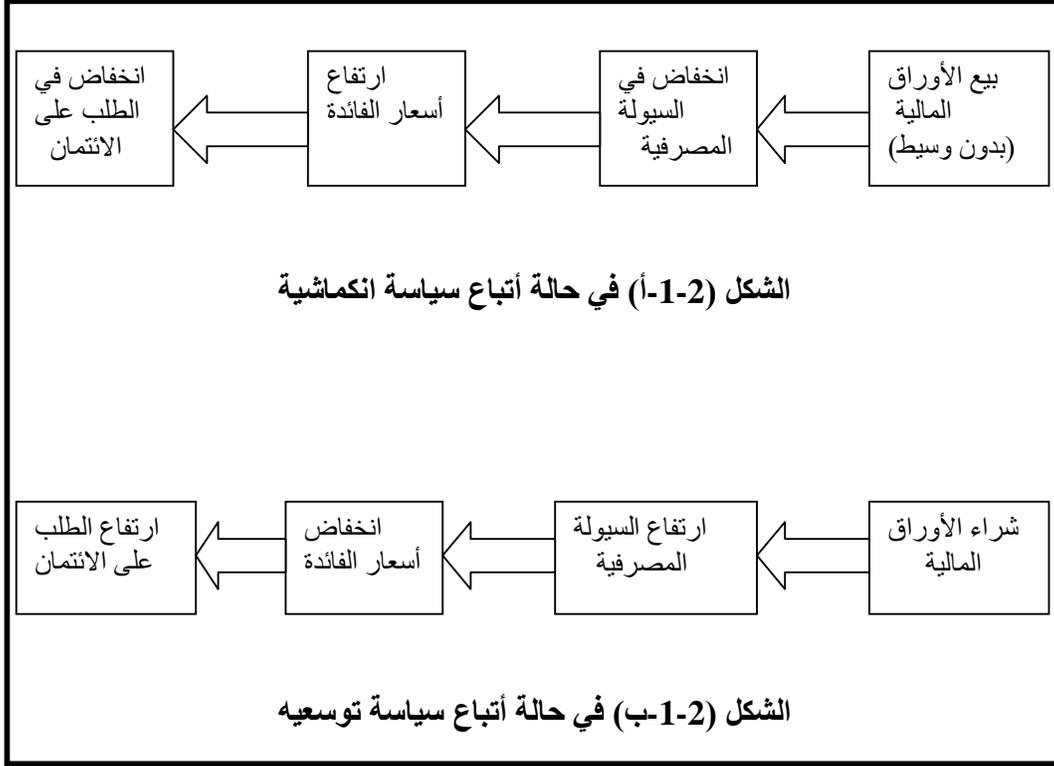
للسندات بسبب زيادة الطلب عليها وارتفاع قيمتها السوقية وعكس ذلك في حالة البيع. (Mishkin,2007,478) و أيضاً يدخل البنك المركزي كبائع في السوق النقدية لمعالجة الاتجاهات التضخمية من خلال سحب الاحتياطيات أو العملة في التداول للتأثير بشكل انكماشى على عرض النقد. (Biltie&Straub,2006,1-4) أن عمليات السوق المفتوح من الأدوات الكمية المهمة التي تستخدمها البنوك في تحقيق أهدافها ويلاحظ أن البنك المركزي العراقي لم يمارس هذه الأداة منذ تأسيسه وحتى سنة 2002 بمفهومها التقليدي للصيرفة وذلك لعدم وجود سوق نقدية متطورة وأدوات مالية متنوعة وجهات متعددة للإيدار. (الدليمي,2001, 54) هناك ثلاثة أسباب جعلت البنك المركزي يدير السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوح وهي:

- 1-لان البنك المركزي عندما يبدأ عمليات السوق المفتوح يسيطر عليها سيطرة تامة أي يستطيع معرفة حجم التغيرات التي يمكن أن تحصل في العرض النقدي.
- 2-يمكن للبنك المركزي تنفيذ عملياته في السوق المفتوح بسرعة وقدرة في السيطرة على كل □غيره وكبيره. (Hubbard&Obrien,2006,426)
- 3-عمليات السوق المفتوح تكون مرنة وسهلة التنفيذ. (Thomas,2006,402)

إذ عندما يريد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية في عرض النقد يقوم ببيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة (من دون وسيط) مما يؤدي إلى قيام المصارف التجارية بشراء هذه الأوراق وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض السيولة المصرفية ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب على الائتمان وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وبذلك يقوم البنك المركزي بتقليص منح الائتمان. أما عندما يريد البنك المركزي اتباع سياسة توسعية في عرض النقد فيقوم بشراء الأوراق المالية المعروضة في السوق من لدن المصارف وهذا يؤدي إلى ارتفاع السيولة المصرفية ومن ثم يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المطلوبة على الائتمان (القروض) وهذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الائتمان وذلك بسبب انخفاض أسعار الفائدة.

ويمكن توضيح ذلك في

الشكل (1-2)



المصدر: إعداد الباحث

## 2- سعر إعادة الخصم

يمثل سعر الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية قصيرة الأجل التي بحوزتها أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية بقصد حصولها على احتياطات جديدة أو إضافية يترتب عليها زيادة في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وتوليد ودائع جارية جديدة. (قانون البنك المركزي العراقي، رقم 56، 2004) وقد ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض من الناحية التاريخية بإعادة الخصم لدى البنك المركزي واستخدم بنك انكلترة الخصم لأول مرة في عام 1839 وقد سبقت وظيفة إعادة الخصم وظيفه الملجأ الأخير للإقراض إذ يقبل البنك المركزي إعادة قطع الأوراق المالية والتجارية للبنوك التجارية لتزويدها بالسيولة المطلوبة مقابل سعر فائدة يدعى

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

بسعر إعادة الخصم تدفعه البنوك التجارية إلى البنك المركزي لقاء خصم أوراقها المالية. (الجنابي و ارسلان, 2009, 261-262) أن التغير في سعر الخصم يؤثر على الدورة النقدية أو عرض النقد من خلال تأثيره على السيولة لدى المصارف التجارية بحسب مقتضيات الظروف الاقتصادية فإذا كان البنك المركزي يهدف إلى زيادة العرض النقدي فإنه يعتمد إلى فرض معدلات إعادة خصم منخفضة مما يزيد من حجم اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي ويزيد من كمية السيولة لديها مما يؤدي إلى انخفاض في معدلات الفائدة والخصم أما إذا كان الهدف تقليص العرض النقدي فإنه يقوم برفع معدلات إعادة الخصم. (Rose, 2002, 63)

علماً بأن سعر إعادة الخصم قد يكون غير مجدي في العراق للأسباب الآتية:

(المغازجي والعبيدي, 2009, 235)

أ- إن المصارف التجارية تتمتع بسيولة عالية.

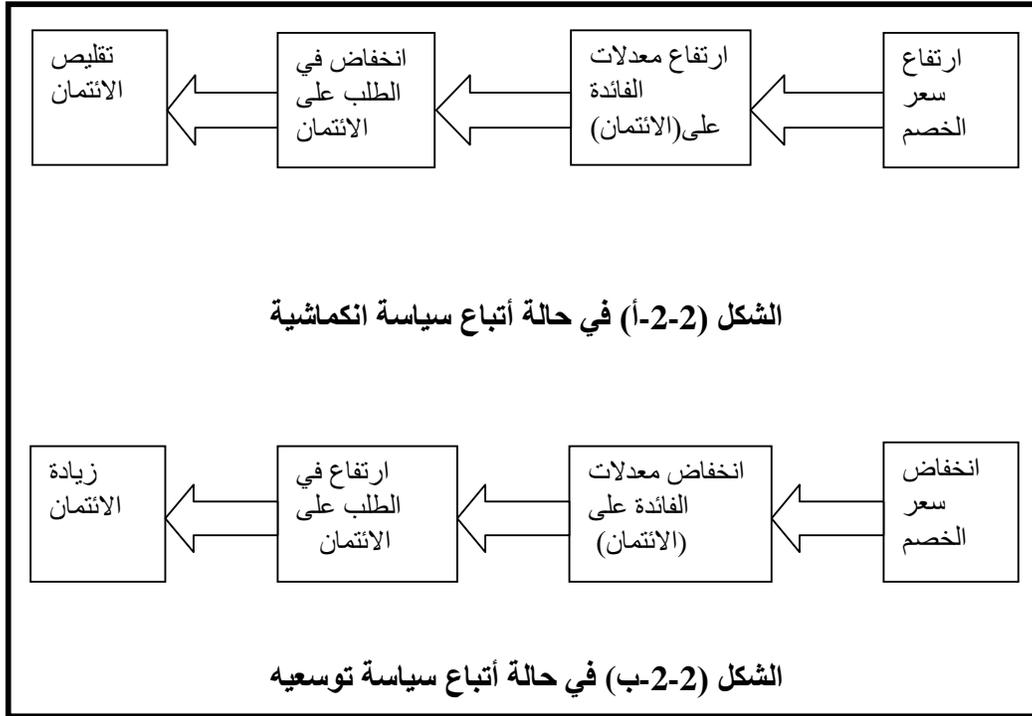
ب- عدم توفر سوق نقدية متطورة للخصم.

ج- وجود حالة عدم يقين التي تسود الاقتصاد العراقي.

ومن خلال هذه العملية يهدف البنك المركزي إلى التأثير على العرض النقدي وحجم الائتمان الممنوح فإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة انكماشية فإنه سوف يعمل على زيادة سعر الخصم للأوراق المالية للمصارف التجارية مما يؤدي إلى أجبار المصارف التجارية على رفع سعر الفائدة على الائتمان (القروض) وعندما ترتفع أسعار الفائدة على الائتمان يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن طلب القروض وذلك لأن سعر الفائدة المطلوب يكون مساوياً أو يفوق الفائدة التي يتم الحصول عليها من استثمار هذه القروض. أما إذا كان البنك المركزي يتبع سياسة توسعية فإنه سوف يقلل من سعر الخصم مما يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية على تخفيض أسعار الفائدة المطلوبة على الائتمان (القروض) ومن ثم تؤدي إلى جذب المستثمرين وذلك لأن أسعار الفائدة التي تكون مطلوبة على الائتمان أقل من الفائدة التي تعود على المستثمرين من جراء استثمارهم هذه الأموال .

ويمكن توضيح ذلك في

الشكل (2-2)



المصدر: إعداد الباحث

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### 3-متطلبات الاحتياطي القانوني

#### أ- مفهوم الاحتياطي القانوني.

تعد الاحتياطات خط الدفاع الأول للمصارف لمواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها كما أنها من مستلزمات السياسة النقدية ولكن عليها أن لا تتبالغ بحجم الاحتياطات لان ذلك ينعكس بآثار سلبية على عوائدها. (Rose&Marquis,2008,432) والاحتياطي القانوني هو نسبة من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية على شكل أر □ ده نقدية لدى البنك المركزي وهذا يعني إن جزءاً من الودائع يظل مجمداً لدى البنك المركزي ولا تستطيع البنوك التجارية أن تسحب منه إلا بقدر الانخفاض في ودائع العملاء مما يؤدي إلى عدم قدرة البنوك إقراض واستثمار كل ودائعها و إنما تستطيع إقراض واستثمار الودائع لديها مطروحاً منها متطلبات الاحتياطي الإلزامي. (الجنابي و ارسلان,2009, 267) وتمثل هذه النسبة جزءاً من الالتزامات النقدية المفروضة على المصارف إذ تختلف هذه النسبة من بلد إلى آخر. (Burda&wyplosz,1997,220) وقد وجدت المصارف التجارية انه من الأفضل لها إن تحتفظ باحتياطي إجباري لدى البنك المركزي لان مثل هذه الودائع تتمتع بثقة ومنزله عاليتين. (Hempel&Simonson,1999,242) وعرف (Rose) الاحتياطي القانوني بأنه الأ □ ول (الموجودات) التي تكون مودعه في البنك المركزي التي تكون مطلوبة من مؤسسات الإيداع كاحتياطي على الودائع والمطلوبات الأخرى,ويمكن حساب الاحتياطي القانوني الكلي للمصرف على وفق المعادلة الآتية:.

$$\text{Total required legal reserve} = (X)*(Y) + (A)*(B)$$

إذ إن ::

Total required legal reserve = أجمالي الاحتياطي القانوني المطلوب

X = نسبة الاحتياطي على إيداعات التعاقد

Y = معدل المقدار اليومي لإيداعات التعاقد الصافية عبر مدة مؤقتة

A = نسبة الاحتياطي على المطلوبات الغير تعاقدية التي تخضع للاحتياطي

B = معدل مقدار المطلوبات الاحتياطية الغير تعاقدية اليومية

(Rose,2002,366-367)

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

وهو نسبة من الودائع التي يجب الاحتفاظ بها على شكل ودائع في البنك المركزي و إن حجم هذه الاحتياطيات يختلف بحسب حجم ومزيج الودائع لكل مؤسسه وايضاً على مدة زمنية معينة لان هذه النسبة تتغير بشكل مستمر بحسب الظروف الاقتصادية. (Rose&Hudgins ,2008,366) وتنقسم الاحتياطيات القانونية إلى نوعين وكالاتي:.

### 1-الاحتياطيات المطلوبة

هي الاحتياطيات التي يطلبها البنك المركزي من البنوك بالاحتفاظ بها في حساب خاص لدى البنك المركزي.(Mishkin,2007, 335) أو هي الاحتياطيات التي يفرضها البنك المركزي على المصارف التجارية إذ يجب أن تحتفظ بها في البنك المركزي(أي المحددة قانونياً). (Saunders&Cornett,2009, 102)

### 2-الاحتياطيات الفائضة

هي كمية من الأموال التي تزيد عن الاحتياطيات المطلوبة (القانونية) (Fabozzi,et.al,2003, 38) أو هي الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك لنفسها وهي تأمين ضد سحب الودائع. (Mishkin&Eakins,2009, 173).

الاحتياطي القانوني هو أحد أهم الأدوات النقدية غير المباشرة إذ تؤثر على عرض النقد من خلال المضاعف النقدي الذي يستخدمه البنك المركزي العراقي في مدد سابقة من خلال تطبيق نسب مختلفة بحسب الودائع من جهة وطبيعة المصرف من جهة أخرى واستمر العمل بذلك لغاية 1\1\1996 إذ تم توحيد النسب لكل المصارف بين 2% للودائع الثابتة و5% للتوفير و 20% للجاري. أن استخدام هذه الأداة في ضمن تطبيقات السياسة النقدية الجديدة شهد اختلافاً ملحوظاً في الأسلوب والتطبيق ويتضح تفعيل هذا النوع من الأدوات وتحويلها من أداة رقابية إلى أداة سياسة نقدية وعليه فأن مسؤولية متابعة هذه المتطلبات لدى المصارف تم نقله من المديرية العامة للرقابة على الائتمان والصيرفة إلى المديرية العامة للاتفاقيات والقروض,وقد تم توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني لكل أنواع الودائع منذ شهر كانون الأول عام 2004 بـ25% وهذه النسبة قابلة للتعديل من وقت إلى آخر بحسب المتطلبات الاقتصادية بهدف جعل المضاعف النقدي أكثر استقراراً وقد اشترط البنك المركزي إن تودع 20% لديه في حين تبقى نسبة 5% في خزائن المصرف, فضلاً عن ذلك فأن المتطلبات الجديدة يمكن أن تكون على أساس المعدل المتوسط

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

وليس على أساس دائم, الأمر الذي سيحوّله إلى أداة نافعة لغرض امتصاص التقلبات في السيولة للمصرف وحسب المواقف اليومية. (حسن,2011, 3)

و إن نسبة الاحتياطي القانوني تمثل مدى قدرة الار □ ده الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه . ويمكن حساب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:.

النقد لدى البنك المركزي

نسبة الاحتياطي القانوني = -----\*100

الودائع وما في حكمها

(الحسيني والدوري,2000, 97)

### ب- أهمية الاحتياطي القانوني

يحظى الاحتياطي القانوني بأهمية كبيرة باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية واستخدامه في السيطرة على الكمية المعروضة من النقد في السوق وايضاً يعد أداة من أدوات الرقابة على كمية الائتمان الممنوح فضلاً عن ذلك يمكن توضيح أهمية بالنقاط الآتية:.

- 1- المحافظة على ثقة الناس في النظام المصرفي.
- 2- التأكد من إن أموال الناس المودعة في المصرف يتم حمايتها من الإفلاس من جانب البنك. (Pilbeam,2010,45)
- 3- تعد عاملاً واقياً للسيولة المصرفية والمحافظة على سلامة المركز التنافسي له وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها.
- 4- تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة معينة قد ينجم عنها مخاطر. (الحسيني والدوري, مصدر سابق, 95)
- 5- إن تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يوفر لها ار □ ده إضافية ويقوي المركز المالي لهذه البنوك إذ يزيد من قدرتها في الرقابة على الائتمان المصرفي ويسهل عليها إن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

## المصدر الثاني..... الجانب النظري للدراسة

6- إن الاحتياطات القانونية عندما تكون مركزه في حساب لدى البنك المركزي يزيد ذلك من قوة النظام المصرفي وثقة الجمهور وتكون أكثر مرونة مما لو كانت مبعثره بين عدد كبير من المصارف التجارية. (جميل,2003, 3)

7- الهدف من التعديل السنوي لنسبة الاحتياطي القانوني للتعويض عن أثر التضخم. (Rose&Hudgins,2010,371)

ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة بحسب الوضع الاقتصادي السائد إذ يعمد البنك المركزي إلى خفض الاحتياطي القانوني في أثناء مدة الكساد بهدف تشجيع البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان ومن ثم أتباع سياسة نقدية توسعية أما إذا قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني فإن ذلك يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية إذ سوف تنخفض كمية الودائع القابلة للإقراض وبذلك تزداد أسعار الفائدة ويقل الطلب على الإقراض من البنوك. (Rose,2002,65)

إن الاحتياطي القانوني (النقدي) في العراق هو عبارة عن نسبة يفرضها البنك المركزي على جميع الودائع المصرفية لدى المصارف إذ بلغت هذه النسبة 25% , 20% منها على الودائع كافة و 5% على الرقود النقدية في خزائن المصرف. (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي,2009, 31) ولكن قد تكون هذه الأداة غير فعالة في بعض الدول التي تكون فيها المصارف تمتلك سيولة مرتفعة .

وعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها هذه الأداة إلا إن لها عيوب كثيرة كأداة للتحكم في العرض النقدي ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان البنك المركزي يمانع من استخدام سياسة زيادة الاحتياطي لأن مثل هذا القرار سوف يخلق مشاكل لدى البنوك التي لا يكون لديها سيولة كافية لمواجهة متطلبات الاحتياطات القانونية الأعلى. (ابدجمان,1999, 225)

ويؤثر رفع متطلبات الاحتياطي على الرقود النقدية بطريقتين:.

1- تتحول الاحتياطات الزائدة السابقة إلى احتياطات مطلوبة ومن ثم لن تعد متاحة للتوسع في الإقراض.

2- فإن نسبة الاحتياطي هي إحدى مكونات المقام في مضاعفة النقود.فإن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يخفض مضاعف النقود وهذا يخفض توسيع الودائع التي تستطيع البنوك إن تتولاه على أساس الاحتياطات الزائدة المتبقية و باعتبار المدى الواسع الذي يستطيع فيه البنك المركزي تغيير متطلبات الاحتياطات إذ لديه أداة قويه. ولكن على الرغم من قوتها لا ينطلق البنك المركزي في استخدام هذه الأداة غالباً لأن عمليات

## المصدر الثاني..... الجانب النظري للدراسة

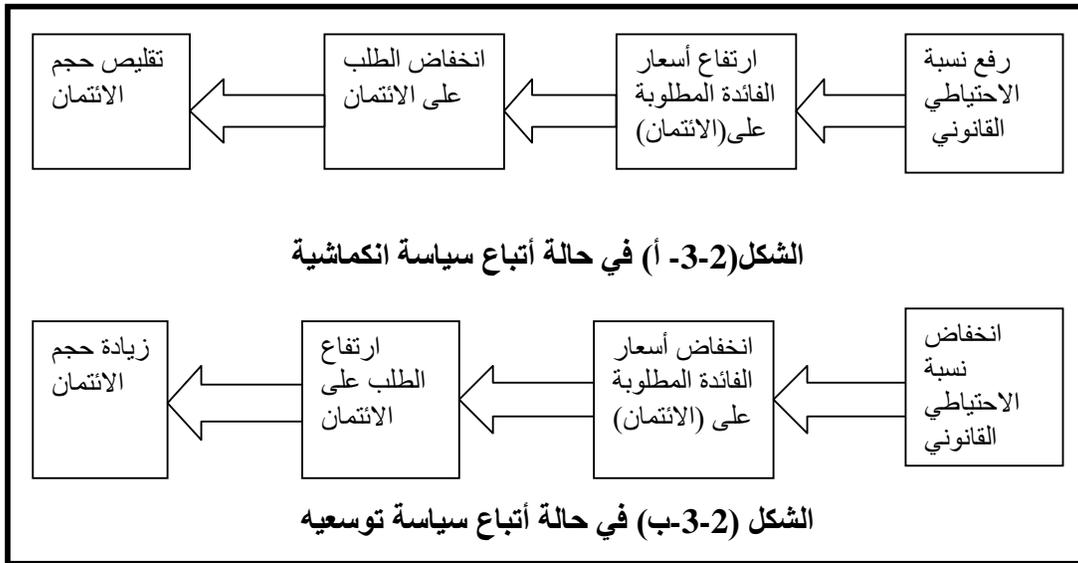
السوق المفتوح أكثر كفاءة بكثير. (ماير وآخرون, 2002, 514) وكما إن الوديعة في المؤسسات المالية تخضع لنسبة احتياطي قانوني (إلزامي) ويتم تحديد هذه النسبة من لدن البنك المركزي (قانون مراقبة النقد لسنة 1980) اثبت إن جميع مؤسسات الإيداع تخضع إلى متطلبات الاحتياطي القانوني ونسبة الاحتياطي القانوني تؤثر على الكمية المعروضة من النقود فهو أداة من أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي.

(Madura,2010,90)

إذ عندما يرغب البنك المركزي تقليل العرض النقدي أي أتباع سياسة انكماشية يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف مما يؤدي إلى تقليل حجم الودائع التي يمكن إقراضها (انخفاض السيولة المصرفية) وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المطلوبة على الائتمان وينتج عن هذا انخفاض في الطلب على الائتمان (تقليص الائتمان) أما في حالة إذا كان البنك المركزي يريد زيادة العرض النقدي أي أتباع سياسة توسعية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية التي يمكن إقراضها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المطلوبة على الائتمان وينتج عن هذا ارتفاع في الطلب على الائتمان.

يمكن توضيح ذلك في

الشكل (3-2)



المصدر: إعداد الباحث

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

و أخيراً استمرت السلطة النقدية في استخدام هذه الأداة تنفيذاً للسياسة النقدية المتبعة من لدن البنك المركزي العراقي، وتماشياً مع الظروف الاقتصادية للبلاد ونتيجة لتحسين الظروف الأمنية والاقتصادية للبلاد ولغرض تشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الحكومية مرتين من (25%) إلى (20%) اعتباراً من نيسان 2010 ثم إلى (15%) اعتباراً من أيلول 2010 على الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص. (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2010، 6)

### خلق الودائع في النظام المصرفي :

إن عملية خلق النقود في النظام المصرفي يجب أن لا ينصرف ذهن القارئ إلى عملية الخلق والتكوين وإنما هي عملية الاشتقاق في العمل المصرفي وهي عملية افتراضية تقوم على أساس إن المقرض من المصرف يقوم بإيداع ما تم اقتراضه في المصرف، إذ عندما يقوم شخصاً ما بإيداع مبلغ معين من النقود في المصرف في حساب تحت الطلب فإن المصرف يقوم بأستخراج نسبة الاحتياطي القانوني (النسبة المفروضة من لدن البنك المركزي) وإقراض المبلغ المتبقي من الوديعة. وعلى افتراض إن الشخص المقرض أيضاً سوف يقوم بإيداع مبلغ القرض في حساب تحت الطلب فإن المصرف أيضاً سوف يقوم بأستقطاع نسبة الاحتياطي القانوني من الوديعة الجديدة وإقراض المبلغ المتبقي منها وهكذا تكون العملية. فلو فرضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10% فإن الوديعة التي مقدارها 2000 دينار سوف تتضاعف إلى 20000 دينار إذ تصل قدرة المصرف على منح القروض بمقدار 18000 دينار و إن قدرة البنوك التجارية على توليد القروض جعلتها تمارس دور مهم و أساس في عرض النقد.

## الخصم الثاني.....الجانب النظري للدراسة

### ثانياً: الأدوات النوعية للسياسة النقدية (المباشرة)

يتم استخدام الأدوات النوعية نظراً لأن الأدوات الكمية قد لا تحقق الأثر أو الهدف المرغوب فيه بسبب بعض العيوب والمشاكل التي تحيط بها لذلك يمكن للرقابة النوعية أن تسند الرقابة الكمية في تحقيق أهدافها المنشودة.

وبشكل عام فإن هدف الوسائل النوعية يتلخص في الحد من التوسع في الائتمان في بعض القطاعات الاقتصادية التي تعدها السلطة النقدية غير مرغوبة فيها أو تشجيع تقديم القروض إلى بعض القطاعات الاقتصادية التي تعد ضرورية لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية وتشجيع الإنتاج (David,1994,311).

ومن ابرز الأدوات النوعية المباشرة التي تستخدمها السلطة النقدية وأكثرها شيوعاً هي:.

### 1- أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة

إن الأوامر والتعليمات الملزمة وهي أدوات النوعية للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي و من خلالها يستطيع أن يرسم الطريق الذي يجب أن تسلكه المصارف التجارية في مجالات الإقراض والتوظيف ومثل ذلك كتحديد البنك المركزي معدل زيادة القروض المصرفية خلال مدة معينة أو أن يحدد نسبه بين الأصول(كلها أو بعضها)وبين رأس المال والإلتياطي. وهذا أسلوب فعال للرقابة لان البنك المركزي يفرض جزاءات على المصارف المخالفة لتعليماته وقد يصل الأمر إلى شطب تسجيل المصرف المخالف.(سجل, 1987, 276) أي أن البنك المركزي يصدر التعليمات للمصارف التجارية بما يتمشى مع متطلبات السياسة النقدية التي تحقيق أهدافها .

### 2-التأثير والإقناع الأدبي

أن الإقناع الأدبي أداة أخرى للأداء. وهنا يعني ببساطه إن البنك المركزي يستخدم قدرته على الإقناع لجعل البنوك أو المجتمع عامة تسلك بصورة مختلفة طالما إن مصالح البنك المركزي عادة ما تتوافق مع المصالح الشخصية طويلة المدى للمؤسسات المالية فهذا الشكل من الرقابة قد يكون في حالات معينة مؤثر فأن البنك المركزي يجبرهم في الواقع على منح قروض من دون فائدة للحكومة ثانياً إنها تمد البنك المركزي بأداة إضافية بالرغم من كونها أداة ذات سثقل ونادرة الاستخدام.(ماير وأخرون,2002, 516-517)وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية وغير رسميه من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على كيفية العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

### 3-تغير أسعار الفائدة على بعض أنواع القروض □

في هذا النوع من الرقابة تكون مهمة البنك المركزي توجيه ومراقبة الائتمان لنوع معين من النشاطات الاقتصادية ففي البلدان ولاسيما النامية وعندما يكون تأثيرها أو فاعلية الأساليب الكمية (غير مباشرة) محدودة فأنها تلجأ إلى الأساليب التي تهدف بالأساس للتأثير في الطلب على الائتمان فأنه يقوم باستخدام ما يسمى أسعار الفائدة التمييزية التي تمثل تحديداً أسعار الفائدة على القروض بشكل يختلف عن قروض قطاع اقتصادي معين لآخر والهدف من ذلك تقليص حجم القروض (الائتمان) الموجهة لبعض القطاعات ولاسيما القطاعات غير الإنتاجية أو السلعية وبالمقابل تنشيط القطاعات الإنتاجية عن طريق القروض المقدمة لها بكلفة أقل من غيرها. (الشمري,2008, 138), إذ يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية مثل القروض الممنونة للأشخاص لغرض السفر السياحي مثلاً وتخفيض سعر الفائدة على القروض الإنتاجية (قروض قطاع صناعي معين) وذلك بغرض تنشيط ذلك القطاع .

### 4-متطلبات الشراء على الهامش

يجب على المستثمر الذي يشتري أوراقاً مالية مسجلة إن يستخدم أمواله لتغطية نسبة معينة من سعر شراء الأوراق المالية وباقي السعر يمكن اقتراضه مستخدماً الأوراق المالية المشتراة كضمان ومنذ عام 1974م متطلبات هامش الربح في الولايات المتحدة المطبقة لتغطية السندات والأسهم عند نسبة 50% وهذا يعني إن على المستثمرين الذين يشترون الأوراق المالية إن يدفعوا نصف مبلغ الشراء من أموالهم الخاصة ويقترضوا الباقي مقابل القيمة السوقية للأوراق المالية. (Rose,2002,67) وهذه الأداة أيضاً تعد من الأدوات المحددة لمنح الائتمان وذلك لأنه عند إصدار مثل هذه التعليمات فأن المصرف سوف يكون مقيداً بالقيمة السوقية للأوراق المالية وبذلك سيطر البنك المركزي على عرض النقد في السوق وقيدته إمكانية منح الائتمان .

## المبحث الثاني

### مضامين معايير لجنة بازل

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية للتغيرات والتطورات في العالم وذلك بسبب التطور في القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق المالية وذلك عبر العديد من الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية في الدول المتقدمة ذات الاختصاص في المجال المالي والمصرفي واتجهت العديد من البلدان في العالم إلى قبول وتبني سياسات ووسائل وإجراءات تسعى إلى تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره التي سعت إلى الاهتمام بصوره متزايدة بمفهوم كفاية رأس المال وكيفية دعم قدرة المصرف المالية ومساندتها وقد تدخلت المصارف المركزية لتمارس دور كبير في عمليات الأشراف والرقابة وقادت هذه التغيرات إلى انبثاق لجنة بازل لتحقيق رقابة فعلية على المصارف.

#### أولاً- تعريف بلجنة بازل

لجنة بازل هي هيئة دولية تابعة لبنك التسويات الدولية في سويسرا مختصة بالمقاييس الدولية لرأس المال أو بوضع قواعد للأنظمة المصرفية والرقابية وقد تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية في عام 1974م بعد فشل البنوك مثل

#### "HERSTATT BANK" AND "FRANKLIN NATIONAL BANK"

ولحسن الحظ كانت لم تتضمن الخطورة الكافية لانتهيار النظام المصرفي ولكن أزمة الديون العالمية التي حدثت عام 1982م أن أجمالي سلسلة أزمة الديون العالمية خلال عقد الثمانينيات من قرن العشرين عندما قامت عدة مئات من البنوك العالمية بشطب مليارات الدولارات كخسائر قروض وأظهرت فشل البنوك الدولية في الكشف المبكر عن مخاطر القروض وقد استغرق عمل اللجنة عدة سنوات ليتم بعد ذلك وضع التقرير النهائي في تموز 1988م وتضمنت اللجنة ممثلين أعضاء من مجموععة الاثنى عشر دولة وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، أمريكا، بريطانيا، وكوسمبورغ). وقد أعطت اللجنة أهمية خاصة بكفاية رأس المال وذلك بسبب حصول بعض

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

الأزمات واتفاقية بازل ستطبق بشكل منتظم على كافة المؤسسات المصرفية إذ أن هذه المتطلبات □ تمت لتشجيع المصارف الكبيرة على تقوية مركزها لرأس المال وتقليل عدم المساواة في قواعد التنظيم لكل بلد. (Rose,2002,488),(هالوود و ماكدونالد,2007, 598). وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل في مقر بنك التسويات الدولية في سويسرا برئاسة كوك ( Cooke) بنك انكلترا ومن هنا سميت هذه اللجنة بلجنة بازل (السعودي,1999, 140) وبناءً على ذلك □ ار على المصارف التي تخضع لرقابة البنك المركزي في الدول المذكورة أعلاه أن تحتفظ برأس مال منسوباً لموجوداتها وبنودها خارج الميزانية المرجحة بأوزان مخاطرها بنسبة 8% كحد أدنى ويعد تشكيل لجنة بازل من أهم الأحداث في النشاط المصرفي العالمي. ومن أهم التطورات التي دعت إلى تشكيل لجنة بازل هي الآتية:.

### أولاً-التطورات المصرفية

#### 1-أزمات المصارف

شهدت سنة 1974م سلسلة من الخسائر والإخفاقات في أعمال المصارف ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى اضطراب سوق العملات الأجنبية بسبب سياسات التعويم التي بدأتها الدول المتقدمة في أسعار □ رف عملاتها وبالنتيجة فأن عدد كبير من المصارف التجارية أخفقت في بناء الآلية الضرورية للمحافظة على موقعها في السوق المفتوحة.(نجم,1997, 37)

#### 2-التطور التقني

تحقق تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات باستخدام الحاسب الآلي الذي كان له تأثير كبير في العمل المصرفي تمثل في انخفاض تكلفة أنجاز المعاملات المالية عبر الحدود وتحسين معالجة البيانات والنظم المحاسبية ونظراً للفوائد الكثيرة التي أفرزتها التكنولوجيا سواء بالنسبة إلى المصارف أم لزبائنها فقد أ □ بحت تشكل إحدى القوى الرئيسية الدافعة للتغيير والتطوير في النشاط المصرفي .(السيبي,1998, 166)

#### 3-زيادة شدة المنافسة

شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي اتجاهاً آخر في تصاعد حدة المنافسة التي تواجهها المصارف في أعمالها وذلك بسبب ظهور تقنيات مصرفية حديثة منها المشتقات وغيرها من الأدوات المالية الجديدة ودخول شركات الاستثمار وقيامها بدور مهم في القطاع المصرفي .

## المصدر الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### ثانياً-التطورات الاقتصادية

شهد العالم في السنوات الاخيره مجموعه من المتغيرات الاقتصادية التي منها:.

(شحاتة,1994, 4)

#### 1-التحول إلى قوى السوق والتحرر

تزايد الاتجاهات نحو اقتصاديات السوق وخصخصة القطاع العام وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ونتيجة لهذه التطورات الاقتصادية زادت الحاجة إلى التطورات في النظم المالية وتحررها بما يتناسب مع الأوضاع الجديدة.

#### 2-الاتجاهات الاقتصادية الكلية

للعوامل الاقتصادية أثر في التضخم وسرعة تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة التي أدت إلى زيادة تعرض المصارف والمؤسسات المالية إلى أخطار السيولة والتوظيف. ونتيجة لكل هذه التطورات والمتغيرات الاقتصادية والمصرفية تشكلت لجنة بازل سنة 1974م بهدف تطوير بعض الأسس والمبادئ التي تدعم عمليات الأشراف والرقابة على النظم المصرفية في إطار السلطات النقدية وايضاً للتأكد من خضوع جميع المصارف لعمليات الأشراف والرقابة.(الجميل 2002, 26)

### ثانياً-اتفاقية بازل1 (Basel Accord)

تم الاتفاق رسمياً في تموز 1988 على وضع قواعد رأس المال لتشجيع البنوك الرائدة في مختلف أنحاء العالم للحفاظ على فرص قوية لرؤوس أموالها والحد من التفاوت في متطلبات رأس المال فيما بين البلدان المختلفة و لتعزيز المنافسة العادلة . (Rose&Hudgins ,2008, 483) و إن لجنة بازل هي لجنة استشارية هادفة إلى المحافظة على استقرار النظام المصرفي الدولي وتوفير الحماية الكافية لحقوق الدائنين وبخا □ة المودعين, علماً بأنها لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف ولذلك فأن قرارات وتو □يات هذه اللجنة لا تتمتع بأي □فه إلزامية رغم إنها أ □بحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة وتتضمن قرارات وتو □يات اللجنة ووضع المبادئ والمعايير للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على أتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.(الريبيعي وراضي,2011, 55)

### أ- أهداف اتفاقية بازل 1

تهدف لجنة بازل 1 إلى مجموعة من الأهداف ومن أهمها ما يأتي:.  
(حماد, 2003, 136), (اتحاد المصارف العربية, 2003, 7), (إدريس, 1998, 17)

- 1- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي. على سبيل المثال المصارف اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية وقد يكون هذا السبب الرئيسي وراء الاندفاع لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال .
- 2- تهدف إلى تقوية النظام المصرفي وخاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية لدول العالم الثالث فقد توسعت المصارف وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيراً في تقديم القروض لدول العالم الثالث مما اضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- 3- تنمية رؤوس الأموال في المصارف لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر التغير في سعر الفائدة.
- 4- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تنبع من التحرر المالي وتحرير الأسواق النقدية من المصارف .
- 5- حث المصارف النشطة التي لها تعاملات على المستوى الدولي على القيام بتصنيف المخاطر التي قد تنشأ من موجوداتها وذلك بحسب كل نشاط.
- 6- تحسين الأساليب الفنية في الأعمال المصرفية وتسهيل تبادل المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية.

### ب-مقررات اتفاقية بازل 1

تبرز مقررات لجنة بازل 1 كوحدة من الآليات التي يمكن أن تسهم في توفير الحماية اللازمة لحقوق المودعين أو صاحب أكبر رأس مال مودع لدى المصارف وكذلك حقوق الدائنين من التعرض إلى المخاطر وقد تضمنت هذه المقررات ما يأتي:.

(الربيعي وراضي, 2011, 55), (Rose&Hudgins, 2008, 484-486)

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### 1-تحديد الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في المصارف

حددت اتفاقية بازل 1 النسبة المئوية الدنيا لرأس المال المطلوب من المصارف في الدول المتقدمة الأقل خطورة الاحتفاظ بها لتغطية متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال بما لا يقل عن 8% من مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطرة منها ما لا يقل عن 4% من عناير الشريحة 1 و4% من عناير رأس مال الشريحة 2 والتي تشكل مجموعها مكونات رأس المال أما في الدول النامية ذات المخاطر العالية فقد حددت النسبة الدنيا لكفاية رأس المال بـ10% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة.

#### وتتضمن الشريحة 1 من رأس المال ما يأتي:.

رأس المال الأولي أو الأساسي (core capital) وتشمل رأس المال المدفوع وهو المبلغ الذي يدفعه المالكون عند إنشاء المصرف ومن الدفعات اللاحقة للتأسيس ويتكون من الأسهم العادية والأسهم الممتازة ويضاف إلى ذلك الاحتياطيات المعلنة أو المصرح عنها (Disclosed Reserves) وهي المبالغ المستقطعة من الأرباح لمواجهة طارئ جديد محدد تحديداً نهائياً وتعد ضماناً إضافياً للمودعين والدائنين ومن الاحتياطيات المعلنة الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات الخاصة الاختيارية والإرباح التي يراد إعادة استثمارها نتيجة التوسعات المستقبلية.

#### أما الشريحة 2 من رأس المال فتتضمن ما يأتي:.

أو ما يسمى برأس المال المساند أو التكميلي (Supplementary Capital) ويمثل كل العناير المكونات التي لها حصة رأس المال والتي يمكن أن تدعم وتساند القدرة المالية للمصرف وتغطية الخسائر المحتملة وغالباً ما تشمل الاحتياطيات الغير معلنه واحتياطيات إعادة تقييم الموجودات ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومن الأدوات الرأسمالية المهمة (الأسهم الممتازة التراكمية القابلة للاسترداد) والقروض المساندة وهي القروض طويلة الأجل من الدرجة الثانية وهذه بنسبة لا تزيد عن 100% من رأس المال من الشريحة الأولى. ويمكن حساب نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة الآتية: .

**Total capital (Tier1+Tier2 capital)**

**Capital adequacy ratio = -----**

**Total risk – weighted bank assets**

(Rose,2002,492)

إذ إن .:

نسبة كفاية رأس المال = Capital adequacy ratio

رأس المال الكلي (الشريحة 1+الشريحة 2) = Total capital (Tier1+Tier2 capital)

موجودات المصرف الكلية الموزونة بالمخاطر = Total risk – weighted bank assets

أما في العراق فقد تباينت النصوص الخاصة بمتطلبات هذه النسبة بين ما هو وارد في قانون المصارف وبين تعليمات البنك المركزي العراقي إذ إن المادة 16 من قانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004 قد أشارت إلى احتفاظ المصارف العراقية بجميع الأوقات برأس مال لا تقل قيمة عما يعادل 12% من القيمة الإجمالية للأصول المحددة على أساس معدل لمراعاة عنصر المخاطرة أو أية نسبة مئوية أعلى من ذلك تحددها لوائح البنك المركزي العراقي، بينما عمدت اللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي إلى تحديد نسبة الكفاية رأس المال بـ 15% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة وبصورة تتسق مع المعايير الدولية وترتبط بمتطلبات تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بحجم المخاطرة الائتمانية التي تتعرض لها المصارف على وفق تركيبية الموجودات الخطرة بعد اعتماد طريقة الترجيح بالأوزان فكلما ازداد إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة ازداد معها الاحتياجات إلى المزيد من رأس المال الرقابي.

### 2-وضع إطار مؤلف لرأس المال في المصارف

عمدت مقررات اتفاقية بازل 1 إلى وضع إطار منظم لرأس المال في المصارف الدولية مبني على أساس المخاطرة إذ يحدد ذلك الإطار بفعالية عناصر المخاطرة المصرفية الأكثر تأثيراً على المراكز المالية للمصارف ويأخذ بنظر الاعتبار مخاطر البنود خارج الميزانية العامة، وذلك سعياً إلى إيجاد نظام مصرفي عالي مستقر وقادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة في البيئة المصرفية التي تتطور بوتيرة متسارعة. وتم وضع أوزان ترجحيه مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات إذ أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الموجودات من جهة وكذلك باختلاف المدين من جهة أخرى، ومن هنا يلاحظ أن الموجودات تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: (10%، 20%، 50%، 100%) ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لاختيار وتحديد بعض أوزان المخاطرة علماً أن إعطاء وزن مخاطرة لموجود ما لا يعني انه موجود مشكوك في

## المصدر الثاني..... الجانب النظري للدراسة

تحصيله و إنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين الموجودات حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.(نا □ر, 2004, 14-15)

ويمكن مشاهدة توزيع المخاطر حسب نوع الموجود وذلك في الجدول الآتي.:

### الجدول(1-2)

#### أوزان الموجودات المرجحة بالمخاطرة

درجة المخاطرة	نوعية الموجودات
□فر	النقد ، سبائك الذهب ، والمطلوبات على حكومات منظمة التعاون والتنمية مثل سندات الخزينة أو القروض العقارية السكنية المؤمنة
20%	المطلوبات على بنوك منظمة التعاون والتنمية OECD القطاع العام مثل الأوراق المالية التي تصدرها وكالات الحكومة الأمريكية أو المطلوبات على البلديات
50%	قروض الرهن العقاري غير السكني
100%	جميع المطلوبات الأخرى مثل سندات الشركات وخسائر ديون البلدان المتقدمة ، والمطلوبات على البنوك غير الأعضاء في المنظمة OECD العقارية والمباني والمنشآت والمعدات

المصدر: Hull,johnC., "risk management and financial institutions" 2ed, inc, publishing as prentice Hall, U.S, 2010, p224

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

أما بالنسبة إلى أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية فيمكن إن تحسب من خلال الجدول الآتي.

### الجدول(2-2)

أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية

أوزان المخاطرة	البنود
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان, تنفيذ عمليات مقاولات أو توريد)
100%	بنود مثيلة للقروض مثل (الضمانات العامة للقروض)

#### المصدر:.

حماد, طارق عبد العال"التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"الدار الجامعية للنشر  
مصر, 2003, 36

وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل ترجيح للالتزام الأ□لي المقابل له في موجودات الميزانية ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية.

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### 3- تفعيل الأرفاق والرقابة المصرفية

ألزمت اتفاقية بازل 1 بتفعيل وظيفة الأشراف والرقابة المصرفية على المصارف من لدن الهيئات الرقابية المحلية والدولية المعنية وذلك لضمان التزام المصارف الدولية بمقررات لجنة بازل حول معايير كفاية رأس المال والتقييد بحدود النسبة الدنيا المقررة لها البالغة 8% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة ومن ثم أبعاد المصارف عن طائفة العقوبات والتدابير الاحترازية المشددة والصارمة التي تلحق بها عند انخفاض معدل كفاية رأس المال عن حدودها المقررة 8% .

### ثالثاً-اتفاقية بازل 11 (Basel Accord)

تعد اتفاقية بازل 2 خطوه مهمة باتجاه تكوين مدخل شامل لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة و□ولاً إلى تحقيق الاتساق بأكبر درجة ممكنه بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف . (الربيعي وراضي, 2011, 57) فلقد أ□بحت العمليات المصرفية أكثر تعقيداً ومن الضروري حماية المودعين ومن ثم ضمان سلامة المصارف التجارية ومن ركائز الرقابة الحديثة توفير كل المعلومات للأسواق والسلطات النقدية لكي تقوم بعملها على أفضل وجه وفي كل الظروف لايمكن أيجاد أسواق مالية فاعلة من دون معلومات كاملة و□حيحة.

وتحسين عام 1988 لاتفاقية بازل الطريقة التي تم بها تحديد متطلبات رأس المال ولكن لديها نقاط ضعف كبيرة. في إطار اتفاق بازل عام 1988 جميع القروض من البنك إلى مؤسسة لها وزنها المخاطر بنسبة 100 % وتطلب نفس القدر من رأس المال يعامل قرض لشركة ذات تصنيف ائتماني بمستوى AAA في الطريقة نفسها للشركة ذات التصنيف ائتماني بمستوى aB. في حزيران 1999 اقترحت لجنة بازل القواعد الجديدة التي أ□بحت تعرف باسم اتفاق بازل الثاني نقحت هذه في كانون الثاني 2001 ونيسان 2003 وتم القيام بعدد من الدراسات أدوات الأثر الكمي (QISs) لاختبار تطبيق القواعد الجديدة ومقدار رأس المال الذي سيكون مطلوب. وقد نشرت مجموعة من القواعد النهائية التي وافقت عليها جميع أعضاء لجنة بازل في حزيران 2004 وقد تم تحديث هذا في تشرين الثاني 2005.

وقد تم تطبيق بازل الثانية لمتطلبات رأس المال على "البنوك النشطة دولياً" وفي الولايات المتحدة هناك العديد من البنوك الإقليمية الصغيرة والسلطات التنظيمية الأمريكية قد قررت أن اتفاق بازل الثاني لا ينطبق عليهم (وتنظم هذه المصارف في إطار ما يسمى بازل I) وبعض البنوك الكبرى الإقليمية تنفذ طوعاً بازل الثاني ، وفي أوروبا جميع البنوك كبيرة كانت أم

## الهدف الثاني..... الجانب النظري للدراسة

□ غيرة هي تنظم بموجب اتفاقية بازل الثانية و علاوة على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يطبق قواعد بازل الثانية لشركات الأوراق المالية وكذلك البنوك. ويستند اتفاق بازل الثاني على "ثلاثة ركائز أساسية" .:

1. الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

2. عمليات المراجعة الإشرافية.

3. انضباط السوق.

(Hull,2010,231)

و إن اتفاقية بازل1 لسنة 1988 والمعدلة سنة 1996 كان قد توجه نحو معالجة المخاطر السوقية والائتمانية إلا إن اتفاقية بازل2 أدخلت تغييرات جذرية على مخاطرة الائتمان وفرضت على المصارف ضرورة امتلاك رأس مال كافي لتغطية مخاطر التشغيل كما فرضت اتفاقية بازل2 متطلبات نوعية لإدارة كافة أنواع المخاطر.(اتحاد المصارف العربية, 2000, 8)

### أ- أهداف اتفاقية بازل2

هنالك العديد من الأهداف لاتفاقية بازل2 وفي أدناه أهم هذه الأهداف.:

(ماجدة,2002, 32) , (الجميل,2002, 24) , (الشاهد,2005, 40-41) , (اتحاد المصارف العربية, 2003, 60).

1-تحقيق المزيد من معدلات الأمان للنظام المصرفي العالمي الجديد.

2-إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة الأخطار من خلال أدرج العديد منها والتي لم تكن متضمنة من قبل.

3-تحسين طرق الإفصاح والشفافية المتعلقة بالمخاطر ورأس المال.

4-أيجاد تجانس بين رأس المال لدى البنوك وممارسة إدارة المخاطر الحديثة.

5-تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التساوي والتوازن أثناء المنافسة بين المصارف.

6-الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.

7-وتهدف أيضاً إلى تحديد رأس المال على قواعد أكثر اقتصادية في تخصيص رؤوس الأموال من خلال تحديد كمية من رأس المال لكل نشاط من الأنشطة المصرفية وهو مايسمى برأس المال الاقتصادي.

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

ورأس المال الاقتصادي هو كمية رأس المال الذي تدخره المصارف لتغطية المخاطر المحتملة الناجمة عن أنشطة مصرفية معينة كالقروض والاكتتاب في العملات.

### ب- الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل 2

اقترحت اتفاقية بازل 2 ثلاث دعائم أساسية لتحقيق أهداف اللجنة وهي كما يأتي:.  
(الربيعي,2009, 16-19), (الربيعي وراضي, 2011, 57-65), (اتحاد المصارف العربية  
,2004, 280), (Hull,2010,231-241), (Pilbeam,2010,467-477), (Rose&Hudgins,2008,493-494),

### الدعامة الأولى- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

ركزت الدعامة الأولى على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف وعلى مدى قدرة المصرف على قياس تلك المخاطر والتحوط لها عن طريق تقرير العلاقات المتبادلة بين العائد والمخاطرة وقدرة المصرف على التنبؤ بتلك العلاقة ومدى كفاية رأس المال لردع المخاطر.

وأكدت اللجنة على انه لم يعد هناك حجم واحد لرأس المال يناسب كل المصارف من حيث معيار الحد الأدنى لرأس المال وقد راعى الإطار الجديد المرونة في هذا المجال إذ سمح لكل مصرف إن يحدد الحد الأدنى لرأس ماله ليناسب أجمالي الخطر الذي يواجهه المصرف مع أجمالي موجوداته وليتوافق أيضاً مع أساليب التقييم المختلفة.

وإن اتفاقية بازل 2 لم تختلف مع اتفاقية بازل 1 في تحديد الحد الأدنى لمستوى رأس المال المطلوب كنسبة من الموجودات والالتزامات خارج الميزانية إذ بقيت هذه النسبة 8% للدول المستقرة

و10% للدول الغير المستقرة وأخذت هذه الدعامة في نظر الاعتبار ثلاثة أنواع من المخاطر وهي مخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية والمخاطر السوقية.

### 1-المخاطر الائتمانية

المخاطرة الائتمانية (credit Risk) هي عدم القدرة على تسديد الالتزامات المالية وهي بالنسبة للمؤسسات المالية والمصارف عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية التي قد تكون من المصرف أو المؤسسة المالية اتجاه التزاماتها إلى الغير أو من ناحية أخرى أخفاق المدينين

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

(المقترضين) في تسديد الالتزامات التي بذمتهم وتطرح اتفاقية بازل 2 ثلاثة طرق وأساليب لقياس المخاطر الائتمانية وهي كما يأتي:.

- 1- المدخل المعياري (النمطي).
- 2- منهج التصنيف الداخلي الأساسي.
- 3- منهج التصنيف الداخلي المتقدم.

### 1-1- المدخل المعياري (النمطي)

يعتمد المدخل المعياري في تحديد أوزان المخاطر الائتمانية للموجودات المصرفية على التصنيفات الائتمانية التي تضعها مؤسسات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة standers&poor و moodys و fitch ونظراً للبيانات التي طورتها هذه الوكالات خلال سنوات عديدة ولتقييمها المخاطر المتخلفة عن الدفع بمستويات تصنيف مختلفة. وهنا تبرز أهمية التصنيف لكونه مصدر معلومات للمستثمرين وكونه يخفض من كلفة رأس المال ويسهل تنوع التمويل والتحالفات الإستراتيجية (فوتيداس, 2003, 62)

### 1-2- منهج التصنيف الداخلي الأساسي

يتطلب هذا المنهج تقسيم محفظة القروض على ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعينة الأخرى. فأن منهج التقييم الداخلي لايسمح للمصارف بأن تحدد بنفسها العنا□ر المطلوبة كافة لحساب متطلبات رأس المال الخا□ة بها إذ إن أوزان المخاطر يتم تحديدها عن طريق خليط من مدخلات كمية تتيحها المصارف والمعادلات الرياضية التي تحددها اللجنة.

### 1-3- منهج التصنيف الداخلي المتقدم

إذ يقوم هذا المنهج على المنهجية المطبقة نفسها في المنهج الأساسي عدا أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية بناء على الخبرة التاريخية. ويوضح الجدول (2- 3) الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم.

## المصدر الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### الجدول (2-3)

الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم

المتقدم IRB	الأساسي IRB	التصنيف
		الاحتمال
يعتمد على تقديرات المصرف	يعتمد على تقديرات المصرف	PD احتمال الإخفاق
يعتمد على تقديرات المصرف	لجنة بازل تحدد القيم	LGD الخسارة عند الإخفاق
يعتمد على تقديرات المصرف	لجنة بازل تحدد القيم	EAD التعرض عند الإخفاق
يعتمد على تقديرات المصرف	لجنة بازل تحدد القيم وتقديرات المصرف اذا سمحت السلطات الوطنية بذلك	M أجل الاستحقاق المتبقي

المصدر:

الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، ط1، اليازوري، عمان، 2011، 59

### 2- المخاطر السوقية

تعرف مخاطرة السوق بأنها مخاطرة الخسائر التي يتعرض لها المصرف جراء أي تغييرات أو تقلبات تحدث في أسعار السوق سواء للبنود داخل أو خارج الميزانية (سعيد، 1996، 4) أو هي الخسارة التي يتعرض لها المصرف نتيجة حصول تغييرات في ظروف السوق. ويظل متطلب كفاية رأس المال للمخاطرة السوقية كما هو دون تغيير ومسموح أيضاً حساب متطلب رأس المال للمخاطرة السوقية عبر منهج معياري أو منهج النماذج الداخلية وتتكون من ثلاثة أنواع من المخاطر وهي كالاتي:.

1-مخاطرة أسعار الفائدة

2-مخاطرة أدوات الملكية

3-مخاطرة المشتقات

## المخاطر التشغيلية..... الجانب النظري للدراسة

### 3-المخاطر التشغيلية

اتفاق بازل الثاني يطلب من البنوك الحفاظ على رأس المال للمخاطر التشغيلية فضلاً عن تغيير طريقة حساب بنوك الائتمان رأس المال المخاطر ، هذه هي مخاطر الخسائر الناجمة عن الحالات التي تكون فيها إجراءات البنك غير ناجحة أو عند ما تكون هناك أحداث ذات آثار سلبية. وعرفت لجنة بازل المخاطرة التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل في الأنظمة الداخلية أو في سلوك أو أداء العنصر البشري وتطبيق الأنظمة أو نتيجة الأحداث الخارجية ,أو هي المخاطرة الناتجة عن عدم كفاءة الإدارة أو بسبب أحد عوامل الإنتاج كراءة المواد الأولية أو عدم توفرها وقد توفرت عدة عوامل هيئت لهذا النوع من المخاطر كازدياد عمليات التجزئة ونمو التجارة الالكترونية وقد خصصت نسبة 20% من رأس المال الرقابي لتغطية المخاطر التشغيلية و خفضت النسبة إلى 12% بعد الاعتراضات عليها من الدائرة الفنية. وقد اقترحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل يمكن للمصارف اختيار أحدها وهذه الأساليب هي أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب النمطي وأسلوب القياس المتقدم.

#### 1-المؤشر الأساسي

وهو منهج مبسط يستخدم مؤشراً واحداً كبديل لتعرض المصرف لإجمالي مخاطرة التشغيل وهو يقيس المتوسط السنوي الإجمالي للدخل للسنوات الثلاث السابقة , ويتم ضرب الناتج في 15% والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل ومن الجدير بالذكر أن أسلوب المؤشر الأساسي لا يتطلب شروطاً أو معايير معينة يجب أن يحققها المصرف حتى يستطيع استخدامه.

#### 2-المؤشر النمطي

يقسم هذا الأسلوب أنشطة المصارف إلى ثمانية أنواع من الانشطه أو خطوط أعمال قياسية وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات وأعمال التجزئة المصرفية والإعمال التجارية المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمرة بالتجزئة , مع إعطاء كل خط أعمال نسبة يطلق عليها بيتا  $\beta$  من إجمالي الدخل هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل , وتتراوح هذه النسبة ما بين 12% و 18% , وقد وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها.

بالنسبة للمصارف التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب من أهمها أن يكون لدى المصرف نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال ولان يخضع هذا

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية و لا يطبق المنهج المعياري إلى أن تنشئ المصارف نظاماً للمعلومات الإدارية .

وما أن تتمكن المصارف من إنتاج كل المعلومات المطلوبة وفقاً للمنهج المعياري حتى يصبح جائزاً أن تنظر في الخيارات الثلاثة التي حددتها الجهات الرقابية باعتبارها مناهج قياس متقدمة وهذه المناهج هي الأكثر حساسية اتجاه المخاطر المشتقة من نظام قياس المخاطر الداخلية في المصارف ومرتبطة بالبيانات الخاصة بالخسارة التشغيلية.

### 3- أسلوب القياس المتقدم

أما بالنسبة لأساليب القياس المتقدمة (المنهج الداخلي , منهج توزيع الخسارة , منهج بطاقة الأداء المتوازنة) فهي أكثر الأساليب تقدماً وتعتمد على قيام المصرف بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل و إن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توافرها لدى المصرف حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ,منها على سبيل المثال إن تكون لدى المصرف وظيفة (إدارة) مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤوله عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للمصرف و إن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطاً بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالمصرف وأن تقدم تقارير منتظمة عن تعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.

ويستخدم منهج القياس الداخلي IMA من الناحية الجوهرية معلومات مستقاة من المنهج المعياري ويوفر بالنسبة لكل خط أعمال مؤشر تعرض واحتمال حدوث حدث مسبب لخسارة PE ومقدار الخسارة في حالة وقوع ذلك الحدث LGE وحال ضرب هذه العوامل وعامل مخاطرة إضافي هو الخسارة المتوقعة EL .

أما المنهج الثاني هو منهج توزيع الخسارة فيسمح للمصارف بتقدير التوزيع المحتمل للخسارة التشغيلية على مدار مدة زمنية معينة لكل خط أعمال و نوع مخاطرة وتحاول مناهج توزيع الخسائر تقدير الخسارة غير المتوقعة مباشرة في حين تستخدم مناهج IMA افتراضات بشأن العلاقة بين الخسارة المتوقعة والخسارة غير المتوقعة.

ويجوز للمصارف أن تطبق منهج مدخل البطاقة المتوازنة لتقدير مستوى مبدئي لرأس المال المخاطرة التشغيلية على مستوى المنشأة أو وحدة عمل ويتم بعد ذلك تعديل مبالغ رأس المال هذا بمرور الوقت عن طريق التعرف على أنماط المخاطر الأساسية التي تواجه خطوط الأعمال المختلفة.

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### الدعامة الثانية- عمليات المراجعة الإشرافية

تهدف عملية المراجعة الإشرافية إلى تأكيد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال المصرف وكفاية منسجمة مع بنية وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يحملها والتي تمكن من التدخل بكفاية وفعالية عندما يكون رأس المال غير كافي لتغطية المخاطر القائمة. (اتحاد المصارف العربية, 2000, 62) وتتمثل عملية المراجعة الإشرافية مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تتضمن الشفافية الإشرافية والمساءلة مع عرض الخطوط الإرشادية العريضة التي تعالج بموجبها مخاطرة سعر الفائدة في محفظة الأوراق المالية.

ويمكن أيجاز أهم تلك المبادئ في الآتي: (فرليند, 2002, 15) , (حشاد, 2004, 306-317)

أ-إن يكون لدى المصرف أسلوب أو نظام أو تحديد معيار لمدى كفاية رأس المال تبعاً لشكل المخاطرة وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس الأموال ويسري ذلك على تحديد المخاطر المالية المرتبطة بمستوى المديونية وتقييم وتخصيص رأس المال لمواجهة هذه المخاطر بشكل منظم وهادف.

ب-إن يقوم المراقبون بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للمصارف لمدى كفاية رأس المال وضمان التزامها بمعدلات رأس المال الرقابية ومن ثم على المراقبين اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة إذا لم يكن هناك قبول لنتائج هذه العمليات شرط إن يؤخذ بالحسبان طبيعة وحجم ودرجة تطور كل مصرف ويجب على المراقبين إن يقوموا بما يأتي:.

1-التأكد من إن التحليل الخاص بالمصرف يشمل المخاطر المادية كافة و إن هناك مراحل محددة لفحص جودة إدارة المخاطر والنظم الرقابية ونوعية مجلس الإدارة ببرنامج تقييم كفاية رأس المال والدرجة التي يتم بها استخدام تقييمات كفاية رأس المال بشكل دوري داخل المصرف في عملية اتخاذ القرار.

2-التحقق من إن المستويات المستهدفة لرأس المال التي اختارها المصرف شاملة ومناسبة للعمليات الحالية و كذلك التحقق من أن المراقبة ومراجعة مستويات رأس المال تتم بشكل جيد من لدن الإدارة العليا وما إذا كان المستوى والتكوين الفعلي لرأس المال مناسباً لطبيعة ومجال أنشطة المصرف.

3- فحص عملية تقييم كفاية رأس المال من لدن المراقبين دورياً أي المقارنة بين رأس المال الفعلي الذي يقوم المصرف باحتجازه وبين رأس المال الواجب الاحتفاظ به .

4- إن يحدد المراقبون المناهج التي يعتمدونها في حالة عدم قبول بنتائج برنامج تقييم كفاية رأس المال الخاص بالمصرف.

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

ج- ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من المصارف أن تعمل بمستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال.

د- تسعى السلطات الرقابية للتدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض رأس المال إلى دون المستويات المطلوبة أو الوقائية.

### الدعامة الثالثة- انضباط السوق

تعد الدعامة الثالثة والخامسة بانضباط السوق أحد المحاور الجديدة في اتفاقية بازل 2 فضلاً عن الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الإشرافية إذا إن اتفاقية بازل 1 لم تتضمن هاتين الدعامتين وتعد دعامة انضباط السوق مكملية للدعامة الأولى والخامسة بالحد الأدنى لرأس المال ومكملية أيضاً للدعامة الثانية والخامسة بعمليات المراجعة الإشرافية.

ويقصد بانضباط السوق تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل امن وسليم وفعال فضلاً عن الحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانيتها على مواجهة أية خسائر محتملة مستقبلاً نتيجة لتعرضها للمخاطر وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصراً أساسياً لتقوية أمان القطاع المصرفي وسلامته وتتطلب توافر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بهدف إجراء التقسيمات الصحيحة للمخاطر وسياستها المحاسبية المتبعة لتقييم الموجودات والالتزامات فضلاً عن الإستراتيجيات التي يتبعها المصرف للتعامل مع المخاطر و الأنظمة الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب.(Nickson,2002,135)

من بين أهم العناصر التي ينبغي أن تكشف عنها البنوك هي:

1. الكيانات في المجموعة المصرفية لاتفاقية بازل الثانية التي يتم تطبيقها والتعديلات التي أدخلت على الكيانات غير منسجمة.
2. الشروط والمميزات الرئيسية لجميع الأدوات الرأسمالية.
3. وهناك قائمة من الأدوات التي تشكل الشريحة 1 رأس المال.
4. المبلغ الإجمالي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.
5. متطلبات رأس المال من المخاطر الائتمانية والسوقية و التشغيلية.
6. معلومات عامة أخرى عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف وأساليب التقييم المستخدمة من لدن البنك لفئات مختلفة من المخاطر.
7. هيكل وظيفة إدارة المخاطر وكيف تعمل.

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### رابعاً- الفروقات بين اتفاقية بازل1 واتفاقية بازل2

يمكن توضيح أهم تلك الفروقات من خلال ماتم أدراجه مسبقاً من معلومات بخصوص اتفاقية بازل 1 و2 وهو كما يأتي:.(Rose&Hudgins,2008,495)

#### \*اتفاقية بازل1

- 1- ركزت في تطبيق بنودها على المصارف فقط .
- 2- آلية مخاطرة واحده لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.
- 3- حددت نسبة 8% لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (ومخاطر الائتمان).في الدول المستقرة و 10% في الدول غير المستقرة.
- 4-تستخدم أسلوب واحد لتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.
- 5-تحديد مقدار رأس المال المطلوب بناءً على الأسلوب المعياري لتقييم المخاطر الخارجية.

#### \*اتفاقية بازل2

- 1-تركز في تطبيقها على المصارف والشركات المصرفية القابضة والتي تتضمن بياناتها المالية بميزانياتها التابعة.
- 2-ترتكز اتفاقية بازل2 على ثلاث ركائز وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال و المراجعة الإشرافية و انضباط السوق.
- 3-بقيت بازل2 على نفس النسبة 8% و إضافة مخاطر أخرى فضلاً عن المخاطر السابقة (مخاطر السوق ومخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل).
- 4-تستخدم بازل 2 عدة أساليب لتحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.
- 5-حددت اتفاقية بازل2 عدة أساليب لتحديد مقدار رأس المال المطلوب بالأسلوب المتقدم والأسلوب الأساسي فضلاً عن الأسلوب المعياري.

### خامساً- لمحہ عن (BASEL 111)

بازل الثالث هو معيار تنظيم عالمي بشأن كفاية رأس مال المصرف وافق عليها أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في 11- 2010. وقد وضعت في اتفاق بازل الثالث ( بازل I و بازل II ) ردا على أوجه القصور في التنظيم المالي التي كشفت عنها الأزمة المالية في وقت متأخر. بازل III يعزز متطلبات رأس المال المصرفي ويقدم المتطلبات التنظيمية الجديدة على السيولة المصرفية. على سبيل المثال فإن التغيير في حساب مخاطر القروض في اتفاق بازل الثاني الذي يعتبره البعض من العوامل السببية في فقاعة الائتمان قبل انهيار 2007 في اتفاق بازل الثاني واحد من العوامل الرئيسية لإدارة المخاطر المالية كانت لا تخضع لإشراف وكالات التصنيف الائتماني وأجريت تقييمات الجدارة الائتمانية، والسندات، وغيرها من الأدوات المالية المختلفة من دون رقابة من قبل الجهات الرسمية , وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ بازل الثالث سيخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي من 0,05 إلى 0,15. بعد خسائر الكبيرة للمصارف في عامي 2007 و 2008، اتخذت لجنة بازل عدداً من الإجراءات ، وقدمت توجيهاتها للمشرفين على البنوك لتقييم مدى ملائمة السيولة للبنك في إطار إدارة المخاطر و أيضاً □ درت التوجيهات بخصوص زيادة متطلبات رأس المال وقدمت اقتراحاً رئيساً وهو إدخال ما يشار إليه كلفة المخاطرة الإضافية (IRC). و في عام 2008 اعترفت لجنة بازل أن معظم الخسائر في اضطراب سوق الائتمان لعام 2007 و 2008 كانت من التغييرات في التصنيفات الائتمانية مع اتساع هوامش الائتمان وفقدان السيولة وليس فقط نتيجة لافتراضات لجنة بازل تقترح أن رأس المال المخاطر يكون من مجموع نتائج العمليات الحسابية والتي تنطوي على حساب القيمة المعرضة للمخاطر. وهذا ما لا يقل عن ضعف رؤوس أموال المصارف التي تحتفظ بها لمخاطر السوق. التركيز في اتفاق بازل الثاني على التنظيم الذاتي ويسمح للمصارف باستخدام النماذج الداخلية لمعالجة العديد من جوانب تقييم متطلبات رأس المال. اقترحت لجنة بازل بالفعل عدداً من التغييرات على اتفاق بازل الثاني نتيجة للخسائر الضخمة التي تحققت خلال أزمة الائتمان التي بدأت في عام 2007 في مرحلة ما من المرجح أن يكون هناك □ ملاح آخر رئيسي للتنظيم البنوك. ملحوظة استبدال بازل 1 ببازل 2 الاتجاه نحو التنظيم الذاتي فمن المرجح أن بازل الثالث سوف يؤدي إلى عكس هذا الاتجاه بسبب الأزمة التي بدأت في عام 2007. فمن المرجح أن البنوك سوف تفقد بعض من الحرية التي أعطيت لهم في اتفاق بازل الثاني لتقييم متطلبات رأس المال للمخاطر التي يجري تحملها. ومن الممكن أيضاً أن تكون هناك كلفة جديدة لرأس المال المخاطر والسيولة.

(Hull,2010,242-243) (<http://en.wikipedia.org>)

## المبحث الثالث

### مؤشرات الأداء المصرفي

#### أولاً- مفهوم وأهمية الأداء المصرفي

ينبع اختلاف مفهوم الأداء من الاختلاف في المعايير والمقاييس التي يعتمد عليها في القياس التي يستخدمها المديرون في المنظمات لقياس الأداء , على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء لم يتم التوصل الى اتفاق حول مفهوم محدد له وعلى الرغم من تعدد واتساع الابعاد والمنطلقات البحثية في ضمن موضوع الأداء واستمرار المنظمات بالاهتمام والتركيز على مختلف جوانبه يبقى الأداء مجالاً خصباً للبحث والدراسة لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات وتشعب وتنوع تلك المتغيرات وتأثيرها المتبادل معه.

#### أ- مفهوم الأداء المصرفي (Concept of Banking performance)

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام إذ إن أغلب المنظمات تسعى لتحقيق أفضل مستوى من الأداء لكي تتمكن من البقاء والنمو والاستمرار , والأداء هو مؤشر يعكس مدى نجاح أو فشل المنظمة في تحقيق أهدافها. (قطب,1996, 23)

وهناك من يرى إن الأداء المصرفي يمثل النتائج المرغوب بها والتي يسعى المصرف الى تحقيقها. (Wright,et.al,1998,259). وعرف بأنه النتيجة النهائية لأنشطة وفعاليات المصرف (المنظمة) (Wheelen&Hunger,2004,243). وكما أشار David إن الأداء يمثل نتائج الأنشطة التي يتوقع إن تقابل الأهداف الموضوعية. (David,2001,308) وعرفه Meyer هو الإنجاز الذي يمكن ملاحظة بشكل مباشر ومن ثم يمكن قياسه ومقارنة وتقييمه. (Meyer,2003,22)

أما القطامين فقد أشار إلى الأداء بأنه النتيجة النهائية لنشاط منظم. (القطامين,2002, 166).

وكما يرى Daft أن الأداء يتمثل في قدرة المصرف على تحقيق اهدافه من خلال استخدام الموارد. (Daft,2001,120) وأن الأداء يمثل مقابلة أداء المنظمة بأداء منافسيها للتعرف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف والحد منها. (Kotler&Armstrong,1999,45) ويرى Slack أن الأداء هو الدرجة التي تنجز فيها عمليات المنظمة مؤشرات الأداء الخمسة الجودة

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

والكلفة والاعتمادية والمرونة والسرعة وفي أي مدة زمنية من أجل ارضاء الزبائن.(Slack,et,al,1998,678) وأكد إن الأداء المصرفي مرتبط بقدرة المصرف على تحقيق أهدافه من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقه فاعلة أخذاً بالحسبان عاملي الرغبة والقدرة لدى الأفراد .(Al-Dahiree,2003,6).ونود إن نشير إلى إن الاختلاف في الأداء بين المصارف ناتج عن الأسلوب الذي تم به توظيف الموارد من أجل خلق مزايا تنافسية في النشاطات المختلفة.و إن الأداء يتحقق من خلال المواءمة بين بيئة الأعمال والموارد المتاحة للمصرف، (Johnson & Scholes,1997,177).

ويظهر مما تقدم في أعلاه من التعاريف السابقة إن هناك تبايناً واختلافاً ملحوظاً في التعاريف سببه اختلاف وجهة نظر الباحثين والكتاب ويمكن وضع تعريف للأداء هو النتيجة النهائية لقدرة المؤسسات المصرفية و إمكانيتها من أجل تحقيق أهدافها.

### ب-أهمية الأداء (performance important)

يمكن توضيح أهمية الأداء حسب رأي كل من (الداودي) و (Dyer & Singh) ومن خلال ما يأتي:..

- 1-بقاء أهمية الأداء بالنسبة للمنظمات مستمرة مع استمرار بقاء ونمو المنظمات.
- 2-البيئة الخارجية بعواملها ومتغيراتها هي الأكثر تأثير في مختلف جوانب الأداء بسبب تعدد المتغيرات والظروف التي يرتبط بها الأداء.
- 3-زيادة اهتمام وتركيز المنظمات على الأداء و نتائجه ومقاييسه وذلك لان نتائج الأداء تعتمد على التحولات والتغيرات المالية و الهيكلية و الإستراتيجية .

(الداودي,12,2005) , (Dyer&Singh,1998,660)

تواجه دراسة الأداء وقياسه تحديات عديدة تؤثر في تباين المفهوم ومؤشرات قياس على وفق اختلاف أهداف المنظمات وطبيعتها واختلاف اهداف الاطراف المتعلقة بها مما يستلزم تحديد المقاييس المناسبة التي يمكن اعتمادها في قياس الأداء ومصدر المعلومات المعتمد في القياس وكيفية دمج مقاييس مختلفة لتقديم صورة واقعية عن المنظمة.

## الخصم الثاني.....الجانب النظري للدراسة

في حين تكمن أهمية الأداء بحسب رأي (David) في الآتي:.

(David,2000,10)

- 1- التعرف على مقدار ما أنجز من أهداف المصرف.
- 2- يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية لأغراض اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية.
- 3- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أقسام المصرف.
- 4- تشخيص الانحرافات والأخطاء واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها.
- 5- تساعد المراجعة المستمرة للأداء على إجراء التحسينات بشكل مستمر.

أما وفقاً لرأي(Tuggle) فإن أهمية الأداء تأتي من الكشف عن الجوانب الآتية:.

(Tuggle,1998,4)

- 1-مدى ملائمة الخطة للمحددات البيئية.
  - 2-مدى ملائمة الإجراءات الإستراتيجية لأهداف المنظمة ومواردها.
  - 3-التأكد من أن المعنيين بتنفيذ الخطط هم على اطلاع جيد بها.
  - 4-التأكد من مستوى التنسيق بين أجزاء الأعمال والسياسات.
  - 5-مدى ملائمة تقسيمات الهيكل في تنفيذ الاهداف.
  - 6-معرفة وضع المشاركين في تنفيذ الإستراتيجية لملاحظة الدوافع والاتجاهات لدى الاشخاص.
- تبرز أهمية الأداء لكونه يرتبط مباشرة بتحقيق أهداف اطراف متعدده سواء كانت تلك الأهداف مشتركة أم مستقلة.

### ثانياً-مؤشرات الأداء المصرفي

تعد مؤشرات أداء المصارف من أهم مراحل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية وركيزة أساسية من ركائزها وتعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء وهناك عدداً كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف إلا أننا سنستخدم أكثر المؤشرات شيوعاً واستخداماً في قياس الأداء المصرفي وهي كما يأتي:.

(Block&Hirt,2000,56),(Roes,2002,153-157),(Gitman,2000,128-129)

## الفصل الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### 1-معدل العائد على حق الملكية (ROE) Return Of Equity

يهتم المستثمر بمعدل العائد على حق الملكية باعتباره مؤشراً يحظى باهتمام المالكين فهو معبر عن المستوى الذي يستحقه رأس المال، كما يعبر عن نجاح المصرف في تحقيق الربحية ويعد هذا المقياس من أهم المقاييس لأنه يسهم في زيادة قدرة المصرف على المنافسة في الحصول على الأموال، إذ يتم حساب معدل العائد على حق الملكية من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على حق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) ويشير هذا المعدل إلى مقدار ما يحصل عليه المالك نتيجة لأستثمار أموالهم في المصرف ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:.

$$\text{ROE} = \frac{\text{NI}}{\text{E}}$$

إذ إن:.

معدل العائد على حق الملكية = ROE

صافي الدخل = NI

حق الملكية = E

### 2-معدل العائد على الموجودات (ROA) Return Of Assets

يعد هذا المؤشر مؤشراً مالياً يكشف عن قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الأستثمار في موجوداته لذلك فإن النسبة العالية من هذا المؤشر تدل على إمكانية الإدارة في المصرف على زيادة موجودات المصرف على توليد الأرباح . وارتفاع هذا المؤشر يعكس كفاءة العمليات في المصرف واستخدام الإدارة لسياسات أستثمار وائتمان تساهم في توليد الأرباح. أما انخفاضه فقد يكون بسبب ارتفاع نفقات التشغيل أو استخدام سياسات أستثمار وائتمان تقلل من توليد الأرباح.

## الفصل الثاني..... الجانب النظري للدراسة

ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:.

$$ROA = \frac{NI}{\text{Total Assets}}$$

إذ إن:.

ROA = معدل العائد على الموجودات

NI = صافي الربح

Total Assets = الموجودات الكلية

### 3-□ افى هامش الفائدة (Net Interest Margin (NIM)

هو الفرق بين ما تحصل عليه المصارف من الفوائد المستوفاة من قبلها عن القروض التي تمنحها إلى المقترضين (المدينين) وبين ما تدفعه إلى المودعين كفوائد عن الودائع في حسابات التوفير أو غيرها ويعد مؤشر عن مستوى أداء المصرف في كيفية منح القروض إلى طالبها مقابل فائدة تفوق ما يمنحه إلى المودعين إذ إن زيادة تشير إلى ارتفاع مستوى الأداء. ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:.

$$NIM = \frac{(\text{Interest income} - \text{Interest expens})}{\text{Total Assets}}$$

إذ إن:.

NIM = صافي هامش الفائدة

Interest income = الدخل المتحصل من القروض و الأوراق المالية

Interest expens = المصاريف من الإيداع والقروض الأخرى

Total Assets = الموجودات الكلية

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

### 4- إففى هامش الربح التشغيلي (NOPM) Net Operating Profit Margin

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة المعبرة عن الأداء التشغيلي في المصارف لأنه حصيلة النشاط التشغيلي والخدمي للمصرف خلال عام كامل ويقدر ما تكون إدارة المصرف كفوئ ونشطه فأنها تستطيع الارتقاء بمستوى الربح التشغيلي تبعاً لمستوى النشاطات والإعمال التي تمارس خلال السنة. ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:.

(Total Operating revenues-Total Operating expenses)

$$\text{NOPM} = \frac{\text{Total Operating revenues} - \text{Total Operating expenses}}{\text{Total Assets}}$$

إذ إن:.

صافي هامش الربح التشغيلي = NOPM

مجموع العوائد التشغيلية = Total operating revenues

مجموع المصاريف التشغيلية = Total operating expenses

الموجودات الكلية = Total Assets

### 5- بحية السهم (EPS) Earnings per share

تعكس هذه النسبة مدى ربحية كل سهم من أسهم المالكين في المصرف وتزداد قيمة أسهم المصرف بزيادة التوزيعات المستقبلية وبتخفيض المخاطر المتوقعة وارتفاع ربحية السهم. ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:.

Net income after taxes

$$\text{EPS} = \frac{\text{Net income after taxes}}{\text{Common equity share out stander}}$$

Common equity share out stander

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

إذ إن :.

$$\text{EPS} = \text{ربحية السهم}$$

$$\text{Net income after taxes} = \text{صافي الدخل بعد الضريبة}$$

$$\text{Common equity share out stander} = \text{عدد الأسهم المصدرة}$$

### 6- هامش □ أفي الربح (NPM) Net profit Margin

وهو مقدار أو نسبة صافي الربح المتحقق إلى الإيرادات المتحققة من النشاط المصرفي خلال المدة المالية ويعد من مؤشرات الأداء المصرفي المعبرة عن كفاءة الأداء إذا كان مرتفعاً ويعبر عن تدني الأداء إذا كان منخفض و هامش الربح للمصرف يعكس الكفاءة في إدارة المصاريف (السيطرة على الكلف) وسياسات تسعير الخدمات.  
ويعبر عنه بالمعادلة الآتية :.

Net income after taxes

$$\text{NPM} = \frac{\text{Net income after taxes}}{\text{Total operating revenues}}$$

Total operating revenues

إذ إن :.

$$\text{NPM} = \text{هامش صافي الربح}$$

$$\text{Net income after taxes} = \text{صافي الدخل بعد الضريبة}$$

$$\text{Total operating revenues} = \text{الإيرادات التشغيلية الكلية}$$

### 7- استغلال (منفعة) الموجودات (AU) Assets Utilization

يشير مؤشر استغلال الموجودات إلى مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال الموجودات المتوفرة لديها من أموال عينية ونقدية في تحقيق الإيرادات المجزية خلال السنة المالية , إذ إن الإدارة الكفوءة والقادرة على اتخاذ القرار الاستثماري الذي يحقق عائد أفضل مقابل مخاطر أقل , هي الإدارة القادرة على استغلال موجوداتها في الاستثمار .

Total operating revenues

$$AU = \frac{\text{Total operating revenues}}{\text{Total Assets}}$$

Total Assets

إذ إن: .

استغلال (منفعة) الموجودات = AU

Total operating revenues = الإيرادات التشغيلية الكلية

Total Assets = الموجودات الكلية

### **8- مضاعف حق الملكية (EM) Equity multiplier**

أو ما يسمى الرافعة المضاعفة إذ تعد أداة أو وسيلة لمضاعفة الربحية وهذا ما يؤكد أصحاب المدخل التقليدي في نظرهم إلى المديونية (الاقتراض) والهيكل المالي وهو الموضوع الذي كان وما يزال مثار جدل فكري في المجال المالي والمصرفي إذ يعد استخدامه مؤشراً على حجم الاقتراض في التمويل ويبرز ذلك في منشآت الأعمال عموماً ويعتقد أن تأثيره يكاد يكون منخفض جداً في المؤسسات المصرفية وذلك لأن القطاع المصرفي هو القطاع المتخصص بالإقراض للمؤسسات الأخرى ولذلك فإنه من النادر أن تحتاج المصارف إلى الاقتراض. ومضاعف حق الملكية تعكس الرافعة المالية أو سياسات التمويل أي مصدر التمويل للمصرف إذا كان أموال الغير أو حق ملكية.

ويعبر عنه بالمعادلة الآتية: .

Total Assets

$$EM = \frac{\text{Total Assets}}{\text{Total equity capital}}$$

Total equity capital

إذ إن:.

EM = مضاعف حق الملكية

Total Assets = الموجودات الكلية

Total equity capital = إجمالي حق الملكية

### ثالثاً - المخاطر الأساسية في الأعمال المصرفية (Basic Risk in Banking)

عرفت المخاطرة بأنها احتمالية الحصول على عائد أقل من المطلوب تحقيقه. (Ross, et. al, 2002, 235) وعرفها Shapiro بأنها التغيير في العائد المتوقع. (Shapiro, 2005, 110) وكما عرف هندي المخاطرة على أنها عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية كما يمكن أن ينظر إليها على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً. (هندي, 2004, 42) وتمثل المخاطرة عدم اليقين في نتيجة حدث معين في المستقبل أو أنها عدم التأكد من الإحداث المستقبلية والتي تهدد قدرة المنشأة على إنجاز مهامها (Lang, 2000, 4) وتعتبر المصارف من أكثر المنظمات المالية التي تتعرض للمخاطر بسبب طبيعة عملها وذلك لان حوالي 90% من أموال المصرف هي التزامات للغير سواء كانوا من المقترضين أم من المودعين والتي يجب على المصرف إن يقوم بدفعها في أي وقت يطلبونها فيه وهذا يتطلب من إدارة المصرف تقييم ودراسة هذه المخاطر بدقه حتى تضمن تنفيذ عملياتها المصرفية .

ومن أهم أنواع المخاطر التي تواجه المصرف هي الآتية :. (Rose, 2002, 165-170) , (Rose&Hudgins, 2008, 177-180) , (Hemple&Simoson, 1999, 68) (Cecchetti, 2008, 284-290)

### 1-مخاطرة الائتمان (Credit Risk)

تشير إلى عدم مقدرة الطرف الآخر من الوفاء بالتزاماته المتفق عليها أو عندما يتخلف المقترض عن سداد مبلغ القرض في التاريخ المحدد وتعتبر هذه المخاطر من أكثر أنواع المخاطر أهمية وأقدمها بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر كما يعد من المناسب التعامل مع المخاطر الائتمانية منفصلة عن أنواع المخاطر الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل (ألشمري, 2008, 189), وتتعلق المخاطرة الائتمانية بالسلف والقروض و الحساب على المكشوف أو أية تسهيلات ائتمانية تقدم للزبائن وهي تتمثل في احتمالية هبوط قيمة موجودات المصرف ومن ثم

## المخاطر الائتمانية..... الجانب النظري للدراسة

تعرضه لخسائر تؤدي في النهاية إلى إفلاس وذلك لان المصارف تمتلك رأس مال قليل نسبة إلى قيمة الموجودات الكليه فأن نسبة قليلة من الإدارة السيئة للقروض تؤدي بالمصرف الى الفشل. وتعرف المخاطرة الائتمانية بأنها المخاطرة الناتجة من عدم تسديد كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كليهما معاً. كما تزيد مخاطرة الائتمان للقروض متوسطة النوعية ولكن يقابل ذلك زيادة العوائد وهذا يعني إن المصرف يمكنه تخفيض هذه المخاطرة بتخفيض العائد.

وهناك أربعة مؤشرات أساسية لقياس مخاطرة الائتمان وهي الآتية .:

- 1- نسبة الموجودات غير المستخدمه الى القروض الكليه.
- 2- نسبة القروض المعدومة إلى القروض الكليه.
- 3- نسبة الاحتياطي السنوي لخسائر القروض الى مجموع القروض الكليه.
- 4- نسبة السماحات في خسائر القروض الى القروض الكليه.

### 2-مخاطرة السيولة (Liquidity Risk)

إن هذه المخاطر تحدث عند وقوع انخفاض غير متوقع في صافي التدفق النقدي للمصرف وعدم قدرته على تعبئة موارد بتكلفه معقولة سواء ببيع أصوله أم بالاقتراض من خلال إصدار أدوات مالية جديدة مما يجعل المصرف عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها أو تمويل فرص جديدة لأعمال مربحه (الجوادي, 2010, 164), وتحتل السيولة أهمية كبيرة في الأعمال المصرفية بسبب الحاجة إلى تلبية طلبات المودعين عند السحب وتلبية طلبات الائتمان بشكل فوري ومستمر وفي بعض الاحيان لا يستطيع المصرف مقابلة هذه الالتزامات مما يتعرض لمخاطرة السيولة التي تعني خطورة عدم توفير النقدية عند الاحتياج اليها لتلبية طلبات السحب للمودعين والطلبات الائتمانية للعملاء والاستجابة للاحتياجات النقدية الطارئة و إن هذه الخطورة تنشأ بسبب صعوبة التنبؤ بالطلبات اليومية أي صعوبة معرفة ما متوفر من نقد في المصرف وما مطلوب. وفي الوقت نفسه إذا ارتفعت نسبة السيولة فأن ذلك يدل على انخفاض ربحية المصرف وذلك لان هذه السيولة ناتجة عن الاحتفاظ بالنقد السائل بدلاً من استثماره.

ومن أهم النسب لقياس مخاطرة السيولة هي.:

أ- الأموال المشترأة و تضمن (اليورو , الدولار, والأموال الفدرالية, والأوراق التجارية) إلى الموجودات الكليه.

ب- صافي القروض إلى الموجودات الثابتة.

ج- النقد والاستحقاقات للمصارف الأخرى إلى الموجودات الكليه.

## الخصم الثاني..... الجانب النظري للدراسة

د- الموجودات النقدية والأوراق المالية الحكومية إلى الموجودات.

### **3-مخاطرة سعر الفائدة (Interest Rate Risk)**

تنشأ مخاطرة سعر الفائدة عن التغير في عوائد الموجودات بسبب التغير في أسعار الفائدة وتؤدي أسعار الفائدة المرتفعة على الأموال المقترضة من المصرف إلى انخفاض ربحية المصرف وذلك بسبب زيادة كلف الفائدة التي يدفعها المصرف مقابل هذه الأموال المقترضة. ومن الأمور التي يجب التأكيد عليها هي إن حملة السندات و الراغبين بالاستثمار فيها سوف يتعرضون إلى المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الفائدة والتي تعرف بمخاطر أسعار الفائدة و إن مقدار هذه المخاطر إنما يعتمد على حساسية سعر السند لتغيرات أسعار الفائدة (Ross,et.al,2001,150) وتعرف مخاطرة سعر الفائدة بأنها التقلبات في عوائد الأوراق المالية نتيجة للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة. وتتعرض المصارف لخطر سعر الفائدة من خلال سوء المواءمة أو التوفيق بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات وعندما يمتلك المصرف موجود بأجل أطول بالنسبة للمطلوبات فإنه من المحتمل إن يتعرض لخطر إعادة التمويل إذا ارتفعت أسعار الفائدة. ويتمثل هذا الخطر بأن تكلفة إعادة الاقتراض يمكن إن تكون أكثر من العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمار في الموجودات. ومن المقاييس المستخدمة لقياس مخاطر أسعار الفائدة هي: .  
أ-نسبة الموجودات الحساسة للفائدة إلى المطلوبات الحساسة للفائدة.  
ب-نسبة الودائع الغير مؤمنة إلى الودائع الكلية.

### **4-مخاطرة التشغيل (Operating Risk)**

عرفت مخاطرة التشغيل بأنها احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من (العمليات الداخلية, العاملين, الأنظمة, الأحداث الخارجية) (الخطيب,2005, 240). وكما أكد Thompson بأنها المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة اتساع الأعمال وتعقيدها بصورة أكبر وتنوعها ويؤدي ذلك إلى تعقد الأعمال.(Thompson,1997,15-16) ويحدث ذلك بسبب انهيار في السيطرة النوعية وعدم كفاية انتاج وايصال الخدمات أو أخطاء في الحكم من الإدارة,وتقلب الاقتصاد يؤثر في الطلب على الخدمات المصرفية وتتحول إلى منافسة حادة أو دخول مجهزين جدد للخدمات المالية أو مغادرتهم منطقة عمل المصرف هذه التغيرات قد تؤثر على تدفق ارباح المصرف هذه التغيرات يمكنها إن تؤثر بشكل متباين على تدفق المصرف لأرباحه, كلفة التشغيل,قيمة استثمار المالكيين في المصرف (مثلاً سعر السهم).

### 5- مخاطرة السوق (Market Risk)

أدى قيام المصارف ولاسيما المصارف الكبرى بأنشطة التداول إلى تعرضها لمخاطرة السوق ويقصد بهذه المخاطرة الخسائر الناجمة عن الحركة المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالية (أسعار الموجودات ومعدلات الفائدة) (Koch & Macdonald,2000,126) وتتجسد هذه المخاطرة في التغيير في سعر الفائدة الذي يؤثر على عدد كبير من موجودات المصرف كل واحد منها بدرجة أقل أو أكثر, وتعني التغيير في قيمة السندات الحكومية والأوراق المالية القابلة للتسويق إذ إن التغييرات المستقبلية في نسبة الفائدة يولد فوضى لمدراء محافظ موجودات المصرف أي المسؤولين بشكل أساس عن الاستثمار في السندات الحكومية والأوراق المالية التي يمتلكها المصرف فعندما ترتفع نسبة هذه الفائدة فإن القيمة السوقية للسندات التي يمتلكها المصرف ستتنخفض مما يؤدي إلى أجبار المصرف على بيع الأوراق المالية فوراً وبخسارة, وتعرف أيضاً أنها مخاطرة المصرف للخسارة المالية نتيجة للتحركات غير المواتية في الأسعار السوقية وقد ينشأ التعرض لمثل هذه المخاطر نتيجة لقيام المصرف باتخاذ مراكز مضاربه, أو نتيجة ممارسة المصرف أنشطة صناعة السوق.(حماد, 2005, 667) إذ تتأثر أسعار الأوراق المالية بالظروف الاقتصادية والسياسية العامة في السوق.

ومن أهم النسب المستخدمة لقياس مخاطرة السوق هي الآتية .:

- أ- نسبة القيمة الدفترية لموجودات المصرف إلى القيمة السوقية المتوقعة لهذه الموجودات.
- ب- نسبة القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة إلى القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة.
- ج- نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية إلى القيمة السوقية لحق الملكية.

### 6-مخاطرة سعر الصر □ (Exchange Risk)

مخاطر سعر الصرف هي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملية الوطنية في حالة امتلاك المصرف موجودات مقومة بالعملات الأجنبية. (عبد الله والطراد, 2006, 115) وإيضاً يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة أحد البلدان في ضوء عملة أخرى مثل سعر الدولار بالدينار العراقي , ويقصد بمخاطرة سعر الصرف بأنها : المخاطرة المرتبطة بأسعار صرف العملات ولاسيما المستثمرون الذين يستثمرون في الأسواق العالمية , المصارف الكبيرة تواجه مخاطرة أكبر لأسعار صرف العملة عنده حدوث تغييرات معينة في ظروف السوق أو في الاقتصاد الوطني للبلد الذي تعمل به إن المصارف التي تتعامل بهذه العملات لمصلحتها أو

## الفصل الثاني..... الجانب النظري للدراسة

لمصلحة عملائها تتحمل مخاطر حركة سعر الصرف المتباينة من ناحية المشتري والبائع بهذا السوق.

## الفصل الثالث

تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

المبحث الأول

تحليل الاحتياطي

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الأداء المصرفي

المبحث الثالث

تحليل علاقة الارتباط والتأثير

### المبحث الأول تحليل الاحتياطي

خصص هذا المبحث لتحليل نسب الاحتياطي القانوني ونسب كفاية رأس المال بالمقارنة مع حجم الاستثمار للمصارف العراقية والقطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010، وقد تم إجراء هذا التحليل بهدف إبراز الدور الذي مارسه هذه النسب في التأثير في الأداء المصرفي وما يتنبأ به على ذلك من السيطرة على مستوى الأسعار و-دعيم مصداقية النظام المالي والمصرفي فضلاً عن استقراره بشكل عام.

#### أولاً- نبذة مختصرة عن عينة الدراسة

تتكوّن عينة الدراسة من سبعة مصارف عراقية وأربعة مصارف قطرية من القطاع الخاص وللمدة من 2006 ولغاية 2010 وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل مصرف.

#### أ-المصارف العراقية

##### 1- مصرف بغداد

أسس المصرف كشركة مساهمة برأسمال اسمي قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/4512 بتاريخ 18/2/1992 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حينذاك المرقم (36) لسنة 1983 المعدل، وهو أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة 1991 بتأسيسه. باشر المصرف نشاطه في 12/9/1992 بأعمال الصيرفة المعروفة وفي 25/10/1997 أجرى المصرف تعديل عقد التأسيس وذلك بممارسة الصيرفة الشاملة وتم هذا التعديل 25/9/1998 استناداً إلى قرار الهيئة العامة، واستمر المصرف في التوسع بزيادة رأس المال اعتباراً من سنة 1997 إذ وصل إلى (160) مليون دينار وتمت هذه الزيادات حتى أصبحت عام 2005 (52973.3) مليون دينار بعد دخول بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة كمساهمين ولا يزال زيادة رأس المال مستمرة وبذلك سعت أعمال الصيرفة الدولية سواء داخل أو خارج العراق. إذ وصل رأس المال المدفوع في سنة 2010 (100) مليار دينار.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### 2-مصرف الائتمان

□ أسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 برأسمال قدره (200)مليون دينار عراقي بموجب إجازة التأسيس المرقمة م.ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6□ مكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في 1998/10/14 ومنذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأسمال المصرف في سنة 2005, استمر المصرف في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته اسهاماً منه في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي دخلت تحت أحكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004. إن نامي رأس المال على عدة مراحل و سنويا ليصل إلى 100 مليار دينار عراقي خلال 2010 .

### 3-مصرف الشرق الأوسط

□ أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي كشركة مساهمة برأسمال اسمي مقرر قدره (400)مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/5211 والمؤرخه في 1993/7/7 الصادره عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حينذاك المرقم (36) سنة 1983 المعدل مدفوعاً منه 25% أي (100)مليون دينار وبعد الحصول على إجازة الصيرفه الصادرة من البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم ص أ/د/491/4 بتاريخ 28/أيلول/1993 وفقاً لأحكام قانونه السابق المرقم ( 64 ) لسنة 1976 باشر المصرف عمله وفتح أبواب فرعه الرئيسي للجمهور يوم 1994/5/8, ونامي رأس المال عدة مراحل إذ وصل إلى 66 مليار دينار في سنة 2010 .

### 4- مصرف بابل

□ مأسس مصرف بابل (ش.م.خ) برأسمال قدره (500)مليون دينار بموجب شهادة التأسيس رقم 6769 في 1999/4/6 وحصل على إجازة ممارسة الصيرفه من البنك المركزي العراقي رقم ص أ/11/461/9 في 1999/6/8. وبتاريخ 1999/8/1 باشر المصرف عمله في بناية الخضيرى الواقعة في الباب الشرقي عند مدخل شارع الرشيد وفي نهاية عام 2002 انتقل إلى بناية الجديدة (ملك صرف) الواقعة مقابل وزارة الزراعة, إن م زيادة رأس المال عدة مرات ليصبح في بداية سنة 2004 بمبلغ (1800)مليون دينار واستمر بالزيادة إذ وصل إلى 50 مليار دينار في سنة 2010.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### 5- مصرف الاستثمار

أسس مصرف الاستثمار كشركة مساهمة خاصة برأس مال قدره (100) مليون دينار وأدرج في سجل دائرة تسجيل الشركات رقم (م.ش/5236) بتاريخ 1993/7/13 وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (36) لسنة 1976 المعدل والتي اصدر البنك المركزي العراقي رخصته للعمل كمؤسسة مصرفية مجازة مارس الصيرفة برقم (ص.أ. 5/249/3) بتاريخ 1993/9/28 وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (4) لسنة 1976 المعدل والتي على أثرها باشر المصرف إعماله المصرفية بتاريخ (1993/9/29)، إذ تم زيادة رأس المال عدة مرات فبلغ (75.020) مليون دينار عراقي في نهاية سنة 2010.

### 6- مصرف الاتحاد

أسس مصرف الاتحاد كشركة مساهمة خاصة برأس مال قدره (2) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة 9321 والمؤرخة في 2002/9/23 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وحصل على إجازة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 340/3/9 والمؤرخ في 2004/3/9 وباشر بأعماله المصرفية في 2004/4/19، إذ ازداد رأس المال من 2 مليار دينار إلى 16 مليار دينار بدخوله مشاركة مع مجموعة شركات العراق والتي الزيادات في رأس المال إذ بلغ (50) مليار دينار عراقي في سنة 2010.

### 7- مصرف الخليج

أسس مصرف الخليج كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/7002 المؤرخة في 1999/10/20 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 المعدل برأس مال قدره (600) مليون دينار عراقي، باشر المصرف نشاطه الفعلي بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ. 115/3/9 والمؤرخة في 2000/2/7 وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة 1976 ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأس المال عدة مرات إلى 56990 مليون دينار عراقي لسنة 2010.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### ب- المصارف القطرية

#### 1- المصرف الأهلي

□م□ أسس المصرف الأهلي (ش.م.ق.) في دولة قطر عام 1983 كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري رقم 40 لسنة 1983 يقوم البنك بكافة الأعمال المصرفية التجارية وذلك من خلال مركزه الرئيسي في شارع سحيم بن محمد في منطقة السد ص.ب 2309 في مدينة الدوحة وعشرو□ فرعاً في دولة قطر في□اريخه قام البنك بتوقيع عقد إدارة مع البنك المتحد ش.م.ب البحرين في عام 2004 ولمدة عشر سنوات قابلة للتجديد , □نامي رأس المال عدة مرات إذ وصل إلى (642) مليون□ ريال في سنة 2010.

#### 2- مصرف الدوحة

□م□ أسس مصرف الدوحة (ش.م.ق) كشركة مساهمة عامة في 15/مارس/1979 بموجب المرسوم الأميري رقم 51 لسنة 1978 يعمل المصرف في الأنشطة المصرفية التقليدية و من خلال مقره الرئيسي في مدينة الدوحة و37 فرع محلي بما في ذلك ثلاثة فروع خارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة وفي الكويت ومك□ب□مثيل في كل من المملكة المتحدة وفي سنغافورة □ركيا والصين والياب□ وكوريا الجنوبية ورومانيا فضلاً عن شركة مصرف الدوحة للتأمين ( ذ.م. ) وهي شركة□امين مسجلة في مركز قطر المالي ومملوكة بالكامل للمصرف كما يملك المصرف شركة (Bank Teck L.L.c) بالكامل وهي شركة□عمل في مجال□تكنولوجيا المعلومات □مارس نشاطها في دولة الإمارات العربية المتحدة □نامي رأس المال عدة مرات إذ وصل إلى (1894) مليون□ ريال في سنة 2010.

#### 3- المصرف الوطني

□أسس مصرف قطر الوطني (ش.م.ق.) كمصرف□جاري بتاريخ 6/يونيو/1964 بموجب المرسوم الأميري رقم 7 لسنة 1964 ويقوم البنك بتقديم كافة الأعمال المصرفية والتجارية من خلال مركزه الرئيسي بمدينة الدوحة ويضم 59 فرعاً ومكتب في دولة قطر فضلاً عن فروع في المملكة المتحدة وفرنسا وسنغافورة واليمن والكويت وسلطنة عم□ والسود□ وموريتانيا فضلاً عن مك□ب التمثيل في إير□ وليبيا , □نامي رأس المال عدة مرات إذ وصل إلى (3914) مليون□ ريال في سنة 2010.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### 4- المصرف التجاري

□ أسس المصرف التجاري القطري ( ش.م.ق. ) كمصرفٍ جاري في سنة 1975 بموجب المرسوم الأميري 73 لسنة 1974 ويقوم المصرف بتقديم كافة الأعمال المصرفية وأنشطة بطاقات الائتماني وذلك من خلال مركزه الرئيسي بمدينة الدوحة وفروعه العاملة في دولة قطر ويعمل المصرف كشركة قابضة لشركاتٍ تابعةٍ مارس خدمات البطاقات الائتمانية في سلطنة عماني , ونامي رأس المال عدة مرات إذ وصل إلى (2268) مليون ريال في سنة 2010.

### ثانياً- تحليل نسب الاحتياطي القانوني(الإلزامي)

الاحتياطي القانوني هو نسبةٍ فرض على جميع الودائع المصرفية لدى المصارف وودع لدى البنك المركزي , وهذه النسبةٍ تختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية للبلاد فضلاً عن تغييرها من مدة إلى أخرى في نفس البلد وستخدم هذه النسبة للسيطرة على مستوى الأسعار(أي معالجة التضخم) والحفاظ على الاستقرار المالي وزيادة ثقة المودعين في النظام المصرفي وقد استمرت السلطة النقدية في استخدام هذه الأداة نفيذاً للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وماشياً مع الظروف الاقتصادية للبلاد.

و يبين الجدول (3-4) نسب الاحتياطي القانوني وحجم الاستثمار للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت نسبة الاحتياطي القانوني بلغ في السنوات الأربع الأولى (25%) وقد قام البنك المركزي العراقي بتخفيض هذه النسبة في سنة 2010 إذ بلغت (15%) وذلك نتيجة حسن الظروف الاقتصادية و الأمنية للبلاد ولغرض شجيع الاستثمار □م خفيض نسبة الاحتياطي القانوني على جميع أشكال الودائع ومن دون استثناء , في حين بلغ الوسط الحسابي لنسبة الاحتياطي القانوني (23%) وهو أعلى من الحد الأدنى والبالغ (15%). أما حجم الاستثمار فقد شهد زيادة في سنة 2010 ولكل مصارف عينة الدراسة إذ بلغ في مصرف بغداد (310) مليار دينار بعد أن كان في سنة 2009 (242) مليار دينار وفي مصرف الائتماني بلغ (370) مليار دينار لسنة 2010 في حين كان يبلغ في سنة 2009 (184) مليار دينار وفي مصرف الشرق الأوسط فقد بلغ (151) مليار دينار في سنة 2010 وكان يبلغ (140) مليار دينار في سنة 2009 وفي مصرف بابل فقد بلغ حجم الاستثمار لسنة 2010 (29) مليار دينار في حين كان يبلغ (15) مليار دينار في سنة 2009 وفي مصرف الاستثمار كان يبلغ حجم الاستثمار (26) مليار دينار في سنة 2009 و أنفق في سنة 2010 فقد بلغ (86) مليار دينار أما في مصرف الإحادي ومصرف الخليج فقد أنخفض حجم الاستثمار لهما في سنة 2010 فقد كان (156,44) مليار دينار للمصرفين على التوالي بعد أن بلغ (172,51) مليار دينار للمصرفين

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

على التوالي في سنة 2009، و سبب هذا الانخفاض في حجم الاستثمار لمصرف بغداد و الائتماء والشرق الأوسط وبابل و الاستثمار في سنة 2010 اولا هو انخفاض حجم الودائع في المصارف عينة الدراسة في سنة 2010 إذ بلغ (139,136,463,430,804) مليار دينار على التوالي للمصارف العراقية الآية (بغداد، الائتماء، الشرق الأوسط، بابل، الاستثمار) في حين كانت بلغ في سنة 2009 (118,109,452,222,661) مليار دينار . وثانياً بسبب انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني من لدى البنك المركزي العراقي إلى (15%) بعد أن كانت (25%) يعني ذلك زيادة حجم الودائع التي يمكن استثمارها ومن ثم كانت سياسة البنك المركزي العراقي سياسة وسعيه في عرض النقد.

### الجدول (3-4)

نسب الاحتياطي القانوني وحجم الاستثمار للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 (علماء بالمبالغ بمليوني دينار)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
نسب الاحتياطي	%25	%25	%25	%25	%15	%23
بغداد	101.503	143.085	264.516	242.703	310.339	212.429
الائتماء	174.417	174.793	148.879	184.871	370.590	210.710
الشرق الأوسط	120.372	169.548	204.136	140.867	151.333	157.251
بابل	29.370	23.400	12.961	15.584	29.998	22.263
الاستثمار	162.282	25.671	14.398	26.878	86.125	63.071

## المصدر الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الإحاد	184	211	3.746	51.692	44.534	20.073
الخليج	34.409	74.902	151.125	172.112	156.036	117.717
المتوسط العام لحجم الاستثمار	88.934	87.373	114.252	119.244	164.136	114.788

### المصدر: التقارير السنوية لمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

ويبين الجدول (3-5) نسب الاحتياطي القانوني وحجم الاستثمار للمصارف القطرية وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ بلغت نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 2006 (2.5%) وهي أدنى نسبه وصل إليها الاحتياطي القانوني خلال مدة الدراسة ثم ارتفعت في سنة 2007 فقد بلغ (3%) وارتفعت أكثر في السنوات الثلاثة الأخيرة للدراسة فقد بلغت (5%) وهي أعلى نسبه وصل إليها الاحتياطي القانوني خلال مدة الدراسة, إذ بلغ الوسط الحسابي لنسبة الاحتياطي القانوني (4.1%) وهو أعلى من الحد الأدنى البالغ (2.5%), وارتفعت هذه النسبة يقلل من حجم الودائع التي يمكن استثمارها ومن ثم قلة التسهيلات الائتمانية التي يمكن للمصرف تقديمها وهذا يعني أن البنك المركزي القطري في السنوات الأخيرة كما يتبع سياسة انكماشية في عرض النقد. أما حجم الاستثمار فقد حقق المصرف الوطني القطري أعلى وسط حسابي إذ بلغ (132) مليار ريال و يليه المصرف التجاري (45) مليار ريال و يليه مصرف الدوحة إذ بلغ (30) مليار ريال وأخيراً المصرف الأهلي إذ بلغ وسطه الحسابي (14) مليار ريال وهو أدنى وسط حسابي في حين بلغ المتوسط العام لحجم الاستثمار للمصارف القطرية عينة الدراسة (56.097) مليار ريال وهو أعلى من الحد الأدنى, ولكن عندما ازدادت نسبة الاحتياطي القانوني من (2.5%) إلى (3%) ثم إلى (5%) فقد استمر حجم الاستثمار بالارتفاع وهذا لا يعني أن الارتفاع والانخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني لا يؤثر على حجم الاستثمار إلا أن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض القدرة المصرفية على تقديم التسهيلات الائتمانية وخفض القدرة الاستثمارية, ولكن ارتفاع حجم الودائع بصورة مستمرة أدى إلى زيادة الأموال التي يمكن استثمارها ومن ثم أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الجدول (3-5)

نسب الاحتياطي القانوني وحجم الاستثمار للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من

2006 ولغاية 2010

المتوسط العام لحجم الاستثمار	حجم الاستثمار (بمليوني ريال)				نسبة الاحتياطي القانوني %	السنوات
	الدوحة	الوطني	التجاري	الأهلي		
31.546.5	20.693	67.917	28.459	9.117	%2.5	2006
46.421	27.512	101.389	42.035	14.748	%3	2007
63.032.8	35.274	143.509	56.629	16.719	%5	2008
67.305	34.133	166.740	51.080	17.267	%5	2009
72.178	35.411	185.078	51.667	16.556	%5	2010
56.097	30.605	132.927	45.974	14.882	%4.1	الوسط الحسابي

### المصدر: التقارير السنوية لمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

و عند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية عينة الدراسة يتضح □ نسبة الاحتياطي القانوني المحددة من لد □ البنك المركزي العراقي على المصارف العراقية □ فوق نسبة الاحتياطي القانوني المحددة من لد □ البنك المركزي القطري على المصارف القطرية بكثير , وهذا يؤدي إلى □ قليل من قدرة المصارف العراقية على الاستثمار للأموال التي في حوز □ها مقارنة مع المصارف القطرية ومن ثم يؤدي إلى انخفاض الإيرادات و الربحية. و كل □ للظروف الاقتصادية و الأمنية التي يشهدها العراق و □ فاع مستوى التضخم أثر في □ فاع هذه النسبة.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### ثالثاً- تحليل نسب كفاية رأس المال

يقوم معيار معدل كفاية رأس المال على إلزام المصارف بضرورة الاحتفاظ بالحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال نسبياً إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تكون أكثر حساسية للمخاطر و لكل أنواع الموجودات المصرفية على وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوح للديون من لدى وكالات التصنيف الائتماني العالمية وأقرت اتفاقية بازل (1) عام 1988 ومن ثم اتفاقية بازل (2) عام 1999 بأن لا يقل معدل كفاية رأس المال عن (8%) من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر.

أما بالنسبة للعراق في ما يخص تطبيق معايير كفاية رأس المال في المصارف ومن تعليمات البنك المركزي العراقي فقد أشارت المادة (16) من قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 إلى احتفاظ المصارف في العراق في جميع الأوقات برأس مال لا تقل قيمة عما يعادل (12%) من القيمة الإجمالية لأ□ وله المحددة على أساس معدل لمراعاة عنصر المخاطرة أو أي نسبة مئوية أعلى من ذلك تحددها لائحة البنك المركزي العراقي, ولغرض تطبيق هذا الشرط فقد عمدت اللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي إلى تحديد نسبة كفاية رأس المال بـ(15%) من إجمالي الموجودات المصرفية المرجحة بالمخاطرة وبصورة تتسق مع المعايير الدولية والتي □فضت لاحقاً إلى(12%) للمصارف الحكومية فقط.

ولكن على الصعيد العملي تحتفظ جميع المصارف الخا□ة بالعراق بنسب مئوية لكفاية رأس المال تزيد بأكثر من عشرة إضعاف النسبة المطلوبة بموجب لوائح البنك المركزي العراقي ويعزى ذلك بالدرجة الأساسية إلى الزيادة المضطربة في رؤوس أموال المصارف الخا□ة في السنوات الأ□يرة بعد أن أجازت تعليمات البنك المركزي العراقي للمصارف العربية و الأجنبية المشاركة في رؤوس أموال المصارف الخا□ة العراقية , قبيل القيود المفروضة من البنك المركزي العراقي على منح الائتمان النقدي من المصارف الخا□ة بما لا يزيد عن 70% من إجمالي الودائع المصرفية في المصرف.

أما بالنسبة لقطر في ما يخص تطبيق معايير كفاية رأس المال في المصارف فمن تعليمات البنك المركزي القطري ضرورة احتفاظ المصارف العاملة في قطر في جميع الأوقات برأس مال لا تقل قيمة عما يعادل (10%) من القيمة الإجمالية للموجودات المحددة على أساس المخاطرة.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

وفي ما يأتي تحليل لهذه النسبة ولكل مصرف في عينة الدراسة وكالاتي:.

### أ-المصارف العراقية

#### 1-مصرف بغداد

يبين الجدول(3-6) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف بغداد وللمدة من 2006 ولغاية2010 إذ كانت تتراوح نسبة الكفاية ما بين (73.5%) لسنة 2008 كحد أعلى و(25%) لسنة 2010 كحد أدنى في حين بلغ الوسط الحسابي(53%). أما حجم الاستثمار كان يتراوح ما بين (101)مليار دينار لسنة 2006 كحد أدنى و (310)مليار دينار لسنة 2010 كحد أعلى وفي حين بلغ الوسط الحسابي (212)مليار دينار.

و إذ كانت نسب كفاية رأس المال لمصرف بغداد في كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المقررة من لدن البنك المركزي العراقي وهي (15%) كحد أدنى , ومن □لال النظر إلى الجدول (3-6) يتضح أن نسب كفاية رأس المال بدأت بالارتفاع في السنوات الثلاثة الأولى للدراسة ثم انخفضت بعد ذلك ولكن حجم الاستثمار استمر في الارتفاع وهذا لا يعني إن نسب كفاية رأس المال لم تؤثر على حجم الاستثمار بل هنالك عوامل □رى جعلت الاستثمار يستمر في الارتفاع وهي (حجم الودائع لدى المصرف والزيادة الحا □لمة في رأس المال) إذ بلغت الودائع (804) مليار دينار لسنة 2010 بعد إن كان (243) مليار دينار لسنة 2006 في حين بلغ رأس المال في سنة 2010 (100) مليار دينار بعد إن كان (52) مليار دينار في سنة2006 .

أما الانخفاض في نسب كفاية رأس المال في السنتين (2009 و 2010) على التوالي بتحقيقها النسب الآتية (49% و25%) على التوالي بعد إن كانت النسبة في سنة 2008 (73.5%) وهذا يعني إن المصرف قام بالاستثمار في أ □ول أكثر مخاطرة في السنتين الأ □يرة إذ كان يمثل الائتمان النقدي (79)مليار دينار من حجم الاستثمار في عام 2009 وفي 2010 كان الائتمان النقدي يمثل (180)مليار من حجم الاستثمار بعد إن كان يبلغ (47)مليار دينار من حجم الاستثمار في سنة 2008.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الجدول (6-3)

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف بغداد وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار (بألف دينار)
2006	%58	101.503.394
2007	%59.5	143.085.242
2008	%73.5	264.516.647
2009	%49	242.703.179
2010	%25	310.339.213
الوسط الحسابي	%53	212.429.535

المصدر: التقارير السنوية لمصرف بغداد وللمدة من 2006 ولغاية 2010

### 2-مصرف الائتمان

يبين الجدول (7-3) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الائتمان العراقي وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح نسب كفاية رأس المال ما بين (218%) لسنة 2009 كحد أعلى و(53%) لسنة 2006 كحد أدنى في حين كان الوسط الحسابي (161.54%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (148) مليار دينار لسنة 2008 كحد أدنى و(370) مليار دينار لسنة 2010 كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لحجم الاستثمار يبلغ (210) مليار دينار. إذ كانت نسب كفاية رأس المال لمصرف الائتمان في كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المحددة من البنك المركزي وهي (15%) كحد أدنى , ومن □ لال الجدول (7-3)

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

يتضح إن نسب كفاية رأس المال ارتفعت تدريجياً إذ واصلت إلى (218%) لسنة 2009 بعد أن كانت (53%) لسنة 2006 وهذا يعني إن المصرف يستثمر أمواله في أقل مخاطر فضلاً عن زيادة رأس المال فقد بلغ (100) مليار دينار لسنة 2010 بعد أن كان (25) مليار دينار لسنة 2006, ولو تمت المقارنة بين مقدار الائتمان النقدي وحجم الاستثمار يتضح إن الائتمان النقدي يمثل جزء بسيط من حجم الاستثمار إذ كان الائتمان النقدي في انخفاض رغم الزيادة الحاصلة في حجم الاستثمار وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطرة ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال , ولكن الانخفاض في حجم الاستثمار لسنة 2008 فقد بلغ (148) مليار دينار بعد أن كان (174) مليار دينار لسنة 2007 يعود سبب ذلك إلى انخفاض في حجم الودائع فقد بلغ (210) مليار دينار لسنة 2008 بعد أن كان (252) مليار دينار لسنة 2007.

### الجدول (7-3)

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الائتمان وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار (بألف دينار)
2006	53%	174.417.963
2007	145%	174.793.519
2008	174%	148.879.583
2009	218%	184.871.515
2010	217.7%	370.590.110
الوسط الحسابي	161.54%	210.710.538

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الائتمان وللمدة من 2006 ولغاية 2010

3-مصرف الشرق الأوسط

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

يبين الجدول (8-3) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الشرق الأوسط وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت نسبة كفاية رأس المال تتراوح ما بين (33%) لسنة 2010 كحد أدنى و(54.6%) لسنة 2007 كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يبلغ (41.92%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (120) مليار دينار لسنة 2006 كحد أدنى و(204) مليار دينار لسنة 2008 كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لحجم الاستثمار يبلغ (157) مليار دينار. إذ كانت نسب كفاية رأس المال في كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المحددة من لدن البنك المركزي وهي (15%) كحد أدنى.

ومن خلال الجدول (8-3) يتضح إن نسب كفاية رأس المال ارتفعت لسنة 2007 إذ بلغت (54.6%) بعد أن كانت تبلغ (44%) لسنة 2006 وهذا يعني إن قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطرة قلت في سنة 2007 إذ كان حجم الائتمان النقدي يمثل (21) مليار دينار من حجم الاستثمار لسنة 2006 ولكن في سنة 2007 انخفض حجم الائتمان النقدي فقد بلغ (18) مليار دينار من حجم الاستثمار رغم الزيادة الحادة في حجم الاستثمار و رأس المال المدفوع , فقد بلغ رأس المال المدفوع (31) مليار دينار في سنة 2007 بعد أن كان (27) مليار دينار في سنة 2006, فقد انخفضت النسبة تدريجياً إذ وقلت إلى (33%) لسنة 2010 وهذا يعني ارتفاع في قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطرة إذ ارتفع حجم الائتمان النقدي إلى (142) مليار دينار من حجم الاستثمار البالغ (151) مليار دينار لسنة 2010.

الجدول (8-3)

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الشرق الأوسط وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار (بألف دينار)
2006	%44	120.372.418
2007	%54.6	169.548.091
2008	%39	204.136.597
2009	%39	140.867.380
2010	%33	151.333.354
الوسط الحسابي	%41.92	157.251.568

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط وللمدة من 2006 ولغاية 2010

### 4-مصرف بابل

يبين الجدول (3-9) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف بابل العراقي وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح نسبة كفاية رأس المال ما بين (106%) لسنة 2007 كحد أدنى و(155%) لسنة 2009 كحد أعلى في حين كان يبلغ الوسط الحسابي (125.2%). أما حجم الاستثمار كان يتراوح ما بين (12)مليار دينار لسنة 2008 كحد أدنى و(29)مليار دينار لسنة 2010 كحد أعلى في حين بلغ الوسط الحسابي لحجم الاستثمار (22)مليار دينار. وكانت نسب كفاية رأس المال في كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المحددة من لدن البنك المركزي وهي (15%) كحد أدنى، ومن لال الجدول (3-9) يتضح إن نسب كفاية رأس المال تتراوح ما بين الارتفاع والانخفاض وكذلك حجم الاستثمار كان يتراوح بين الارتفاع والانخفاض ولكن مصرف بابل حقق نسب مرتفعة جداً مقارنة بالنسبة المحددة من لدن البنك المركزي وهذا يعني إن قيمة

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الموجودات المرجحة بالمخاطرة كانت منخفضة , وعموماً كان حجم الاستثمار نسبة إلى حجم الودائع ورأس المال قليل إذ بلغ حجم الودائع لسنوات الدراسة في مصرف بابل (136,109,79,44,25) مليار دينار على التوالي وكان رأس المال المدفوع في سنة 2006 يبلغ (30) مليار دينار ووصل إلى (50) مليار دينار عام 2010.

### الجدول (3-9)

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف بابل وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار (بألف دينار)
2006	%128	29.370.994
2007	%106	23.400.023
2008	%121	12.961.923
2009	%155	15.584.361
2010	%116	29.998.049
الوسط الحسابي	%125.2	22.263.070

المصدر: التقارير السنوية لمصرف بابل وللمدة من 2006 ولغاية 2010

## الذيل الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

يبين الجدول (10-3) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الاستثمار العراقي وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح نسبة كفاية رأس المال ما بين (49%) كحد أدنى وهي أدنى من الوسط الحسابي و(78%) كحد أعلى في حين بلغ الوسط الحسابي (63%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (14) مليار دينار كحد أدنى لسنة 2008 وهو أدنى من الوسط الحسابي و(162) مليار دينار كحد أعلى لسنة 2006 في حين بلغ الوسط الحسابي (63) مليار دينار, إذ كانت نسبة كفاية رأس المال لمصرف الاستثمار في كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المقررة من لدن البنك المركزي العراقي وهي (15%) كحد أدنى.

### الجدول (10-3)

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الاستثمار وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار(بألف دينار)
2006	51%	162.282.872
2007	78%	25.671.820
2008	58.8%	14.398.583
2009	78%	26.878.636
2010	49%	86.125.923
الوسط الحسابي	63%	63.071.567

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الاستثمار وللمدة من 2006 ولغاية 2010

6-مصرف الاتحاد

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

يبين الجدول (3-11) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الاتحاد العراقي وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح نسبة كفاية رأس المال ما بين (33%) كحد أدنى لسنة 2009 وهي أدنى من الوسط الحسابي و(227%) كحد أعلى لسنة 2007 في حين بلغ الوسط الحسابي (144.2%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (184) مليون دينار كحد أدنى لسنة 2006 و(51) مليار دينار كحد أعلى لسنة 2009 في حين بلغ الوسط الحسابي (20) مليار دينار، وكانت نسبة كفاية رأس المال لمصرف الاتحاد العراقي في كل السنوات تفوق النسبة المقررة من لدن البنك المركزي العراقي وهي (15%) كحد أدنى، فقد ارتفع حجم الاستثمار لمصرف الاتحاد بشكل تدريجي وذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع المصرفية بشكل تدريجي إذ بلغت في سنة 2009 (63) مليار دينار بعد إن كانت تبلغ (880) مليون دينار في سنة 2006، وانخفض حجم الودائع المصرفية في سنة 2010 فقد بلغ (42) مليار دينار ونتج عن ذلك انخفاض في حجم الاستثمار لسنة 2010 فقد بلغ (44) مليار دينار.

### الجدول (3-11)

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الاتحاد وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار (بألف دينار)
2006	%218	184.360
2007	%227	211.352
2008	%194	3.746.344
2009	%33	51.692.633
2010	%49	44.534.033

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الوسط الحسابي	%144.2	20.073.744
---------------	--------	------------

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الاتحاد ولمدة من 2006 ولغاية 2010

### 7-مصرف الخليج

يبين الجدول (3-12) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الخليج العراقي وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح نسبة كفاية رأس المال ما بين (35.4%) كحد أدنى لسنة 2008 وهي أدنى من الوسط الحسابي و(65%) كحد أعلى لسنة 2006 وهي أعلى من الوسط الحسابي بـ(12.94%) في حين بلغ الوسط الحسابي (52.06%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (34) مليار دينار كحد أدنى لسنة 2006 و(172) مليار دينار كحد أعلى لسنة 2009 وكان الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى يبلغ (138) مليار دينار في حين بلغ الوسط الحسابي (117) مليار دينار. وكانت نسب كفاية رأس المال في كل السنوات تفوق النسبة المقررة من لدن البنك المركزي وهي (15%) كحد أدنى.

الجدول (3-12)

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الخليج وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار (بألف دينار)
2006	%65	34.409.083
2007	%51	74.902.808
2008	%35.4	151.125.534
2009	%59.7	172.112.982
2010	%49.2	156.036.122

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الوسط الحسابي	%52.06	117.717.305
---------------	--------	-------------

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الخليج ولمدة من 2006 ولغاية 2010

### ب-المصارف القطرية

#### 1-المصرف الأهلي

يبين الجدول (3-13) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار للمصرف الأهلي القطري ولمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (12.01%) لسنة 2008 كحد أدنى و(15.2%) لسنة 2009 كحد أعلى في حين كان يبلغ الوسط الحسابي (13.53%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (9)مليار ريال لسنة 2006 كحد أدنى و(17)مليار ريال لعام 2009 كحد أعلى في حين بلغ الوسط الحسابي (14)مليار ريال. وكانت نسب كفاية رأس المال للمصرف في كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المقررة من لدن البنك المركزي القطري وهي (10%) كحد أدنى , ومن خلال الجدول (3-13) يتضح إن نسب كفاية رأس المال كانت تتراوح ما بين الارتفاع والانخفاض إذ كانت تبلغ (13.5%) في سنة 2006 ثم انخفضت إلى (12.9%) في سنة 2007 وانخفضت أكثر في سنة 2008 ثم ارتفعت بعدها إلى (15.2%) في سنة 2009 وهذا يعني إن المصرف في سنة 2009 انخفضت قيمة موجوداته المرجحة بالمخاطرة أكثر من السنوات السابقة إذ بلغ حجم الائتمان النقدي (12)مليار ريال من حجم الاستثمار البالغ (17)مليار ريال وكانت الودائع لسنة 2009 تبلغ (10)مليار ريال وبلغ رأس المال (613)مليون ريال في سنة 2009.

الجدول (3-13)

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار للمصرف الأهلي وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار(بألف ريال)
2006	%13.15	9.117.422
2007	%12.9	14.748.949
2008	%12.01	16.719.871
2009	%15.2	17.267.692
2010	%14.4	16.556.896
الوسط الحسابي	%13.53	14.882.166

المصدر: التقارير السنوية للمصرف الأهلي وللمدة من 2006 ولغاية 2010

### 2-المصرف التجاري

يبين الجدول(3-14) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار للمصرف التجاري القطري وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت هذه النسبة تتراوح ما بين (11.85%) لسنة 2007 كحد أدنى و(21.68%) لسنة 2010 كحد أعلى وهي أعلى من الوسط الحسابي البالغ (16.66%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (28)مليار ريال لسنة 2006 كحد أدنى و(56)مليار ريال لسنة 2008 كحد أعلى وهو يفوق الوسط الحسابي البالغ (45)مليار ريال. وكانت نسب كفاية رأس المال للمصرف في كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المحددة من لدن البنك المركزي القطري وهي (10%) كحد أدنى، ومن خلال الجدول رقم (3-14) يتضح إن نسب كفاية رأس المال انخفضت في سنة 2007 إذ بلغت (11.85%) بعد إن كانت تبلغ (15.27%) لسنة 2006 وهذا يعني أن المصرف في سنة 2007 ازدادت قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطرة إذ

## الذئد الثالث..... قئلء الاءقاعق ومؤشراق الأءاء المصرفق

أ□ بءء أكبر من ققمة الموءوءاء المرءءة بالمءاطرة لسنة 2006 إء كان الائءمان النقءق بقلء (25)ملقار ربال لسنة 2007 بققما كان بقلء قق سنة 2006(17)ملقار ربال.

### الءءول (14-3)

نسب كفاقة رأس المال وءءم الاءءءمار للمصرف الآءارق وللمءة من 2006 ولءاقة 2010

السنوات	نسب كفاقة رأس المال	ءءم الاءءءمار (بالف ربال)
2006	%15.27	28.459.609
2007	%11.85	42.035.542
2008	%15.66	56.629.610
2009	%18.86	51.080.062
2010	%21.68	51.667.701
الوءسء الءسابق	%16.66	45.974.504.8

المصءر: الآقارقر السنوقة للمصرف الآءارق وللمءة من 2006 ولءاقة 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

يبين الجدول (15-3) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار للمصرف الوطني وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح نسب كفاية رأس المال ما بين (13.2%) لسنة 2009 كحد أدنى و(16.8%) لسنة 2006 كحد أعلى في حين بلغ الوسط الحسابي (15.1%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (67) مليار ريال لسنة 2006 كحد أدنى و (185) مليار ريال لسنة 2010 كحد أعلى في حين بلغ الوسط الحسابي (132) مليار ريال. وكانت نسب كفاية رأس المال للمصرف في كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المحددة من لدن البنك المركزي القطري وهي (10%) كحد أدنى , ومن خلال الجدول (15-3) يتضح إن النسبة انخفضت في سنتي 2008 و2009 على التوالي ثم ارتفعت بعد ذلك في سنة 2010 وكان حجم الائتمان النقدي في هذه السنتين يمثل الجزء الأكبر من الاستثمار إذ بلغ (100, 108) مليار ريال على التوالي وهذا يؤدي إلى زيادة قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطرة , وحجم الاستثمار كان يرتفع تدريجياً وذلك لزيادة حجم الودائع ورأس المال.

### الجدول (15-3)

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار للمصرف الوطني وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار (بألف ريال)
2006	%16.8	67.917.833
2007	%16.3	101.389.216
2008	%13.9	143.509.501
2009	%13.2	166.740.713
2010	%15.3	185.078.880
الوسط الحسابي	%15.1	132.927.228.6

المصدر: التقارير السنوية للمصرف الوطني وللمدة من 2006 ولغاية 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### 4-مصرف الدوحة

يبين الجدول (3-16) نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الدوحة القطري وللمد من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح نسب كفاية رأس المال ما بين (13.48%) لسنة 2008 كحد أدنى و(18.47%) لسنة 2006 كحد أعلى في حين بلغ الوسط الحسابي (15.09%). أما حجم الاستثمار فقد كان يتراوح ما بين (20) مليار ريال كحد أدنى لسنة 2006 و(35) مليار ريال كحد أعلى لسنة 2010 في حين بلغ الوسط الحسابي (30) مليار ريال. وكانت نسب كفاية رأس المال للمصرف في كل سنوات الدراسة تفوق النسب المحددة من لدن البنك المركزي القطري وهي (10%) كحد أدنى , ومن لال الجدول (3-16) يتضح إن نسب كفاية رأس المال انخفضت في سنة 2008 إذ بلغت (13.48%) بعد أن كانت (15.54%) في سنة 2007 ولكن ارتفعت هذه النسبة في عام 2009 إذ بلغت (14.41%) وانخفض حجم الاستثمار إلى (34) مليار ريال لسنة 2009 بعد أن كان (35) مليار ريال في سنة 2008.

#### الجدول (3-16)

نسب كفاية رأس المال وحجم الاستثمار لمصرف الدوحة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات	نسب كفاية رأس المال	حجم الاستثمار (بألف ريال)
2006	%18.47	20.693.901
2007	%15.54	27.512.084
2008	%13.48	35.274.984
2009	%14.4	34.133.191
2010	%13.57	35.411.824
الوسط الحسابي	%15.09	30.605.196.8

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الدوحة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

و عند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية عينة الدراسة نجد المصارف العراقية حققت نسب كفاية رأس مال تفوق النسب المتحققة بالمصارف القطرية بكثير ويرجع سبب ذلك إلى مقدار رؤوس الأموال الكبيرة الموجودة في المصارف العراقية مقارنة بالمصارف القطرية , ونلاحظ إن المصارف القطرية الجزء الأكبر من استثماراتها في الائتمان النقدي وهذا مما يؤدي إلى زيادة قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطرة لذلك تقل هذه النسبة الناتجة عن قسمة رأس المال الأساس والمساند على مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة , ولكن كلما ازدادت هذه النسبة قلت الربحية لان هنالك علاقة طردية بين المخاطرة والعائد ولذلك نجد المصارف القطرية تحقق ربحيه أكبر من المصارف العراقية عينة الدراسة .

### المبحث الثاني

### تحليل مؤشرات الأداء المصرفي

تتطلب سلامة العمليات المصرفية في المصارف التجارية ضرورة الاهتمام المسبق من المساهمين وممثلهم في الإدارة بمسألة تحليل وتقييم أداء المصارف بهدف التأكد من إن إستراتيجية المصرف التي تضعها الإدارة العليا وتقوم بتنفيذها توازن بين المخاطرة والعائد وإن إجراءات تخفيف المخاطر لا تخل بتوفر الحماية اللازمة لأموال المساهمين والمودعين على السواء, وإن الهدف الأساس للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك ويرتبط تحقيق هذا الهدف بعوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الإرباح, وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من المؤشرات يطلق عليها مؤشرات الربحية وتستخدم مؤشرات الربحية بوصفها واحدة من المؤشرات التي تعكس الأداء الكلي للمصرف وتؤثر مقدرة على توليد العوائد إذ تؤثر على حيوية وديمومة المصارف التجارية واستمرارية بقائها ولاسيما إن المصارف تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفها احتياطيوات لرأس المال على وفق ما تحدده التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بهذا الخصوص وتعد الأرباح من أهم عوامل جذب المتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها.

لذا خصص هذا المبحث لتحليل مؤشرات الأداء وأبرزها:

1- معدل العائد على حق الملكية (ROE)

2-معدل العائد على الموجودات (ROA)

3-صافي هامش الفائدة (NIM)

4-صافي هامش الربح التشغيلي (NOPM)

5-ربحية السهم (EPS)

6-صافي هامش الربح (NPM)

7- استغلال(منفعة) الموجودات (AU)

8-مضاعف حق الملكية (EM)

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### 1-معدل العائد على حق الملكية (ROE)

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد العوائد من توظيف الأموال بهدف تعظيم ثروة المالكين فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فأنها تدل على قدرة إدارة المصرف على اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية وهو ما يسعى إليه المالكون إذ إنهم يسعون دائماً إلى معرفة ما يتحقق من عائد على حق الملكية (رأس المال الممتلك)

ويبين الجدول (3-17) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف العراقية عينة الدراسة والمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (1.5%) في مصرف الاستثمار بعدها كحد أدنى و (35%) في مصرف الائتمان بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لهذا المؤشر يتراوح بين (5.8%) لمصرف الاتحاد و(17.68%) لمصرف الشرق الأوسط إذ إن كان الفرق بين أعلى وسط حسابي وأدنى وسط حسابي هو (11.88) وهو أعلى من الحد الأدنى للوسط الحسابي وهذه النتائج التي تبلغ في متوسطها العام (12.32%).

ألا إن المقارنة بين المصارف الخاصة العراقية عينة الدراسة تظهر تفاوتاً في معدل العائد على حق الملكية, ولا شك في إن هذه النتيجة تتوافق مع نتائج مؤشر مضاعف حق الملكية الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد إذ يظهر إن أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر قد بلغ (7.9مره) لمصرف الشرق الأوسط وأدنى وسط حسابي له هو (1.6مره) لمصرف الاتحاد وهذا ما يؤكد ارتباط مضاعف حق الملكية بعلاقة طردية مع معدل العائد على حق الملكية.

و إن نمو معدل العائد على حق الملكية في مصرف الشرق الأوسط بالمقارنة مع مصارف عينة الدراسة الأخرى يعزى للنتائج الجيدة التي حققها المصرف في مختلف أنشطة المصرفية سواء الداخلية منها أم الخارجية إذ إن النشاط الائتماني لمصرف الشرق الأوسط قد شهد تحسينات ملموسة في مختلف أنواعه من خصم الأوراق التجارية ومنح القروض و التسليفات والحسابات الجارية المدينة وكان لتنشيط الائتمان الممنوح أثر واضح على نسبة النمو المذكورة.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الجدول (17-3)

معدل العائد على حق الملكية للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	%4.8	%20	%20.7	%13.8	%11	%14.06
الانتماء	%35	%20	%15	%5.4	%5.8	%16.24
الشرق الأوسط	%13.2	%28.6	%20.8	%15.5	%10.3	%17.68
بابل	%8	%7.7	%13	%6.5	%7	%8.44
الاستثمار	%1.5	%19.8	%15.9	%7	%9.7	%10.78
الاتحاد	%1.7	%6	%4.8	%5	%11.5	%5.8
الخليج	%4.5	%18	%25.5	%12	%6.3	%13.26
المتوسط العام	%9.8	%17.16	%16.52	%9.3	%8.8	%12.32

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من

2006 ولغاية 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

ويبين الجدول (3-18) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (13%) للمصرف التجاري بعدها كحد أدنى و(26.9%) لمصرف الدوحة بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لهذا المؤشر يتراوح ما بين (16.06%) للمصرف التجاري كحد أدنى و(21.7%) للمصرف الوطني كحد أعلى إذ كان الفرق بين أعلى وسط حسابي وأدنى وسط حسابي هو (5.64%) وهذه النتائج التي تبلغ في متوسطها العام (19.66%).

### الجدول (3-18)

معدل العائد على حق الملكية للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

المتوسط العام	التجاري	الوطني	الدوحة	الأهلي	السنوات/المصارف
%20.83	%15.3	%24	%26.9	%17.1	2006
%21.45	%22.3	%18	%25.6	%19.9	2007
%21.08	%17	%22	%19.3	%26	2008
%16.43	%12.7	%21	%16.6	%15.4	2009
%18.5	%13	%23.5	%17.5	%20	2010
%19.66	%16.6	%21.7	%21.18	%19.68	الوسط الحسابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

و عند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية عينة الدراسة يتضح إن المصارف القطرية تحقق وسطاً حسابياً بالحد الأدنى والحد الأعلى أكبر من الذي تحققه المصارف العراقية فضلاً عن إن المتوسط العام للمصارف القطرية عينة الدراسة أكبر من المتوسط العام للمصارف العراقية عينة الدراسة , ويعود سبب ذلك إلى إن المصارف القطرية تحقق معدلات عالية على حق الملكية خلال مدة الدراسة على الرغم من وجود تباين في هذه النسب, وهذا يعني إن المصارف القطرية تفوقت على المصارف العراقية في تحقيق عائد على حق الملكية أكبر ويتم ذلك مع الاستقرار السياسي والاقتصادي , وبالتأكيد يختلف ما تواجهه المصارف العراقية من مشاكل اقتصادية ناتجة عن عدم وضوح الرؤية الاقتصادية للدولة وفقدان الاستقرار المالي والسياسي.

### 2-معدل العائد على الموجودات (ROA)

يوضح هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته في توجيه موجوداته نحو فرص استثمارية مربحة وتقريب هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف من استثماراتهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح المتحققة من هذه الموجودات.

ويبين الجدول (3-19) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (0.28%) لمصرف الاستثمار بعدها كحد أدنى و(6.6%) لمصرف الاتحاد بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (2.22%) لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و (3.62%) لمصرف الاتحاد كحد أعلى إذ كان الفرق بين الوسطين (1.4%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (2.88%).

و عند مقارنة معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على حق الملكية نجد معدل العائد على حق الملكية يفوق معدل العائد على الموجودات بأضعاف ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض حق الملكية نسبة إلى الموجودات وهي ميزه تتميز بها كل المصارف إذ إن الأموال المتوفرة لديها تعود إلى المودعين وتقوم باستثمارها في مجالات معينة للحصول على العائد من هذا الاستثمار, وإن نتائج هذا المؤشر تظهر وقوف مصرف الاتحاد في مقدمة مصارف عينة الدراسة لتحقيقه مستوى أداء مرتفع نسبياً إذ حقق مصرف الاتحاد معدل عائد على الموجودات بوسط حسابي (3.62%) وهو أعلى وسط حسابي في العينة وهذه النتيجة تعكس حسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لمصرف الاتحاد في التوجه نحو توظيف الأموال في موجودات عالية المخاطر مما يترتب عليها ارتفاع إيرادات النشاط الجاري نظراً لارتباط العائد المصرفي طردياً مع حجم

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

المخاطر المصرفية . وعلى الرغم من حجم هذه الأموال الكبيرة كان معدل العائد على الموجودات لا يتناسب مع حجمها ويشير ذلك إلى تدني مستوى كفاءة إدارة التشغيل والاستثمار لهذه الأموال.

### الجدول (19-3)

معدل العائد على الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	%0.9	%4.3	%3.5	%2	%1.4	%2.42
الانتماء	%3.3	%4.3	%4	%1.7	%1.3	%2.92
الشرق الأوسط	%1.6	%3.6	%2.3	%2.1	%1.5	%2.22
بابل	%3.9	%3.2	%4.3	%2	%2.1	%3
الاستثمار	%0.28	%5.9	%4.7	%2.3	%3.4	%3.3
الاتحاد	%1.5	%4.5	%3.3	%2.2	%6.6	%3.62
الخليج	%1.3	%3.6	%4.4	%2.7	%1.5	%2.7
المتوسط العام	%1.83	%4.2	%3.79	%2.07	%2.54	%2.88

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

ويبين الجدول (3-20) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ تتراوح نسب هذا المؤشر ما بين (1.6%) للمصرف الأهلي بعدها كحد أدنى و(3.4%) لمصرف الدوحة بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (2.06%) للمصرف الأهلي كحد أدنى و(2.76%) للمصرف التجاري كحد أعلى وهذه النتائج الذي تبلغ في متوسطها العام (2.47%). وهذه النتائج تظهر إن المصرف التجاري يقف في مقدمة المصارف القطرية الأخرى في عينة الدراسة لتحقيقه مستوى أداء مرتفعاً نسبياً إذ حقق المصرف التجاري معدل عائد على الموجودات (2.76%) وهذه النتيجة تعكس حسن إدارة الأموال في مجال التشغيل والاستثمار في المصرف التجاري.

### الجدول (3-20)

معدل العائد على الموجودات للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

المتوسط العام	التجاري	الوطني	الدوحة	الأهلي	السنوات/المصارف
%2.78	%2.8	%2.8	%3.4	%2.1	2006
%2.5	%3	%2.1	%3	%1.9	2007
%2.5	%2.8	%2.4	%2.4	%2.4	2008
%2.15	%2.6	%2.3	%2.1	%1.6	2009
%2.4	%2.6	%2.5	%2.2	%2.3	2010
%2.47	%2.76	%2.42	%2.62	%2.06	الوسط الحسابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

وعند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية عينة الدراسة يتضح إن المصارف العراقية تفوق المصارف القطرية في مجال تحقيق أعلى معدل عائد على الموجودات إذ بلغ أعلى وسط حسابي للمصارف العراقية عينة الدراسة (3.62%) أما بالنسبة إلى المصارف القطرية فقد بلغ أعلى وسط حسابي لها (2.76%) في حين كان المتوسط العام للمصارف العراقية (2.88%) أما في المصارف القطرية فقد بلغ (2.47%). ولكن في الوقت نفسه يجب الانتباه على حجم الموجودات وإذا تمت المقارنة على أساس حجم الموجودات ومقدار العائد عليها فسيوضح إن المصارف القطرية محققه عائد على الموجودات أكبر من العائد على الموجودات الذي تحققه المصارف العراقية.

### 3-صافي هامش الفائدة (NIM)

يوضح هذا المؤشر الفرق بين الفوائد المستلمة والفوائد المدفوعة إذ كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وتحسب هذه النسبة من قسمة صافي إيراد الفائدة على إجمالي الموجودات المصرف وهذا المؤشر يقيس مدى قدرة المصرف في استغلال موجوداته في توليد إيرادات. و يبين الجدول (3-21) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت هذه النسبة تتراوح ما بين (-2.5%) لمصرف الشرق الأوسط بعدها كحد أدنى و (4.6%) لمصرف بابل بعدها كحد أعلى وكان الفرق بين الحد الأعلى والأدنى هو (7.1%) وهو أعلى من المتوسط العام لمصارف العينة مجتمعه في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (-1.04%) لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و (2.63%) لمصرف بابل كحد أعلى وكان الفرق بين الوسط الحسابي الأدنى والأعلى هو (3.67%) وهو أعلى من المتوسط العام وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (0.36%). وهذا يعكس قدرة مصرف بابل على استغلال (استثمار) موجودات بشكل أفضل من المصارف الأخرى في العينة مما مكنه من تحقيق أعلى صافي هامش فائدة , إذ إن صافي إيراد الفوائد يمثل الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة في مصرف بابل الأثر الأكبر في زيادة صافي هامش الفائدة وكان ذلك بسبب ازدياد إيرادات النشاط الجاري,أما بالنسبة لمصرف الائتمان والشرق الأوسط والخليج فقد حقق وسطاً حسابياً بالسالب وهذا ما يدل على إن إدارة المصرف كانت تدفع فوائد إلى المودعين لا تقل كثيراً عن الفوائد المستحصلة عليها من منح القروض أو بسبب الظروف الاقتصادية التي لا تشجع على الاقتراض.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الجدول (21-3)

صافي هامش الفائدة للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	%1.4	%1.3	(%0.06)	%0.09	%1.3	%0.8
الانتماء	%0.6	%0.1	(%1)	(%0.1)	(%0.14)	(%0.1)
الشرق الأوسط	(%0.7)	(%1.4)	(%2.5)	(%0.9)	%0.3	(%1.04)
بابل	%3.6	%0.35	%4.6	%2.6	%2	%2.63
الاستثمار	%2.9	%0.29	(%0.47)	(%0.57)	%1.12	%0.65
الاتحاد	%0.4	(%0.32)	(%1.5)	%0.35	%3.3	%0.45
الخليج	%0.5	(%1.2)	(%1.9)	(%1.07)	(%0.58)	(%0.85)
المتوسط العام	%1.24	(%0.126)	(%0.40)	(%0.06)	%1.04	%0.36

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

ويبين الجدول (22-3) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (1.5%) للمصرف الوطني بعدها كحد أدنى و(2.9%) لمصرف الدوحة بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (1.84%) للمصرف الوطني بعدها كحد أدنى و(2.46%) لمصرف الدوحة كحد أعلى وكان الفرق بين أعلى وأدنى الوسط الحسابي هو (0.62%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (2.17%)، وهذا يعكس قدرة مصرف الدوحة على استغلال (استثمار) موجوداته بشكل أفضل

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

من المصارف الأخرى في العينة مما مكنه من تحقيق أعلى صافي هامش فائدة وهذه النتيجة أيضاً جاءت تتوافق تماماً مع نتائج مؤشر العائد على الموجودات والذي اظهر تفوق مصرف الدوحة على المصارف الأخرى في عينة الدراسة في بلوغه أعلى معدل عائد على الموجودات إذ بلغ (3.4%).

### الجدول (22-3)

صافي هامش الفائدة للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

المتوسط العام	التجاري	الوطني	الدوحة	الأهلي	السنوات/المصارف
%2.33	%2.2	%2.2	%2.4	%2.5	2006
%1.83	%1.9	%1.5	%2.2	%1.7	2007
%1.95	%2	%1.7	%2.4	%1.7	2008
%2.15	%2.8	%1.8	%2.4	%1.6	2009
%2.58	%2.7	%2	%2.9	%2.7	2010
%2.17	%2.32	%1.84	%2.46	%2.04	الوسط الحسابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

وعند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية عينة الدراسة من خلال هذا المؤشر يتضح إن المصارف القطرية تتفوق على المصارف العراقية في الحصول على أعلى صافي هامش فائدة إذ إن المتوسط العام للمصارف العراقية عينة الدراسة قد بلغ (0.36%) أما في المصارف القطرية فقد بلغ المتوسط العام لها (2.17%) وهو أعلى من المتوسط العام للمصارف العراقية بـ(1.81%).

### 4-صافي هامش الربح التشغيلي (NOPM)

يوضح هذا المؤشر الأداء التشغيلي للمصرف لأنه حصيلة النشاط التشغيلي والخدمي للمصرف خلال السنة وكلما كان المصرف كفوياً استطاع رفع مستوى الربح التشغيلي تبعاً لمستوى الأنشطة والأعمال التي تمارس خلال السنة وهو ناتج من خلال قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب أو الفرق بين الإيرادات والمصاريف التشغيلية مقسومة على إجمالي الموجودات.

ويبين الجدول (3-23) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (1.7%) لمصرف الائتمان بعدها كحد أدنى و(9%) لمصرف الاستثمار بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (2.48%) لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و(6.1%) لمصرف الاستثمار كحد أعلى وهو يفوق المتوسط العام والذي يبلغ (4.2%) وكان الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للوسط الحسابي هو (3.62%).

وإن سبب ارتفاع وانخفاض هذه النسب هو التغير المستمر في حجم الموجودات والإيرادات بالارتفاع والانخفاض مما سبب ارتفاع وانخفاض هذه النسب.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الجدول (23-3)

صافي هامش الربح التشغيلي للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

السنوات المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	%2.9	%6.2	%4.7	%2.4	%1.9	%3.62
الانتما □	%4	%6	%5.6	%2.4	%1.7	%3.94
الشرق الأوسط	%1.8	%2.5	%2.7	%2	%3.4	%2.48
بابل	%4.8	%5.8	%5.5	%2.6	%1.8	%4.1
الاستثمار	%5	%8.8	%9	%2.9	%4.8	%6.1
الاتحاد	%3.8	%6.3	%4.4	%4	%8.3	%5.36
الخليج	%3.4	%3.5	%6.2	%3.1	%2.3	%3.7
المتوسط العام	%3.67	%5.59	%5.44	%2.77	%3.46	%4.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

ويبين الجدول (24-3) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (2%) للمصرف الأهلي بعدها كحد أدنى و (3.6%) لمصرف الدوحة بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (2.44%) للمصرف الأهلي كحد أدنى و (3.2%) لمصرف الدوحة كحد أعلى وكان الفرق بين أعلى وأدنى وسط حسابي هو (0.76%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (2.86%).

الجدول (24-3)

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

صافي هامش الربح التشغيلي للمصارف القطرية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية

2010

المتوسط العام	التجاري	الوطني	الدوحة	الأهلي	السنوات/المصارف
%2.93	%3	%2.9	%3.6	%2.2	2006
%2.73	%3.1	%2.4	%3.4	%2	2007
%2.98	%3.3	%2.7	%3.1	%2.8	2008
%2.85	%3.5	%2.5	%3	%2.4	2009
%2.83	%2.8	%2.8	%2.9	%2.8	2010
%2.86	%3.14	%2.66	%3.2	%2.44	الوسط الحسابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

وعند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية عينة الدراسة يتضح إن المصارف العراقية متفوقة على المصارف القطرية في تحقيق صافي هامش ربح تشغيلي من خلال النظر إلى النسب في الجدول (3-23) والجدول (3-24).

ولكن السبب الذي جعل المصارف العراقية تحقق نسب مرتفعة مقارنة بالمصارف القطرية هو حجم الموجودات الذي تمتلكه المصارف العراقية إذ كلما زادت الموجودات كانت لها قدره أكبر على توليد الإيرادات، ولكن بالمقارنة على أساس حجم الموجودات ومقدار الإيرادات المتولدة سيتضح إن المصارف القطرية هي المتفوقة بسبب انخفاض حجم موجوداتها مقارنة بالمصارف العراقية وتحقيقها هامش ربح تشغيلي مرتفع نسبة إلى موجوداتها، ولكن المصارف العراقية تتميز بامتلاكها حجم موجودات كبير مقابل انخفاض هامش الربح التشغيلي قياساً بموجوداتها

## الفصل الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

بسبب عدم وجود الفرص الاستثمارية وانعدام الاستقرار الاقتصادي والمشاكل التي تواجه الاقتصاد الحالي الناتج عن الاحتلال سنة 2003.

### 5- ربحية السهم (EPS)

يوضح هذا المؤشر ربحية السهم علماً إن القيمة الاسمية للسهم هي دينار واحد أو واحد ريال بالنسبة إلى المصارف القطرية ولذلك اعتمده على رأس المال المدفوع ويعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء المتمثل بنصيب السهم الواحد (الدينار الواحد) من الربحية وإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على حسن الأداء وارتفاع مستوى الكفاءة ويحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على عدد الأسهم (رأس المال المدفوع).

ويبين الجدول (3-25) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح ربحية السهم ما بين (0.01 دينار) لمصرف بابل بعدها كحد أدنى و(0.54 دينار) لمصرف بغداد بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لهذا المؤشر يتراوح ما بين (0.07 دينار) لمصرف الاتحاد كحد أدنى و(0.29 دينار) لمصرف بغداد كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام إذ بلغ المتوسط العام لهذه النتائج (0.18 دينار) وكان الفرق بين الوسط الحسابي الأعلى والأدنى هو (0.22 دينار).

إذ كانت هذه النسب في ارتفاع وانخفاض ويعود سبب ذلك إلى عدم استقرار حجم الإرباح المتحققة بحسب النشاط المصرفي والمالي خلال سنوات الدراسة ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3-25) إن الانخفاض في ربحية السهم لمصرف بغداد بشكل تدريجي على الرغم من تحقيقه أعلى وسط حسابي يعود ذلك إلى زيادة رأس المال المدفوع بشكل تدريجي إذ وصل عام 2010 إلى (100) مليار دينار بعد أن كان (52) مليار دينار في عام 2006.

### الجدول (3-25)

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشر الأداء المصرفي

ربحية السهم للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 (بالدينار)

السنوات المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	0.54	0.30	0.28	0.18	0.13	0.29
الانتماء	0.47	0.30	0.20	0.07	0.08	0.22
الشرق الأوسط	0.18	0.47	0.32	0.21	0.13	0.26
بابل	0.1	0.09	0.18	0.07	0.09	0.12
الاستثمار	0.02	0.26	0.20	0.09	0.11	0.14
الاتحاد	0.02	0.07	0.05	0.05	0.14	0.07
الخليج	0.05	0.23	0.42	0.14	0.07	0.18
المتوسط العام	0.19	0.25	0.24	0.12	0.11	0.18

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

ويبين الجدول (3-26) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح ربحية السهم ما بين (0.49 ريال) للمصرف الأهلي بعدها الحد الأدنى و(1.5 ريال) للمصرف الوطني بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي لهذا المؤشر ما بين (0.59 ريال) للمصرف الأهلي كحد أدنى و(1.4 ريال) للمصرف الوطني كحد أعلى وكان الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للوسط الحسابي هو (0.81 ريال) وهو أدنى من المتوسط العام لهذه النتائج و الذي بلغ (0.84 ريال).

الجدول (3-26)

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

ربحية السهم للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 (بالريال)

المتوسط العام	التجاري	الوطني	الدوحة	الأهلي	السنوات/المصارف
0.8	0.61	1.5	0,60	0.50	2006
0.9	0.99	1.3	0.74	0.60	2007
0.9	0.83	1.5	0.55	0.73	2008
0.78	0.70	1.4	0.54	0.49	2009
0.86	0.72	1.5	0.56	0.65	2010
0.84	0.77	1.4	0.60	0.59	الوسط الحسابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

و عند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية عينة الدراسة يتضح إن المصارف القطرية تحقق ربحية للسهم أكبر من ربحية السهم المتحقق في المصارف العراقية ويعود سبب ذلك إلى صغر رأس المال المدفوع في المصارف القطرية مقارنة بحجم الأرباح المتحققة بالعكس من المصارف العراقية أي عدم الكفاءة في إدارة الموجودات.

### 6- صافي هامش الربح (NPM)

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

يوضح هذا المؤشر نسبة صافي الدخل بعد الضريبة إلى إجمالي إيرادات النشاط وترتبط زيادة الإيرادات أساساً بزيادة نشاط المصرف في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديه في القروض والسلف والاستثمارات المالية وحوالات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة وعليه فإن هذا المؤشر يبين الأهمية النسبية للإيرادات من الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات ودرجة اعتماد المصرف على هذا المورد من الإيرادات قياساً بموارد الدخل الأخرى ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الإيرادات أي مقدار ما يشكله الربح الصافي من إجمالي الإيرادات.

ويبين الجدول (3-27) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (18.4%) لمصرف الخليج بعدها كحد أدنى و(52%) لمصرف الائتمان بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (29.9%) لمصرف الاستثمار كحد أدنى و(38.2%) لمصرف الائتمان كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام وكان الفرق بين المتوسطين الأعلى والأدنى هو (8.7%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (33.85%).

و يوضح هذا المؤشر مقدار ما يشكله الربح الصافي من الإيرادات المتحققة السنوية رغم التفاوت في هذه النسب بين مصارف العينة ولكن كانت نسب هذا المؤشر مقبولة لأغلب السنوات، إذ كان مصرف الائتمان يتفوق على باقي مصارف عينة الدراسة لتحقيقه أعلى وسط حسابي إذ بلغ (38.2%).

### الجدول (3-27)

هامش صافي الربح للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

الوسيط الحسابي	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات المصارف
%35.6	%32	%37	%44	%49	%16	بغداد
%38.2	%37	%25	%36	%41	%52	الائتمان
%31.22	%27.8	%32	%20.7	%49.6	%26	الشرق الأوسط
%35.74	%29.4	%26.8	%43.6	%31	%48.9	بابل

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الاستثمار	%3.5	%40.4	%34.3	%31.3	%40	%29.9
الاتحاد	%25	%45	%33.6	%35.5	%42.5	%36.32
الخليج	%18.4	%42	%37	%33	%19.5	%29.98
المتوسط العام	%27	%42.57	%35.6	%31.5	%32.6	%33.85

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

ويبين الجدول (3-28) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف القطرية عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (48%) لمصرف الدوحة بعدها كحد أدنى و(75%) للمصرف الوطني بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (56.6%) لمصرف الدوحة كحد أدنى و(71.2%) للمصرف الوطني كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام وكان الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للوسط الحسابي يبلغ (14.6%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (62.8%).

رغم التفاوت في النسب بين مصارف عينة الدراسة كان المصرف الوطني متفوق على المصارف الأخرى في عينة الدراسة إذ حقق وسط حسابي قد بلغ (71.2%) وهو أعلى من المتوسط العام.

### الجدول (3-28)

هامش صافي الربح للمصارف القطرية عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

المتوسط العام	التجاري	الوطني	الدوحة	الأهلي	السنوات/المصارف
%65.5	%64	%69	%69	%60	2006
%66.8	%72	%67	%62	%66	2007
%63	%61	%71	%54	%66	2008
%56.5	%55	%74	%48	%49	2009
%62.3	%64	%75	%50	%60	2010
%62.8	%63.2	%71.2	%56.6	%60.2	الوسط الحسابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

وعند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية في عينة الدراسة إذ كانت المصارف القطرية متفوقة على المصارف العراقية في تحقيقها نسب أكبر لهامش صافي الربح وهذا يؤكد النسب في الجدول (3-27) و الجدول (3-28) وكان المتوسط العام للمصارف القطرية في عينة الدراسة (62.8%) وكان المتوسط العام للمصارف العراقية في عينة الدراسة (33.85%) إذ كان الفرق بين المتوسط العام للمصارف القطرية والمتوسط العام للمصارف العراقية في عينة الدراسة يبلغ (28.95%) وهي نسبة كبيرة جداً.

### 7- استغلال (منفعة) الموجودات (AU)

## المصدر الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استغلال موجوداته المتوفرة لديه في تحقيق الإيرادات خلال السنة المالية، إذ إن الإدارة الكفؤ والقادرة على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب الذي يحقق عائد أفضل مقابل مخاطر أقل هي الإدارة القادرة على استغلال موجوداتها في الاستثمار و كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الإيرادات على الموجودات.

و يبين الجدول (3-29) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف العراقية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (3.5%) لمصرف الائتمان بعدها كحد أدنى و(15.5%) لمصرف الاتحاد بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (6.2%) لمصرف بغداد كحد أدنى و(10.5%) لمصرف الاستثمار بعدها كحد أعلى وكان الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للوسط الحسابي يبلغ (4.3%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (8.3%).

وإن سبب تحقيق مصرف الائتمان أدنى نسبة هو إن مصرف الائتمان في السنوات الأخيرة ازدادت موجوداته إذ وصلت عام 2010 (594) مليار دينار بعد إن كانت عام 2008 (337) مليار دينار ولكن رغم هذه الزيادة في حجم الموجودات انخفضت الإيرادات إذ كانت تبلغ في عام 2008 (38) مليار دينار إذ وصلت إلى (20) مليار دينار عام 2010 مما أدى إلى تخفيض نسبة استغلال الموجودات.

### الجدول (3-29)

مستوى استغلال الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة ولمدة من 2006 ولغاية 2010

السنويات المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	5.3%	8.9%	8%	5%	4%	6.2%
الائتمان	6.4%	10.4%	11.3%	6.8%	3.5%	7.7%
الشرق الأوسط	6%	7%	7.8%	6.5%	5.3%	6.5%
بابل	7.9%	10.5%	9.9%	7.7%	7.2%	8.6%

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الاستثمار	%8	%14.6	%13.8	%7.3	%8.6	%10.5
الاتحاد	%6.3	%10	%9.7	%6.3	%15.5	%9.6
الخليج	%7.2	%8.6	%11.7	%8.3	%7.6	%8.7
المتوسط العام	%6.7	%10	%10.3	%6.8	%7.4	%8.3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

ويبين الجدول (3-30) نتائج هذا المؤشر للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (2.9%) للمصرف الأهلي بعدها كحد أدنى و (5%) لمصرف الدوحة بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (3.4%) للمصرف الأهلي والوطني بعدها كحد أدنى و(4.6%) لمصرف الدوحة بعدها كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام وكان الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للوسط الحسابي يبلغ (1.2%) إذ بلغت هذه النتائج في متوسطها العام (4%).

### الجدول (3-30)

مستوى استغلال الموجودات للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

المتوسط العام	التجاري	الوطني	الدوحة	الأهلي	السنوات/المصارف
%4.2	%4.5	%4	%4.9	%3.5	2006
%3.8	%4.3	%3	%5	%2.9	2007
%4	%4.5	%3.4	%4.5	%3.6	2008
%3.9	%4.8	%3	%4.4	%3.3	2009
%3.9	%4.1	%3.4	%4.4	%3.8	2010
%4	%4.4	%3.4	%4.6	%3.4	الوسط الحسابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

وعند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية يتضح إن المصارف العراقية متفوقة على المصارف القطرية من خلال النظر إلى هذه النسب فقد كان أدنى وسط حسابي للمصارف العراقية (6.2%) وأعلى وسط حسابي (10.5%) وقد بلغ المتوسط العام (8.3%). أما المصارف القطرية فقد حققت أدنى وسط حسابي يبلغ (3.4%) وأعلى وسط حسابي يبلغ (4.6%) وكان المتوسط العام يبلغ (4%)، على الرغم من تفوق المصارف العراقية على المصارف القطرية في تحقيقها نسبة استغلال أكبر إلا إن هذه النسبة لا تتناسب مع حجم الموجودات الموجودة في المصارف العراقية.

### 8-مضاعف حق الملكية (EM)

يوضح هذا المؤشر مقدار القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصرف بشأن استخدام أموال الغير (الودائع) في هيكلها المالي مقارنة بحقوق الملكية وبما يؤدي إلى تعظيم العائد على حق

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الملكية وإن المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة (التمويل بأموال الغير) وهي أموال ذات الكلفة ثابتة أو منخفضة لزيادة العائد على حقوق الملكية و نادراً ما تستخدم القروض في التمويل, ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي الموجودات على حق الملكية.

و يبين الجدول (3-31) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (1.1مره) لمصرف الاتحاد بعدها كحد أدنى و (8.9مره) لمصرف الشرق الأوسط بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (1.6مره) لمصرف الاتحاد كحد أدنى و (7.9مره) لمصرف الشرق الأوسط كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام وكان الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للوسط الحسابي يبلغ (6.3مره) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (4.6مره).

ويعبر هذا المؤشر عن مقدار حجم الموجودات مقابل حق الملكية أي كم مره حجم الموجودات بمقدار حق الملكية فأن ارتفاعه يعني إن حق الملكية منخفض, وانخفاض هذا المؤشر يعطي للمودعين ثقة وأمان أكثر بالمصارف ذات النسبة المنخفضة وفي حالة ارتفاعها يعطي العكس.

### الجدول (31-3)

مضاعف حق الملكية للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010(مره)

الوسط الحسابي	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات المصارف
6.3	8	7.3	5.8	4.8	5.6	بغداد
5.3	4.4	3.3	3.6	4.6	10.6	الانتماء
7.9	6.9	7.4	8.9	8.1	8.4	الشرق الأوسط
2.8	3.4	3	3.1	2.3	2.1	بابل
3.6	2.8	3.1	3.4	3.4	5.4	الاستثمار
1.6	1.7	2.2	1.5	1.3	1.1	الاتحاد

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الخليج	3.4	5	5.8	4.4	4.3	4.6
المتوسط العام	5.2	4.2	4.6	4.4	4.5	4.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

ويبين الجدول (3-32) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (4.8 مره) للمصرف التجاري بعدها كحد أدنى و (10.9 مره) للمصرف الأهلي بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (5.7 مره) للمصرف التجاري كحد أدنى و (9.4 مره) للمصرف الأهلي كحد أعلى وكان الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للوسط الحسابي يبلغ (3.7 مره) وتبلغ هذه النتائج في متوسطها العام (8 مره).

### الجدول (3-32)

مضاعف حق الملكية للمصارف القطرية عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 (مره)

المتوسط العام	التجاري	الوطني	الدوحة	الأهلي	السنوات/المصارف
7.4	5.4	8.5	7.8	8	2006
8.5	7.3	8.3	8.3	10.2	2007
8.5	6.1	9.1	7.9	10.9	2008
7.8	4.8	9	7.9	9.4	2009
7.7	5	9.2	7.8	8.7	2010

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

8	5.7	8.8	7.9	9.4	الوسط الحسابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 ولغاية 2010

وهل استطاعت المصارف في عينة الدراسة الاستفاضة من مؤشر مضاعف حق الملكية في تحسين العائد على حق الملكية، ونلاحظ انخفاض نسب هذا المؤشر للمصارف العراقية في عينة الدراسة بالمقارنة مع المصارف القطرية عينة الدراسة و أيضاً تحقق عائد على حق الملكية أقل من المصارف القطرية، ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (3-28) يتضح إن مؤشر مضاعف حق الملكية للمصارف العراقية يتراوح ما بين (1.6 مره) و(7.9 مره) في حين كانت نسب هذا المؤشر للمصارف القطرية تتراوح ما بين (5.7 مره) و(9.4 مره) وذلك بسبب توجه المصارف العراقية في السنوات الأخيرة بعد صدور قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 إلى زيادة رأس المال المدفوع بمبالغ كبيره جداً تفوق نسبة الزيادة السنوية في إجمالي الموجودات في المصارف، وإذ قام البنك المركزي بتطبيق قيود صارمة على إدارة المصارف الخاصة بخصوص منح الائتمان النقدي الذي يلزم المصارف بأن لا يزيد على نسبة 70% من إجمالي الودائع المصرفية وهذا ينعكس في انخفاض عدد مرات الرافعة المالية ومن ثم انخفاض أثرها في زيادة معدل العائد على حق الملكية.

## المبحث الثالث

### تحليل علاقة الارتباط والتأثير

لغرض معرفة علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة ( $Y_n$ ) التي هي مؤشرات الأداء المصرفي المستخدمة لقياس الأداء المصرفي , إذ إن ( $X_1$ ) نسبة الاحتياطي القانوني و ( $X_2$ ) نسبة كفاية رأس المال, إذ تم اعتماد معادلة الارتباط ( $r$ ) لقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة , و لمعرفة التغيير الحاصل في مؤشرات الأداء المصرفي من خلال تأثير نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة كفاية رأس المال تم اعتماد معامل التفسير ( $R^2$ ).

#### أولاً/ الارتباط

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة تم اعتماد معامل الارتباط (بيرسون) ثم اعتماد اختبار T لتحديد وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معين أو عدم وجودها بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة , إذ تكون هذه العلاقة معنوية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية و غير معنوية في حالة العكس.

وفيما يأتي عرض لنتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة العراقية والقطرية.

#### أ- المصارف العراقية

يتضح من الجدول رقم (33-3) والجدول رقم (34-3) والخاصة بالمصارف العراقية إن هناك اختلاف في معدلات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ( $X_1$ ) إي نسبة الاحتياطي القانوني و المتغير المستقل الآخر ( $X_2$ ) إي نسبة كفاية رأس المال والمتغيرات المعتمدة ( $Y_n$ ) وهي مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء في المصارف عينة الدراسة (بافتراض  $n=1,2,\dots,8$ ).

إذ يبين الجدول رقم (33-3) نتائج علاقات الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي و كما يأتي:

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### 1- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على حق الملكية $(Y_1, X_1)$ .

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.475) بين  $(y_1, x_1)$  وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.934) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على حق الملكية).

### 2- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على الموجودات $(Y_2, X_1)$ .

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.182) بين  $(y_2, x_1)$  وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.320) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على الموجودات).

### 3- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الفائدة $(Y_3, X_1)$ .

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.518) بين  $(y_3, x_1)$  وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين أي إن لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني تؤثر بشكل سلبي على صافي هامش الفائدة وهذا يفسر منطقياً بأن لنسبة الاحتياطي القانوني علاقة بهذا المؤشر , و لكن بلغت قيمة T المحسوبة (-1.048) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و صافي هامش الفائدة).

### 4- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح التشغيلي $(Y_4, X_1)$ .

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.297) بين  $(y_4, x_1)$  وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.539) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح التشغيلي).

### 5- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني و ربحية السهم $(Y_5, X_1)$ .

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.618) بين  $(y_5, x_1)$  وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (1.360) وهي أصغر من قيمة T

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و ربحية السهم).

### 6- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح (Y6,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.125) بين (y6,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.218) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح).

### 7- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني واستغلال الموجودات (Y7,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.276) بين (y7,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.498) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني واستغلال الموجودات).

### 8- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف حق الملكية (Y8,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.120) بين (y8,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.209) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف حق الملكية).

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الجدول رقم (3-33)

نتائج علاقات الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي (Yn,Xi)

المعتمد المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 صافي هامش الربح التشغيلي	Y5 ربحية السهم	Y6 صافي هامش الربح	Y7 استغلال الموجودات	Y8 مضاعف حق الملكية
معامل الارتباط r	0.475	0.182	-0.518	0.297	0.618	0.125	0.276	0.120
قيم اختبار T	0.934	0.320	-1.048	0.539	1.360	0.218	0.498	0.209
طبيعة العلاقة	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS
الجدولية 2.132 (T)								

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ويبين الجدول رقم (3-34) نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المصرفي و كما يأتي:

**1- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و معدل العائد على حق الملكية (Y1,X2).**

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.897) بين (y1,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (3.513) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية).

**2- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و معدل العائد على الموجودات (Y2,X2).**

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.738) بين (y2,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (1.892) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

(2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات).

### 3- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الفائدة (Y3,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.803) بين (y3,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين أي إن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على صافي هامش الفائدة وهذا يفسر منطقياً وبشكل صحيح بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر, و بلغت قيمة T المحسوبة (2.332) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الفائدة).

### 4- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح التشغيلي (Y4,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.762) بين (y4,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (2.035) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح التشغيلي).

### 5- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم (Y5,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.861) بين (y5,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (2.937) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم).

### 6- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح (Y6,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.673) بين (y6,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (1.577) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح).

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

7- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات (Y7,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.777) بين (y7,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (2.135) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات).

8- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية (Y8,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.312) بين (y8,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين أي إن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على مضاعف حق الملكية وهذا يفسر منطقياً وبشكل صحيح بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر, وبلغت قيمة T المحسوبة (-0.569) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومضاعف حق الملكية).

### الجدول رقم (3-34)

نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المصرفي (Yn,X2)

المعتمد المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 صافي هامش الربح التشغيلي	Y5 ربحية السهم	Y6 صافي هامش الربح	Y7 استغلال الموجودات	Y8 مضاعف حق الملكية
معامل الارتباط r	0.897	0.738	-0.803	0.762	0.861	0.673	0.777	-0.312
قيم اختبار T	3.513	1.892	2.332	2.035	2.937	1.577	2.135	-0.569
طبيعة العلاقة	S	NS	S	NS	S	NS	S	NS
(T) الجدولية 2.132								

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

### ب- المصارف القطرية

يتضح من الجدول رقم (3-35) والجدول رقم (3-36) والخاص بالمصارف القطرية هنالك اختلاف في معدلات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ( $X_1, X_2$ ) والمتغيرات المعتمدة ( $Y_n$ ) والتي تمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء في المصارف عينة الدراسة (بافتراض  $n=1,2,.....,8$ ), في حين ( $X_1$ ) يمثل نسبة الاحتياطي القانوني و المتغير المستقل الآخر ( $X_2$ ) يمثل نسبة كفاية رأس المال. وبيّن الجدول رقم (3-35) نتائج علاقات الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي و كما يأتي:

#### **1- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على حق الملكية ( $Y_1, X_1$ ).**

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.614) بين ( $y_1, x_1$ ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين وهذا يعني إن لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني تؤثر بشكل سلبي على معدل العائد على حق الملكية وهذا يفسر منطقياً بأن لنسبة الاحتياطي القانوني علاقة بهذا المؤشر , وبلغت قيمة T المحسوبة (-1.346) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على حق الملكية).

#### **2- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على الموجودات ( $Y_2, X_1$ ).**

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.755) بين ( $y_2, x_1$ ) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين وهذا يعني إن لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني تؤثر بشكل سلبي على معدل العائد على الموجودات وهذا يفسر منطقياً بأن لنسبة الاحتياطي القانوني علاقة بهذا المؤشر , وبلغت قيمة T المحسوبة (-1.995) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على الموجودات).

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### 3- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الفائدة (Y3,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.189) بين (y3,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , و لكن بلغت قيمة T المحسوبة (0.333) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و صافي هامش الفائدة).

### 4- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح التشغيلي (Y4,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.224) بين (y4,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.399) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و صافي هامش الربح التشغيلي).

### 5- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني و ربحية السهم (Y5,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.021) بين (y5,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.037) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و ربحية السهم).

### 6- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح (Y6,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.742) بين (y6,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين وهذا يعني إن لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني تأثير سلبي على صافي هامش الربح وهذا يفسر منطقياً بأن لنسبة الاحتياطي القانوني علاقة بهذا المؤشر , وبلغت قيمة T المحسوبة (-1.915) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و صافي هامش الربح).

### 7- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني واستغلال الموجودات (Y7,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.395) بين (y7,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين وهذا يعني إن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تؤثر بشكل سلبي على

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

استغلال الموجودات وهذا يفسر منطقياً بأن لنسبة الاحتياطي القانوني علاقة بهذا المؤشر , وبلغت قيمة T المحسوبة (-0.745) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني واستغلال الموجودات).

### 8- الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف حق الملكية (Y8,X1).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.119) بين (y8,x1) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.207) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف حق الملكية).

### الجدول رقم (3-35)

نتائج علاقات الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي (Yn,X1)

المعتمد المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 صافي هامش الربح التشغيلي	Y5 ربحية السهم	Y6 صافي هامش الربح	Y7 استغلال الموجودات	Y8 مضاعف حق الملكية
معامل الارتباط r	-0.614	-0.755	0.189	0.224	0.021	-0.742	-0.395	0.119
قيمة اختبار T	-1.346	-1.995	0.333	0.399	0.037	-1.915	-0.745	0.207
طبيعة العلاقة	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS
الجدولية (T) 2.132								

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

ويبين الجدول رقم (3-36) نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المصرفي و كما يأتي:

### 1- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و معدل العائد على حق الملكية (Y1,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.536) بين (y1,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين وهذا يعني إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على معدل العائد على حق الملكية وهذا يفسر منطقياً بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر , وبلغت قيمة T المحسوبة (-1.099) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية).

### 2- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و معدل العائد على الموجودات (Y2,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.002) بين (y2,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.003) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات).

### 3- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الفائدة (Y3,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.925) بين (y3,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين, وبلغت قيمة T المحسوبة (4.222) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الفائدة).

### 4- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح التشغيلي (Y4,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.035) بين (y4,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين وهذا يعني إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى تخفيض صافي هامش الربح التشغيلي أي تؤثر عليه بشكل سلبي , وبلغت قيمة T المحسوبة (-0.061) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح التشغيلي).

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### 5- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم (Y5,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.712) بين (y5,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين وهذا يشير إلى إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على ربحية السهم وهذا يفسر منطقياً وبشكل صحيح بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر , وبلغت قيمة T المحسوبة (-1.757) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم).

### 6- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح (Y6,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.255) بين (y6,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين ويشير هذا إلى إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى تخفيض صافي هامش الربح وهذا يفسر منطقياً وبشكل صحيح بأن نسبة كفاية رأس المال لها علاقة بهذا المؤشر , وبلغت قيمة T المحسوبة (-0.457) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح).

### 7- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات (Y7,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.353) بين (y7,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب ضعيف بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (0.653) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات).

### 8- الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية (Y8,X2).

بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.949) بين (y8,x2) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين أي زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على مضاعف حق الملكية وهذا يفسر منطقياً وبشكل صحيح بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر , وبلغت قيمة T المحسوبة (5.215) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض

## الفصل الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومضاعف حق الملكية).

الجدول رقم (36-3)

نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المصرفي (Y<sub>n</sub>,X<sub>2</sub>)

المعتمد المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 صافي هامش الربح التشغيلي	Y5 ربحية السهم	Y6 صافي هامش الربح	Y7 استغلال الموجودات	Y8 مضاعف حق الملكية
معامل الارتباط r	-0.536	0.002	0.925	-0.035	-0.712	-0.255	0.353	-0.949
قيم اختبار T	-1.099	0.003	4.222	-0.061	-1.757	-0.457	0.653	5.215
طبيعة العلاقة	NS	NS	S	NS	NS	NS	NS	S
(T) الجدولية 2.132								

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

و عند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية على أساس نسبة الاحتياطي القانوني نجد المصارف العراقية تحقق معاملات ارتباط جميعها موجبة ماعدا علاقة الارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الفائدة كانت علاقة عكسية بين المتغيرين وهذا يعني إن نسبة الاحتياطي القانوني تؤثر على صافي هامش الفائدة بشكل سلبي في حالة ارتفاعها و على الرغم من ذلك كانت علاقة الارتباط جميعها غير معنوية.

في حين كانت معاملات الارتباط في المصارف القطرية تتراوح ما بين الموجب والسالب وكانت معاملات الارتباط بالسالب للمؤشرات الآتية (معدل العائد على حق الملكية , معدل العائد على الموجودات , صافي هامش الربح , استغلال الموجودات) وهذا يعني إن العلاقة كانت عكسية بين

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

نسبة الاحتياطي القانوني وهذه المؤشرات أما بقية المؤشرات فقد كانت موجبة في حين كانت علاقة الارتباط جميعها غير معنوية.

و بالمقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية على أساس نسبة كفاية رأس المال يتبين إن المصارف العراقية حققت معاملات ارتباط تتراوح ما بين الموجب والسالب وكانت قيم معامل الارتباط بالسالب للمؤشرات الآتية صافي هامش الفائدة , مضاعف حق الملكية , أما بقية المؤشرات فجميعها كانت موجبة في حين كانت بعض علاقات الارتباط غير معنوية بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الأداء المصرفي و معنوية مع المؤشرات الآتية معدل العائد على حق الملكية و صافي هامش الفائدة و ربحية السهم واستغلال الموجودات.

أما في المصارف القطرية كانت معاملات الارتباط ايضاً تتراوح ما بين الموجب والسالب وكانت سالبه للمؤشرات الآتية (معدل العائد على حق الملكية , صافي هامش الربح التشغيلي , ربحية السهم , صافي هامش الربح , مضاعف حق الملكية) وبقية المؤشرات كانت بالموجب وعلاقة الارتباط كانت معنوية مع صافي هامش الفائدة ومضاعف حق الملكية وغير معنوية مع المؤشرات الأخرى .

و عموماً كان ارتباط نسبة كفاية رأس المال بمؤشرات الأداء المصرفي أكبر من ارتباط نسبة الاحتياطي القانوني بهذه المؤشرات في المصارف العراقية والقطرية ولكن كان ارتباطها أكبر بالمصارف القطرية.

### ثانياً/ التأثير

ولمعرفة فيما إذا كان هنالك تأثير للمتغيرات المستقلة نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة كفاية رأس المال على مؤشرات الأداء المصرفي في المصارف عينة الدراسة تم اعتماد  $R^2$  معامل التفسير ثم اعتماد اختبار  $F$  لتحديد وجود علاقة تأثير معنوية عند مستوى معين أو عدم وجودها بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة , إذ تكون هذه العلاقة معنوية إذا كانت قيمة  $F$  المحسوبة أكبر من قيمة  $F$  الجدولية وغير معنوية في حالة العكس.

وفيما يأتي عرض لنتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة العراقية والقطرية.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

### أ-المصارف العراقية

يتضح من الجدول رقم (37-3) و الجدول رقم (38-3) بأن هنالك اختلاف في قيم معامل التفسير  $R^2$  بين المتغيرات المستقلة ( $X_1, X_2$ ) والمتغيرات المعتمدة ( $Y_n$ ) والتي تمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء في المصارف عينة الدراسة (بافتراض  $n=1,2,.....,8$ ) إذ إن  $X_1$  تمثل نسبة الاحتياطي القانوني و  $X_2$  تمثل نسبة كفاية رأس المال.

إذ يبين الجدول رقم (37-3) نتائج معامل التفسير واختبار  $F$  بين نسبة الاحتياطي القانوني و مؤشرات الأداء المصرفي وكما يأتي:

#### **1- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في معدل العائد على حق الملكية ( $Y_1, X_1$ ).**

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.225) بين ( $y_1, x_1$ ) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (22.5%) من التغيرات الحاصلة في  $y_1$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة  $F$  المحسوبة (0.873) وهي أصغر من قيمة  $F$  الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على حق الملكية).

#### **2- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في معدل العائد على الموجودات ( $Y_2, X_1$ ).**

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.033) بين ( $y_2, x_1$ ) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (3.3%) من التغيرات الحاصلة في  $y_2$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة  $F$  المحسوبة (0.102) وهي أصغر من قيمة  $F$  الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على الموجودات).

#### **3- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في صافي هامش الفائدة ( $Y_3, X_1$ ).**

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.268) بين ( $y_3, x_1$ ) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (26.8%) من التغيرات الحاصلة في  $y_3$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة  $F$  المحسوبة (1.099) وهي أصغر من قيمة  $F$  الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الفائدة).

### 4- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في صافي هامش الربح التشغيلي (Y4,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.088) بين (y4,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (8.8%) من التغيرات الحاصلة في  $y_4$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.290) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح التشغيلي).

### 5- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في ربحية السهم (Y5,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.381) بين (y5,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (38.1%) من التغيرات الحاصلة في  $y_5$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (1.850) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و ربحية السهم).

### 6- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في صافي هامش الربح (Y6,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.016) بين (y6,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (1.6%) من التغيرات الحاصلة في  $y_6$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.047) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح).

### 7- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في استغلال الموجودات (Y7,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.076) بين (y7,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (7.6%) من التغيرات الحاصلة في  $y_7$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.248) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني واستغلال الموجودات).

8- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في مضاعف حق الملكية (Y8,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.014) بين (y8,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x1 تفسر ما مقداره (1.4%) من التغيرات الحاصلة في y8 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.044) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف حق الملكية).

### الجدول رقم (3-37)

نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة الاحتياطي القانوني و مؤشرات الأداء المصرفي (Yn,X1)

المعتمد المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 صافي هامش الربح التشغيلي	Y5 ربحية السهم	Y6 صافي هامش الربح	Y7 استغلال الموجودات	Y8 مضاعف حق الملكية
معامل التفسير $R^2$	0.225	0.033	0.268	0.088	0.381	0.016	0.076	0.014
قيم اختبار F	0.873	0.102	1.099	0.290	1.850	0.047	0.248	0.044
طبيعة العلاقة	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS
(F) الجدولية 4.54								

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

ويبين الجدول رقم (3-38) نتائج معامل التفسير واختبار F بين نسبة كفاية رأس المال و مؤشرات الأداء المصرفي وكما يأتي:

### 1- تأثير نسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على حق الملكية (Y1,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.804) بين (y1,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (80.4%) من التغيرات الحاصلة في  $y_1$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (12.342) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية).

### 2- تأثير نسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على الموجودات (Y2,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.544) بين (y2,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (54.4%) من التغيرات الحاصلة في  $y_2$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (3.578) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات).

### 3- تأثير نسبة كفاية رأس المال في صافي هامش الفائدة (Y3,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.644) بين (y3,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (64.4%) من التغيرات الحاصلة في  $y_3$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (5.437) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة).

### 4- تأثير نسبة كفاية رأس المال في صافي هامش الربح التشغيلي (Y4,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.580) بين (y4,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (58%) من التغيرات الحاصلة في  $y_4$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (4.141) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصنوي

ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الربح التشغيلي).

### 5- تأثير نسبة كفاية رأس المال في ربحية السهم (Y5,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.742) بين (y5,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (74.2%) من التغيرات الحاصلة في  $y_5$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (8.624) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم).

### 6- تأثير نسبة كفاية رأس المال في صافي هامش الربح (Y6,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.453) بين (y6,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (45.3%) من التغيرات الحاصلة في  $y_6$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (2.487) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الربح).

### 7- تأثير نسبة كفاية رأس المال في استغلال الموجودات (Y7,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.603) بين (y7,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (60.3%) من التغيرات الحاصلة في  $y_7$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (4.558) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال واستغلال الموجودات).

### 8- تأثير نسبة كفاية رأس المال في مضاعف حق الملكية (Y8,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.097) بين (y8,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (9.7%) من التغيرات الحاصلة في  $y_8$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.324) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية).

### الجدول رقم (38-3)

نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة كفاية رأس المال و مؤشرات الأداء المصرفي (Yn,X2)

المعتمد المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 صافي هامش الربح التشغيلي	Y5 ربحية السهم	Y6 صافي هامش الربح	Y7 استغلال الموجودات	Y8 مضاعف حق الملكية
معامل التفسير R <sup>2</sup>	0.804	0.544	0.644	0.580	0.742	0.453	0.603	0.097
قيم اختبار F	12.342	3.578	5.437	4.141	8.624	2.487	4.558	0.324
طبيعة العلاقة	S	NS	S	NS	S	NS	S	NS
4.54 الجدولية (F)								

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

### ب- المصارف القطرية

يتضح من الجدول رقم (39-3) و الجدول رقم (40-3) بأن هنالك اختلاف في قيم معامل التفسير R<sup>2</sup> بين المتغيرات المستقلة (X1,X2) والمتغيرات المعتمدة (Yn) والتي تمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء في المصارف عينة الدراسة (بافتراض n=1,2,.....,8) إذ إن X1 تمثل نسبة الاحتياطي القانوني و X2 تمثل نسبة كفاية رأس المال.

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

إذ يبين الجدول رقم (3-39) نتائج معامل التفسير واختبار F بين نسبة الاحتياطي القانوني و مؤشرات الأداء المصرفي وكما يأتي:

### 1- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في معدل العائد على حق الملكية (Y1,X1).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.376) بين (y1,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x1 تفسر ما مقداره (37.56%) من التغيرات الحاصلة في y1 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (1.811) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على حق الملكية).

### 2- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في معدل العائد على الموجودات (Y2,X1).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.570) بين (y2,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x1 تفسر ما مقداره (57%) من التغيرات الحاصلة في y2 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (3.979) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على الموجودات).

### 3- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في صافي هامش الفائدة (Y3,X1).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.036) بين (y3,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x1 تفسر ما مقداره (3.6%) من التغيرات الحاصلة في y3 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.111) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الفائدة).

### 4- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في صافي هامش الربح التشغيلي (Y4,X1).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.050) بين (y4,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x1 تفسر ما مقداره (5%) من التغيرات الحاصلة في y4 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.159) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح التشغيلي).

### 5- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في ربحية السهم (Y5,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.000) بين (y5,x1) وهذا يعني إن التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني لا تؤثر على ربحية السهم لان ربحية السهم تؤثر على عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.001) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني و ربحية السهم).

### 6- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في صافي هامش الربح (Y6,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.550) بين (y6,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (55%) من التغيرات الحاصلة في  $y_6$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (3.668) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني وصافي هامش الربح).

### 7- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في استغلال الموجودات (Y7,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.156) بين (y7,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (15.6%) من التغيرات الحاصلة في  $y_7$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.555) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني واستغلال الموجودات).

### 8- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في مضاعف حق الملكية (Y8,X1).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.014) بين (y8,x1) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_1$  تفسر ما مقداره (1.4%) من التغيرات الحاصلة في  $y_8$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل ضمن نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.043) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومضاعف حق الملكية).

الجدول رقم (3-39)

نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة الاحتياطي القانوني و مؤشرات الأداء المصرفي (Yn,X1)

المعتمد المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 صافي هامش الربح التشغيلي	Y5 ربحية السهم	Y6 صافي هامش الربح	Y7 استغلال الموجودات	Y8 مضاعف حق الملكية
معامل التفسير R <sup>2</sup>	0.376	0.570	0.036	0.050	0.000	0.550	0.156	0.014
قيم اختبار F	1.811	3.979	0.111	0.159	0.001	3.668	0.555	0.043
طبيعة العلاقة	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS	NS
4.54 الجدولية (F)								

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ويبين الجدول رقم (3-40) نتائج معامل التفسير واختبار F بين نسبة كفاية رأس المال و مؤشرات الأداء المصرفي وكما يأتي:

1-تأثير نسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على حق الملكية (Y1,X2).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.287) بين (y1,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x2 تفسر ما مقداره (28.7%) من التغيرات الحاصلة في y1 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (1.207) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية).

### 2- تأثير نسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على الموجودات (Y<sub>2</sub>,X<sub>2</sub>).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.000) بين (y<sub>2</sub>,x<sub>2</sub>) وهذا يعني إن التغيير في نسبة كفاية رأس المال لا يؤدي إلى أي تغيير في معدل العائد على حق الملكية لأن معدل العائد على حق الملكية تؤثر عليه عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة, وبلغت قيمة F المحسوبة (0.000) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات).

### 3- تأثير نسبة كفاية رأس المال في صافي هامش الفائدة (Y<sub>3</sub>,X<sub>2</sub>).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.856) بين (y<sub>3</sub>,x<sub>2</sub>) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x<sub>2</sub> تفسر ما مقداره (85.6%) من التغيرات الحاصلة في y<sub>3</sub> والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة, وبلغت قيمة F المحسوبة (17.828) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة).

### 4- تأثير نسبة كفاية رأس المال في صافي هامش الربح التشغيلي (Y<sub>4</sub>,X<sub>2</sub>).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.001) بين (y<sub>4</sub>,x<sub>2</sub>) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x<sub>2</sub> تفسر ما مقداره (0.1%) من التغيرات الحاصلة في y<sub>4</sub> والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة, وبلغت قيمة F المحسوبة (0.004) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الربح التشغيلي).

### 5- تأثير نسبة كفاية رأس المال في ربحية السهم (Y<sub>5</sub>,X<sub>2</sub>).

بلغت قيمة R<sup>2</sup> معامل التفسير (0.507) بين (y<sub>5</sub>,x<sub>2</sub>) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x<sub>2</sub> تفسر ما مقداره (50.7%) من التغيرات الحاصلة في y<sub>5</sub> والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة, وبلغت قيمة F المحسوبة (3.087) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم).

### 6- تأثير نسبة كفاية رأس المال في صافي هامش الربح (Y6,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.065) بين (y6,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (6.5%) من التغيرات الحاصلة في  $y_6$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.209) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الربح).

### 7- تأثير نسبة كفاية رأس المال في استغلال الموجودات (Y7,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.124) بين (y7,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (12.4%) من التغيرات الحاصلة في  $y_7$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.426) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نقبل الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات).

### 8- تأثير نسبة كفاية رأس المال في مضاعف حق الملكية (Y8,X2).

بلغت قيمة  $R^2$  معامل التفسير (0.901) بين (y8,x2) وهذا يعني إن التغيير في قيمة  $x_2$  تفسر ما مقداره (90.1%) من التغيرات الحاصلة في  $y_8$  والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (27.192) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية و عليه نرفض الفرضية التي مفادها ( لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية).

## الخصم الثالث..... تحليل الاحتياطي ومؤشرات الأداء المصرفي

الجدول رقم (3-40)

نتائج معامل التفسير واختبار F لنسبة كفاية رأس المال و مؤشرات الأداء المصرفي (Yn,X2)

المعتمد المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 صافي هامش الربح التشغيلي	Y5 ربحية السهم	Y6 صافي هامش الربح	Y7 استغلال الموجودات	Y8 مضاعف حق الملكية
معامل التفسير R <sup>2</sup>	0.287	0.000	0.856	0.001	0.507	0.065	0.124	0.901
قيم اختبار F	1.207	0.000	17.828	0.004	3.087	0.209	0.426	27.192
طبيعة العلاقة	NS	NS	S	NS	NS	NS	NS	S
4.54 الجدولية (F)								

\*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

\*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

و عند المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف القطرية على أساس نسبة الاحتياطي القانوني نجد جميع علاقات التأثير غير معنوية بين نسبة الاحتياطي القانوني و مؤشرات الأداء المصرفي في المصارف العراقية والمصارف القطرية .

أما على أساس نسبة كفاية رأس المال ففي المصارف العراقية كانت علاقات التأثير معنوية بين نسبة كفاية رأس المال والمؤشرات الآتية (معدل العائد على حق الملكية وصافي هامش الفائدة وربحية السهم و استغلال الموجودات) وغير معنوية مع المؤشرات الأخرى.

أما في المصارف القطرية فقد كانت علاقة التأثير معنوية للمؤشرات الآتية (صافي هامش الفائدة و مضاعف حق الملكية) وغير معنوية لمؤشرات الأداء الأخرى.

الفصل الرابع  
الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات

## المبحث الأول

### الاستنتاجات

#### أولاً/الجانب النظري

- 1- تعدد الواجبات المصدر الأساس لتمويل أنشطة المصارف المتنوعة وتشكل الجزء الأكبر من استخداماتها المالية لذا عمل البنك المركزي على ضرورة الاحتفاظ بنسبة معينة من هذه الواجبات لحماية أموال المودعين.
- 2- العمل المصرفي قائم على حياض مجموعة من المخاطر المصرفية التي تعكس آثارها بشكل سلبي في الأداء المصرفي إذا ما تم ارتدادها بشكل صحيح.
- 3- تتركز قرارات لجنة بازل 2 على ثلاث عائم أو ركائز أساسية هي : الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق. وقد حددت تلك الدعائم بهدف التعامل مع ما تواجهه المصارف من تحديات عديدة ناتجة عن الانفتاح الاقتصادي وما يسفر عنه من زيادة حدة المنافسة ، وما تبع ذلك من تطورات تلاحقها لتزويد المؤسسات والهيئات التشريعية المالية وعلى رأسها لجنة بازل بوضع تلك الدعائم التي من شأنها تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بالعمل المصرفي كافة.
- 4- على الرغم مما وفرته قرارات لجنة بازل 2 للمصارف من أساليب سليمة وآلية ضمن رقابة مستمرة وواعية فيما يتعلق بكفاية رأس المال المصرفي، فرضت في الوقت نفسه ضغوطاً جديدة على هذه المصارف على صعيد قياس المخاطر وارتدادها مع أعباء إضافية للرقابة الداخلية والخارجية وزيادة رأس المال.
- 5- زيادة رأس المال ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق كفاية رأس المال فكم من مصرف كان يتمتع برأسمال قوي ولكن سوء عمليات الإشراف والرقابة الداخلية أدى إلى إخفاقها.
- 6- ترتب على صدور قرارات بازل 2، الحاجة الماسة للمصارف العراقية إلى وكالات التقييم (التصنيف) الائتماني وهذا يوجب على المصارف عمق وقفها الائتماني الإيجابي بمزيد من الشفافية والإفصاح لتحسين درجة تصنيفها لما يترتب على ذلك من تحقيق ميزة تنافسية بين المصارف.

## الفصل الرابع..... الاستنتاجات والتوصيات

### ثانياً/الجانب العملي

- 1- استخدام البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني تنفيذاً للسياسة النقدية للسيطرة على العرض النقدي يكون ذات أثرٍ معدوم تقريباً وذلك بسبب السيولة التي تتمتع بها المصارف الخاصة العراقية.
- 2- وإن خلال التحليل المالي أظهرت النتائج أن المصارف القطرية كانت أكثر ربحية من المصارف العراقية على الرغم من تمتع المصارف العراقية برأسمال كبير مقارنة بالمصارف القطرية وهذا يدل على سوء إدارة المصارف العراقية والسبب هو عدم وجود قطاع استثماري لائتم بسبب فقدان الاستقرار.
- 3- أظهرت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال في المصارف العراقية أعلى من النسبة المتحققة في المصارف القطرية وهذا يدل على سوء العمليات الاستثمارية وسوء إدارة المخاطر.
- 4- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام عدم وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي في المصارف العراقية.
- 5- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام عدم وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي في المصارف القطرية.
- 6- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمؤشرات الآتية ( معدل العائد على حق الملكية وصافي هامش الفائدة و ربحية السهم واستغلال الموجودات) وغير معنوية مع المؤشرات الأخرى في المصارف العراقية .
- 7- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمؤشرات الآتية ( صافي هامش الفائدة و ضاعف حق الملكية) وغير معنوية مع المؤشرات الأخرى في المصارف القطرية.
- 8- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام عدم وجود علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي في المصارف العراقية.
- 9- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام عدم وجود علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الأداء المصرفي في المصارف القطرية.

## الفصل الرابع..... الاستنتاجات والتوصيات

10- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود علاقة تأثير ذات-عنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الآتية (عدل العائد على حق الملكية و صافي هذا ش الفائدة و ربحية السهم و استغلال الموجودات) وغير-عنوية مع المؤشرات الأخرى في المصارف العراقية.

11- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود علاقة تأثير ذات-عنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الآتية (صافي هذا ش الفائدة و ضاعف حق الملكية) وغير-عنوية مع المؤشرات الأخرى في المصارف القطرية.

## المبحث الثاني

### التوصيات

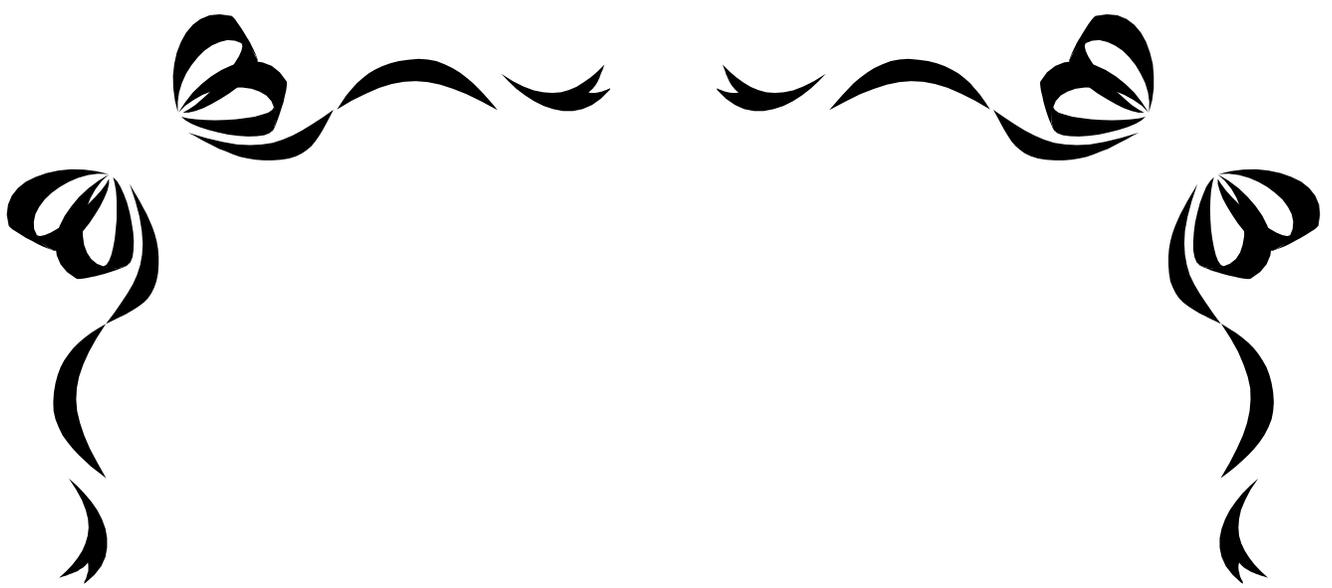
- 1- حث إدارة المصارف العراقية على إيجاب آليات جديدة وطرق سليمة تمكنها من استغلال الولاائع المتوفرة لديها بشكل أفضل بهدف تحقيق الإرباح.
- 2- إيقوم البنك المركزي العراقي باستخدام آداة أخرى مع نسبة الاحتياطي القانوني لإلتصاص السيولة من المصارف الخاصة لتكوي السياسة النقدية أكثر فاعلية.
- 3- نتيجة لظهور تباين في أداء المصارف العراقية والمصارف القطرية عينة الدراسة كما أن الضروري على إدارة تلك المصارف إجراء تعديلات وتغييرات ببناء إدارة وجودها وهذا ما أوضحته وشرته الربحية.
- 4- راسة وتحليل الفرص الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار بها.
- 5- تحقق المبالاة المناسبة بين المخاطرة والعائد بغية تعظيم ثروة المساهمين في المصرف من خلال الاستثمار الناجح.
- 6- ضرورة إعلاء النظر في المعايير التي تستخدمها المصارف العراقية الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، ولاسيما عيار رأس المال إلى الموجبات المرجحة بالمخاطرة، وذلك بإعلاء النظر في الكيفية التي يتم على أساسها احتساب ذلك المعيار ما تتضمنه كونه، سواء المتعلقة برأس المال (الأساسي والتكميلي) أم المتعلقة بالموجبات المرجحة بالمخاطر، مع الأخذ بالحسبان كلاً من المخاطر المصرفية، وتقييم الائتمانات على وفق أحدث منه وكالات التقييم الائتمانية العالمية.
- 7- حث إدارة المصارف العراقية على إيجاب آلية للسيطرة على نسبة كفاية رأس المال وجعلها على وفق المقررات الصادرة عن لجنة بازل.
- 8- ينبغي إيتعدى الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي في تلبين سلامة المراكز المالية للمصارف التأكيد من قضية الالتزام بمعايير كفاية رأس المال المصرفي إلى التأكيد من وجود الضمانات الكافية للتسهيلات الممنوحة ووجود الانسجام والاتساق الكمال بين آجال صالار الأوال واستخداماتها.

## الفصل الرابع..... الاستنتاجات والتوصيات

9- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات آلية عبر الإسراع في خطط التطوير الإلكتروني والأنظمة الداخلية، وتنويع المنتجات المصرفية، وإدارة المخاطر بما يناسبها والمنافسة الحادة خلال المرحلة المقبلة، إذ أن شأن ذلك تحسين الأمان والدقة المصرفية والتهيئة لتطبيق قرارات بازل3.

10- العمل على حسن إدارة المخاطر عن طريق تحقيق القدرة على قياس كل أنواعها وإنشاء آليات خاصة بمتابعة تنفيذ السياسة المتبعة بالنسبة للمخاطر وتقوية الرقابة الداخلية وتفعيل دورها بحيث تستطيع توقع المخاطر قبل حدوثها بدلاً من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

11- يوصي الباحث المصارف العراقية باستثمار البحوث والدراسات العلمية وبراءات الاختراع الصادرة عن الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى.



# المصاحف



## المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر باللغة العربية

#### أ- القرآن الكريم

#### ب- الكتب

- 1- ابد جمان, مايكل, "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية", ترجمة محمد إبراهيم منصور, دار المريخ, الرياض, 1999 .
- 2- أبو حمد, رضا صاحب وقُدوري, فائق مشعل, "إدارة المصارف", دار ابن الأثير للطباعة والنشر, جامعة الموصل, 2005 .
- 3- الجميل , سرمد كوكب , "المؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة", سلسلة الدراسات الإستراتيجية , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية , ط1 , أبو ظبي - الإمارات, 2002 .
- 4- الجنابي, هيل عجمي جميل و ارسلان, رمزي ياسين يسع, "النقود والمصارف والنظرية النقدية", دار وائل للنشر والتوزيع, 2009 .
- 5- الجوادي, بلال كاظم, "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية", ط1, بيت الحكمة, بغداد, العراق, 2010 .
- 6- حداد, أكرم و هذلول, مشهور, "النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري", ط2, دار وائل للنشر, عمان, 2008 .
- 7- الحسيني, فلاح حسن عداي و الدوري, مؤيد عبد الرحمن عبدالله, "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي", ط1, دار وائل للنشر, عمان, 2000 .
- 8- حماد, طارق عبد العال, "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك", الدار الجامعية للنشر, مصر, 2003 .
- 9- حماد, طارق عبد العال, "حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ والتجارب", الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2005 .

## المصادر والمراجع

- 10- الربيعي,حاكم محسن محمد, "الأزمة المالية العالمية - الأسباب والمضامين والتداعيات", ط1, دار الضياء للطباعة والتصميم, النجف, 2009.
- 11- الربيعي,حاكم محسن و راضي,حمد عبد الحسين, "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر", ط1, دار اليازوري,عمان,2011.
- 12- رمضان, زياد سليم و جودة, محفوظ أحمد, "إدارة البنوك", ط1, دار الصفاء للطباعة والنشر, عمان,الأردن, 1995.
- 13- السعودي, جميل الزيدانيين, " أساسيات في الجهاز المالي-المنظور المالي", ط1, دار وائل للطباعة والنشر, عمان,الأردن,1999.
- 14- سيجل,باري, "النقود والبنوك والاقتصاد", ترجمة طه عبدالله منصور و عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد,دار المريخ للنشر,الرياض,1987 .
- 15- السيد علي, عبد المنعم و العيسي, نزار سعد الدين, "النقود والمصارف والأسواق المالية", ط1, دار حامد للنشر والتوزيع, عمان,2004 .
- 16- السيسي, صلاح الدين, "الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة", ط1, دار الوسام للطباعة والنشر, بيروت - لبنان, 1998.
- 17- الشمري,صادق راشد, "إدارة المصارف", ط1, مطبعة الفرح,بغداد, العراق, 2008.
- 18- الصيرفي,محمد, "إدارة المصارف", ط1, دار الوفاء لطباعه والنشر,الاسكندريه,مصر, 2007.
- 19- عبدالله,خالد أمين والطراد, إسماعيل إبراهيم, "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية", ط1, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان,الأردن,2006.
- 20- عوض الله,زينب و الفولي, أسامه محمد, "أساسيات الاقتصاد النقدي المصرفي" منشورات الحلبي الحقوقية. دم, 2003 .
- 21- القطامين, أحمد, "الإدارة الاستراتيجية -حالات ونماذج تطبيقية", ط1, دار مجدي للنشر والتوزيع, عمان,الأردن, 2002 .
- 22- كامل,أسامة و حامد, عبد الغني, "النقود و البنوك", دار الوفاء لدنيا الطباعة , الإسكندرية , 2006.
- 23- ماير,توماس و دوسينبري,جيمس و أليبر, روبرت, "النقود والبنوك والاقتصاد", ترجمة احمد عبد الخالق و أحمد بديع بليج, دار المريخ,الرياض,2002 .
- 24- النجار, إخلاص باقر, "المصارف الإسلامية", دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة البصرة, 2009 .

## المصادر والمراجع

- 25- هالوود, سي بول وماكدونالد ,رونالد , "النقود والتمويل الدولي", تعريب محمود حسن حسني, دار المريخ للنشر والتوزيع, المملكة العربية السعودية, 2007.
- 26- هندي, منير إبراهيم, "الفكر الحديث في الاستثمار", ط2, منشأة المعارف, الإسكندرية, 2004.

### ج-المؤتمرات العلمية

- 1- الدليمي, صبيح, "مستلزمات تفعيل دور سوق بغداد للأوراق المالية", بيت الحكمة, دراسات في الاقتصاد العراقي , المؤتمر العلمي الثاني, 2001.
- 2- فرليند , تشارلز , "المستجدات المتعلقة بالمقترح الجديد لكفاية رأس المال" , صندوق النقد العربي , الاجتماع الحادي عشر للجنة الرقابة المصرفية, أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية, أبو ظبي, الإمارات, 8 يناير. 2002
- 3- ماجدة احمد , "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل", مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق , كلية القانون , جامعة اليرموك , الأردن, 2002.
- 4- المغزجي , محمد إبراهيم و العبيدي, نهاد عبد الكريم, "حمية الودائع في إطار المخاطر المصرفية للقطاع المصرفي التجاري العراقي للمدة 1998-2005", وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد, جامعة القادسية, مج2, للمدة 17-18 اذار ., 2009.
- 5- ناصر, سليمان "النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل" الملتقى الوطني الأول "حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع-تحديات", جامعة حسبة بن بو علي- الشلف , الجزائر, 2004 .

### د- البحوث والدراسات & الدوريات

- 1- اتحاد المصارف العربية , "موجهات لجنة بازل الجديدة وآثارها على الصناعة المصرفية العربية", مجلة اتحاد المصارف العربية , ع- 270 , بيروت, 2003.
- 2- اتحاد المصارف العربية, " الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وأبعاده للمصارف العربية", مجلة اتحاد المصارف العربية , مج 20 , ع- 33 , بيروت, 2000 .

## المصادر والمراجع

- 3- إدريس، يوسف عثمان، "البنوك السودانية في مواجهة تطبيق مقررات لجنة بازل"، مجلة المصرفي، بنك السودان، ع- 10، 1998.
- 4- جميل، هيل عجمي، "أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للمدة 1980-2001"، مركز الأردن للدراسات، عمان، 2003.
- 5- حسن، باسم عبد الهادي، "السياسة النقدية في العراق"، 2011، <http://www.e7s.net>.
- 6- حشاد، نبيل، "دليلك إلى اتفاقية بازل 11: المضمون والأهمية والأبعاد"، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.
- 7- الدليمي، فريد جواد و الرفيعي، افتخار محمد، "قياس وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية المستحدثة غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق للمدة (2005-2007)"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، مج7، ع-29، 2011.
- 8- الشاهد، سمير، "المصارف الإسلامية ومتطلبات لجنة بازل 2 وإدارة مخاطر التشغيل"، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع-299، بيروت، لبنان، 2005.
- 9- شحاتة، حياة، "دور البنوك في الإصلاح الاقتصادي في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية"، مجلة معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، القاهرة، مصر، 1994.
- 10- فوتيادس، نيكولاس، "تأثيرات اتفاق بازل-II على الأنظمة المصرفية العربية ومقتضيات الالتزام به"، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع-269، 2003.
- 11- مجلة اتحاد المصارف العربية، "إدارة المخاطر المصرفية"، ع-286، 2004.
- 12- محمد، حاكم محسن، "تحليل الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإدارية والقانونية، مج10، ع-6، 2005.
- 13- محمد، عبد الحسين جاسم، "أثر الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية: دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، مج6، ع-23، 2009.
- 14- نجم، علي، "واقع وأفاق الاقتصاد العربي"، ورقة في الصناعة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1997.

- 1- الخطيب ,سمير كامل , "قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المنظمي", أطروحة دكتوراه,كلية الإدارة والاقتصاد,الجامعة المستنصرية, 2005.
- 2- الداودي ,أياد فاضل ثابت نعمان , "أثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المالي ,دراسة ميدانية في المصارف الأهلية في العراق",رسالة ماجستير,كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة القادسية,2005.
- 3- سعيد، عبد السلام لفته،"المخاطرة الائتمانية وأثرها على سياسات الإقراض: دراسة تطبيقية على عدد من المصارف العراقية"، أطروحة دكتوراه,كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة بغداد ، 1996.
- 4- قطب ,محي الدين يحيى, "التحليل الإستراتيجي وأثره في قياس الأداء المالي",رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية, بغداد, 1996.
- 5- المخلافي,عبد العزيز محمد احمد, "تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية:دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية", أطروحة دكتوراه,كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة بغداد, 2004.
- 6- المزوري,حسين احمد حسين, "أثر تحديث لجنة بازل لمعايير كفاية رأس المال في إدارة أموال المصارف:دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية", رسالة ماجستير,كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة المستنصرية,2005.
- 7- ألمشهدي,أثير عبد الأمير حسوني, "نظام الحوافز وأثره في الأداء المصرفي:دراسة تطبيقية مقارنة لعينة من مصارف القطاع الحكومي",رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد,جامعة القادسية,2002.

#### و- التقارير والوثائق الرسمية

- 1- البنك المركزي العراقي,قانون البنك المركزي العراقي,رقم 56, المادة 3, 2004 .
- 2- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, . 2009.
- 3- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي , . 2010.
- 4- التقارير المالية السنوية للمصرف الأهلي القطري , للمدة من2006ولغاية. 2010.

## المصادر والمراجع

- 5- التقارير المالية السنوية للمصرف التجاري القطري ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 6- التقارير المالية السنوية للمصرف الوطني القطري ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 7- التقارير المالية السنوية لمصرف الائتمان العراقي ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 8- التقارير المالية السنوية لمصرف الاتحاد العراقي ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 9- التقارير المالية السنوية لمصرف بابل العراقي ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 10- التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد العراقي ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 11- التقارير المالية السنوية لمصرف الاستثمار العراقي ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 12- التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج العراقي ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 13- التقارير المالية السنوية لمصرف الدوحة القطري ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.
- 14- التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي ,للمدة من 2006 ولغاية 2010.

## ثانياً: المصادر الأجنبية Foreign Reference

### A-Books

- 1-Alexander,David & Nobes, Christopher." Financial Accounting: International Introduction",3ed, Pearson education limited,2007.
- 2- Block,Stanley B.&Hirt,Geoffrey A."Foundations of Financial Management".9<sup>th</sup> ed.McGraw-hill,USA ,2000.
- 3-Burda,Michael & Wyplosz ,charles,"Macro Economics European Text",2<sup>nd</sup> ed, Oxford university pressinc,New york,1997.
- 4- Cecchetti,StephenG."Money,Banking,and Financial Markets",2<sup>nd</sup> ed,McGraw-Hill ,USA,2008.
- 5- Daft ,Richard L.,"Organization Theory and Design",7<sup>th</sup> ed ,south-western,USA,2001.
- 6- Daft,Richard L.,"Understanding The Theory and Design of Organizations", South-Western,USA,2007.

- 7- David B. Oliver, "Macro Economic", Pearson Prentice Hall, New Jersey, USA, 1994.
- 8- David, W. Graves, "Strategic Management", McGraw-Hill Companies, Inc., USA, 2000.
- 9- David, F., "Concepts of Strategic Management", 8<sup>th</sup> ed, Pearson Prentice Hall, USA, 2001.
- 10- Fabozzi, Frank J., Modigliani, Franco & Jones, Frank J., "Capital Markets: Institutions and Instruments", 3<sup>rd</sup> ed, Pearson Prentice Hall, USA, 2003.
- 11- Gitman, Lawrence J., "Principles of Managerial Finance", 9<sup>th</sup> ed, printed in U.S.A., 2000.
- 12- Hempel, George H. & Simonson, Donald, "Bank Management Text and Cases", 5<sup>th</sup> ed, John Wiley and Sons, Inc., 1999.
- 13- Hubbard, R. Glenn & O'Brien, Anthony Patrick, "Macroeconomics", Pearson Prentice Hall, USA, 2006.
- 14- Hull, John C., "Risk Management and Financial Institutions", 2<sup>nd</sup> ed, Pearson Prentice Hall, USA, 2010.
- 15- Johnson, Gerry & Scholes, Kevin, "Exploring Corporate Strategy", 4<sup>th</sup> ed, Pearson Prentice-Hall, USA, 1997.
- 16- Koch, Timothy W. & MacDonald, Scot S., "Bank Management", 4<sup>th</sup> ed, USA, 2000.
- 17- Kotler, Philip & Armstrong, Gary, "Principles of Marketing", Pearson Prentice Hall, USA, 1999.
- 18- Madura, Jeff, "Financial Institutions and Markets", 9<sup>th</sup> ed, Publisher: John Sabatino, China, 2010.
- 19- Meyer, Marshall W., "Rethinking Performance Measurement: Beyond the Balanced Scorecard", 1<sup>st</sup> published, Cambridge University Press, New York, 2003.

- 20- Mishkin ,Frederic S.,"The Economics of Money, Banking , and Financial Markets",8<sup>th</sup>ed, perason prentice Hall, USA ,2007.
- 21- Mishkin, frederic S. &Eakins, stanleyG. "Financial Markets and Institutions",6<sup>th</sup> ed, pearson prentice hall, New york,.2009.
- 22- Naraynan v.k &Nath R., Richard ,"OrganizationTheory :Astrategic approach", McGraw-Hill ,USA,1993.
- 23- Pilbeam,Keith,"Finance&Financial Markets",3<sup>rd</sup> ed, palgrave Macmillan,New york,2010.
- 24- Rose ,Peter S.& Hudgins ,Sylvia C.,"Bank Management &Financial Services",8<sup>th</sup>ed,McGraw-Hill , USA ,2010.
- 25-Rose, peter S. &Marquis, Milton H.," Money and Capital Markets :Financial Institutions in Global Market Blace",10<sup>th</sup> ed, McGraw-Hill,USA, 2008.
- 26- Rose, peter S. ,"Commercial Bank Management",4<sup>th</sup> ed, McGraw-Hill , USA ,2002.
- 27- Rose,peter S.&Hudgins,sylviaC,"Bank Management&Financil Services",7<sup>th</sup> ed, McGraw-Hill,USA, 2008.
- 28- Ross,Stephen A.,Westerfield Randolph W.,Jaffe Jeffrey F.,"Corporate Finance",6<sup>th</sup> ed, Mc Graw-Hill,USA,2002.
- 29- Ross,Stephen A.,Westerfield, Randolph W.,Jordan, Bradford D., "Essentials of Corporate Finance",3<sup>rd</sup> ed,McGraw,Hill,USA,2001.
- 30- Saunders ,Anthony & cornett ,Marcia millon ,"Financial Markets and Institutions",4<sup>th</sup> ed ,McGraw-Hill ,USA , 2009.
- 31- Shapio,Alan C. "Capital Budgeting and Investment Analysis", pearson prentice Hall , New Jersey , 2005.
- 32- Slack,nicel & Chambers,Stuart& Harland,Christine& Johnston.Robert,"Operations Management",2<sup>nd</sup> ed ,pitman publishing, London,1998.

- 33-Slavin,stephenL., "Economics",6<sup>th</sup> ed, McGaw-Hill ,New york, inc, 2004.
- 34-SurajB.Gupta, "Monetary Economics",Del-Hill companies. LTD,1996.
- 35-Thomas,Lloyd B., "Money,Banking ,and Financial Markets",1<sup>st</sup> ed, south,western,USA,2006.
- 36- Wheelm ,Thomas L. & Hunger J. David, "Strategic Management and Business policy: Concepts",9<sup>th</sup> ed, pearson prentice Hall ,New Jersey, 2004.
- 37- Wright,peter & kroll,Mark J.& parnell, johnA."Strategic Management Concepts", pearson prentice Hall ,New Jersey, 1998.

### **B- Journal,Articles&Studies**

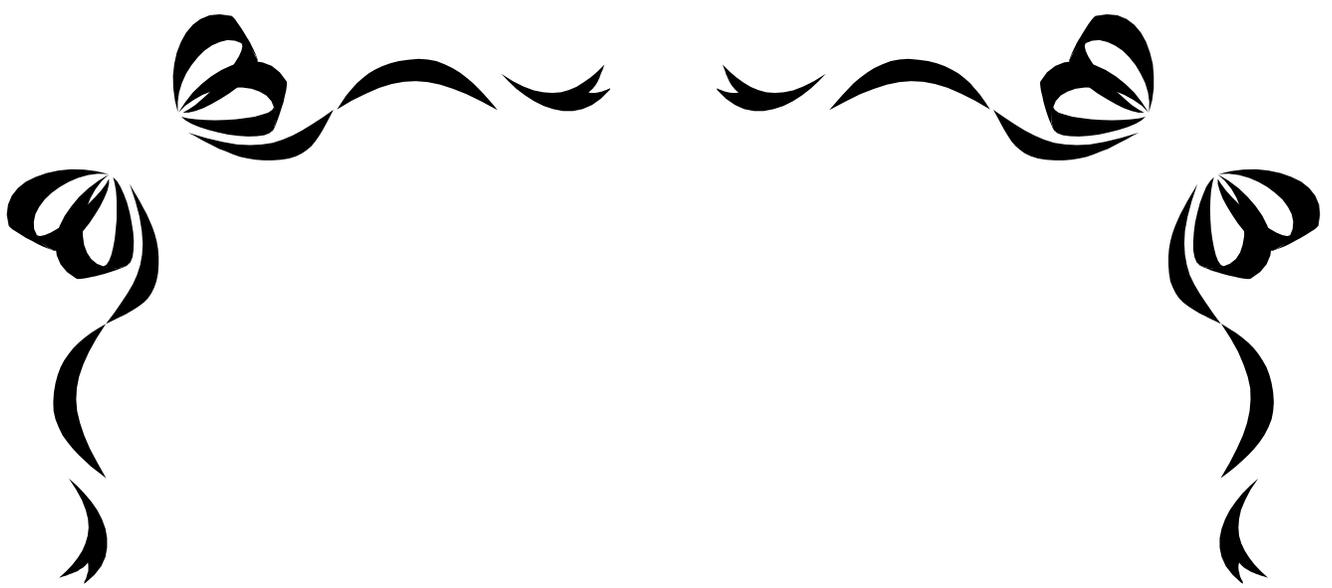
- 1- AL-Dahiree,jaafar sadiq Abd Alhassan, "Construction of Simulation Model Improve The performance of precast Concrete Factory",Athesis submitted to the college of Engineering,Baghdad university,2003.
- 2- Bilbiie ,Florin& straub, Roland , "Asset Market partici pation Monetary policy Rules and Great inflation", imF, working paper,2006.
- 3- Chu,Kam hon, " Reserve requirements and money multiplier predictability :The Canadian experience ", Banks and Bank Systems, Vol. 1, Issue. 3, 2006.
- 4- Crook, T.R.& Ketchen, D.J., & Combs, J.G.& Todd, S.Y., "Strategic Resources and performance: A Meta – Analysis", strategic management Journal, 2008.
- 5- Dyer,H. &Singh,h., "The Relational View:Cooperative Strategy of Sources of Inter Organization Competitive" Advantage-Academy of management Review,vol.23,no.4, 1998.

- 6- Glocker,Christian&Towbin,pascal," Reserve requirements for price and financial stability-when are they effective ", paper of the Banque de France,2011.
- 7- Lang,William W.,"Value-at-risk(VaR)affair proxy for Market Risk under Conditions of Market Leverage",December 14,20000.
- 8- Lin , Xiaochi & Zhang ,Yi," Bank ownership reform and bank performance in China", Journal of Banking & Finance, 2008.
- 9- Makwiramiti , Anthony Munyaradzi," The Implementation of The New Capital Accord (BASEL II): A comparative Study of South Africa, Switzerland, Brazil and The United States ", A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of master of commerce (financial markets) department of economics and economic history rhodes university, grahamstown ,2008.
- 10- Nickson, Stephen , " The new Basel Accord", Risk Management, Journal ,2002.
- 11- Roy, Patrick van," The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study", draft for European Centre for Advanced Research in Economics and Statistics (ECARES), Université Libre de Bruxelles,2005.
- 12- Rymanowska , pauling , " The Basel I and Basel II Accords. Comparison of the models and economical conclusions", Master's Thesis, Vrije University Amsterdam, Department of Mathematics,2006.
- 13- Tarawneh,Medhat," A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector :Some Evidence from Omani Commercial Banks", International Research Journal of Finance and Economics,Issu.3,2006.
- 14- Thompson,Mr.G.J."The Many Faces of Risk in Banking",report to the Australian Institute of Banking and Finance,Canberra,June 1997.

15- Tuggle,f., "Organizational process and organizations effectiveness"  
,1998.

### **C-Web site**

1-<http://en.wikipedia.org>



# الملاحق



## الملاحق

### المصارف العراقية

الملحق رقم (1)

علمًا إن المبالغ بمليون دينار

بيانات مصرف بغداد

2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
961.062	802.194	542.911	363.724	331.209	مجموع الموجودات
118.787	109.169	93.341	76.107	59.489	□ ق الملكية
100.000	85.000	70.000	52.973	52.973	رأس المال المدفوع
12.985	15.011	19.303	15.786	2.853	صافي الربح
40.638	40.491	43.799	32.256	17.695	الإيرادات التشغيلية
22.621	21.304	18.068	9.834	8.048	المصاريف التشغيلية
18.827	8.515	9.686	9.220	7.444	الفوائد المقبوضة
6.163	7.753	9.997	4.435	2.839	الفوائد المدفوعة
310.339	242.703	264.516	143.085	101.503	□ جم الاستثمارات

الملحق رقم (2)

بيانات مصرف الائتمان

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	357.423	359.329	337.992	363.961	594.931
□ ق الملكية	33.709	77.875	93.069	111.912	135.093
رأس المال المدفوع	25.000	50.000	70.000	85.000	100.000
صافي الربح	11.799	15.333	13.755	6.073	7.771
الإيرادات التشغيلية	22.832	37.111	38.279	24.665	20.748
المصاريف التشغيلية	8.182	14.671	19.338	15.615	10.860
الفوائد المقبوضة	4.262	4.710	2.608	1.476	1.997
الفوائد المدفوعة	2.249	4.336	6.443	5.057	2.840
□ جم الاستثمارات	174.417	174.793	148.879	184.871	370.590

الملحق رقم (3)

بيانات مصرف الشرق الأوسط

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	299.385	406.782	569.667	557.540	580.125
□ ق الملكية	35.782	50.449	63.840	75.547	84.098
رأس المال المدفوع	27.000	31.000	42.000	55.000	66.000
صافي الربح	4.731	14.451	13.254	11.707	8.627
الإيرادات التشغيلية	18.011	29.128	44.448	36.140	31.016
المصاريف التشغيلية	12.524	18.878	28.800	24.494	11.175
الفوائد المقبوضة	2.314	2.455	2.434	7.454	11.630
الفوائد المدفوعة	4.448	8.170	16.739	12.583	9.845
□ جم الاستثمارات	120.372	169.548	204.136	140.867	151.333

الملحق رقم (4)

بيانات مصرف بابل

2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
201.242	168.521	122.436	82.455	74.829	مجموع الموجودات
59.833	55.362	39.636	35.321	35.629	□ ق الملكية
50.000	50.000	30.000	30.000	30.000	رأس المال المدفوع
4.247	3.474	5.260	2.670	2.883	صافي الربح
14.452	12.960	12.071	8.634	5.889	الإيرادات التشغيلية
10.765	8.568	5.362	3.846	2.297	المصاريف التشغيلية
12.424	10.925	9.554	3.063	4.228	الفوائد المقبوضة
7.997	6.465	3.887	2.778	1.543	الفوائد المدفوعة
29.998	15.584	12.961	23.400	29.370	□ جم الاستثمارات

الملحق رقم (5)

بيانات مصرف الاستثمار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	167.731	131.112	158.171	191.558	246.091
□ ق الملكية	31.184	38.950	47.046	62.522	88.455
رأس المال المدفوع	29.750	29.750	37.500	50.400	75.020
صافي الربح	472	7.703	7.500	4.365	8.456
الإيرادات التشغيلية	13.451	19.089	21.840	13.965	21.163
المصاريف التشغيلية	5.078	7.604	7.352	8.393	9.232
الفوائد المقبوضة	6.459	4.362	3.305	2.911	5.764
الفوائد المدفوعة	1.599	3.981	4.049	4.009	3.017
□ جم الاستثمارات	162.282	25.671	14.398	26.878	86.125

الملحق رقم (6)

بيانات مصرف الاتحاد

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	17.477	23.602	41.584	118.890	105.563
□ حق الملكية	16.437	17.539	27.959	53.254	60.578
رأس المال المدفوع	16.000	16.000	25.000	50.000	50.000
صافي الربح	274	1.062	1.353	2.655	6.957
الإيرادات التشغيلية	1.095	2.356	4.029	7.475	16.371
المصاريف التشغيلية	434	872	2.211	2.761	7.651
الفوائد المقبوضة	74	36	153	1.064	4.134
الفوائد المدفوعة	4	110	775	649	682
□ جم الاستثمارات	184	211	3.746	51.692	44.534

ملحق رقم (7)

بيانات مصرف الخليج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	81.847	141.855	239.984	258.650	272.031
□ حق الملكية	24.157	28.431	41.050	59.200	63.548
رأس المال المدفوع	22.344	22.344	25.000	50.000	56.990
صافي الربح	1.088	5.117	10.459	7.103	4.014
الإيرادات التشغيلية	5.927	12.169	28.149	21.343	20.634
المصاريف التشغيلية	3.141	7.157	12.737	13.324	14.472
الفوائد المقبوضة	1.430	1.625	1.841	3.047	4.402
الفوائد المدفوعة	1.023	3.306	6.432	5.826	5.984
□ جم الاستثمارات	34.409	74.902	151.125	172.112	156.036

المصارف القطرية

الملحق رقم (1)

علماء إن المبالغ بمليون ريال

بيانات المصرف الأهلي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	9.556	15.576	17.799	18.449	17.965
□ ق الملكية	1.182	1.523	1.640	1.952	2.064
رأس المال المدفوع	406	507	583	613	642
صافي الربح	202	302	425	300	412
الإيرادات التشغيلية	334	458	641	607	687
المصاريف التشغيلية	126	148	147	160	185
إيراد الفوائد	517	793	873	882	884
مصروف الفوائد	279	529	575	589	391
□ جم الاستثمارات	9.117	14.748	16.719	17.267	16.556

الملحق رقم (2)

بيانات المصرف التجاري

2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
62.520	57.317	61.301	45.397	30.357	مجموع الموجودات
12.499	12.010	9.978	6.227	5.631	□ ق الملكية
2.268	2.165	2.062	1.401	1.401	رأس المال المدفوع
1.635	1.523	1.702	1.390	862	صافي الربح
2.561	2.777	2.768	1.942	1.354	الإيرادات التشغيلية
787	759	750	540	446	المصاريف التشغيلية
2.828	2.908	2.692	2.244	1.405	إيراد الفوائد
1.132	1.323	1.474	1.368	730	مصروف الفوائد
51.667	51.080	56.629	42.035	28.459	□ جم الاستثمارات

الملحق رقم (3)

بيانات المصرف الوطني

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	71.663	114.360	151.973	179.328	223.382
□ حق الملكية	8.457	13.858	16.643	19.781	24.237
رأس المال المدفوع	1.297	1.824	2.408	3.011	3.914
صافي الربح	1.997	2.506	3.652	4.188	5.702
الإيرادات التشغيلية	2.894	3.722	5.091	5.657	7.609
المصاريف التشغيلية	781	899	1.042	1.106	1.292
إيراد الفوائد	3.397	4.622	6.116	6.394	7.889
مصروف الفوائد	1.794	2.855	3.606	3.080	3.241
□ جم الاستثمارات	67.917	101.389	143.509	166.740	185.078

الملحق رقم (4)

بيانات مصرف الدولة

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	21.696	30.058	38.970	45.996	47.229
□ ق الملكية	2.767	3.618	4.912	5.850	6.034
رأس المال المدفوع	1.248	1.248	1.722	1.808	1.894
صافي الربح	743	926	946	973	1.054
الإيرادات التشغيلية	1.073	1.501	1.746	2.044	0952.
المصاريف التشغيلية	298	487	539	644	723
إيراد الفوائد	1.063	1.676	1.985	2.253	2.299
مصروف الفوائد	539	993	1.060	1.166	921
□ جم الاستثمارات	20.693	27.512	35.274	34.133	35.411

## **Abstract**

This study sought to highlight the impact of the legal reserve ratio in the banking performance on the one hand and standards of the Basel Committee, on the other hand. This study was conducted on two samples of private banks in Iraq and Qatar and for the period from 2006-2010. The study aims at shedding light on a vital and important cognitive and academic phase in banking at the local level and international level which is the issues associated with the performance of the banking and the essential role of the decisions of the Basel Committee on these issues, analysis the relationship between the percentage of legal reserve and banking performance and standards of the Basel Committee, as well as the comparing between the Qatar stable environment and the Iraq unstable environment, the study adopted a set of public budgets and annual reports of banks and financial markets of Iraq and Qatar.

The study was based on two main assumptions, namely:

- 1 - The banking performance by is not affected by the rise and fall of the legal reserve ratio.
- 2 – The performance banking by is not affected by the rise and fall of the capital adequacy ratio.

The study reached at a set of conclusions including:

- 1 - Qatari banks are better and more efficient of the ability in comparative Iraqi banks in risk management and achieving profitability.
- 2 - The banking business is always surrounded by a range of banking risks that reflect negatively in the banking performance.
- 3 - The results of the statistical analysis in general show that there is no statistically significant effect relationship between the percentage of legal reserve and indicators of banking performance.

The study included several recommendations including:

- 1 - The Central Bank of Iraq should use another tool with the legal reserve ratio to absorb liquidity from the private banks and should monetary policy be more effective.
- 2 -It is necessary to push the administration of Iraqi banks to find a mechanism to control the capital adequacy ratio and make it compatible with the decisions of the Basel Committee.
- 3 - To achieve the appropriate swap between risk and return in order to maximize shareholder wealth through successful investment.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

And Scientific Research

university of karbala

college of Administration & Economic

Department of Business Administration

**the Impact of legal reserve and standards of the Basel  
Committee on banking performance**

**A comparative study between Iraq and Qatar private sector  
banks For the period (2006-2010)**

ATHESIS SUBMITTED TO  
THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF ADMINISTRATION AND  
ECONOMIC - UNIVERSITY OF KARBALA  
IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE  
DEGREE OF MASTER IN BUSINESS MANAGEMENT

**By**

**Haider Abd ullah Abd Alhussain ALswaify**

**Supervised by**

**Prof.Dr.Hakem Muhssin Mohammad ALrubaay**

**2012A.B**

**1433A.H**